



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المعهد العالي لإدارة الأعمال
قسم الإدارة المالية والمصرفية

أثر متطلبات كفاية رأس المال والرفع المالي حسب اتفاقية بازل III في المخاطر والأداء
المالي للمصارف العربية (دراسة مقارنة بين عينة من المصارف الإماراتية والكويتية
والأردنية)

**The Impact of Capital Adequacy and Leverage Requirement
According Basel III in the Risk and Financial Performance of
Arab Banks (comparative study between Emirati, Jordian and
Kuwaiti banks)**

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في علوم الإدارة

اختصاص: إدارة مالية ومصرفية

إعداد الطالبة:

عبير أسعد

إشراف الدكتورة:

منال الموصلية

العام الدراسي: 2023-2024

((لا يعبر هذا العمل إلا عن وجهة نظر معدّه، ولا يتحمل المعهد أية مسؤولية جراء هذا العمل))

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر كفاية رأس المال والرفع المالي حسب متطلبات بازل III في المخاطر والأداء المالي للمصارف العربية، ولتحقيق هدف الدراسة تم التطبيق على البيانات المالية السنوية المنشورة لكل من (بنك الامارات دبي الوطني-بنك أبو ظبي الأول-بنك أبو ظبي التجاري- بنك الشارقة-بنك الفجيرة) في دولة الإمارات و(بنك الكويت الوطني- التجاري الكويتي-بنك برقان- بنك الخليج- الأهلي الكويتي) في دولة الكويت، و(بنك الأردن -بنك الاسكان-بنك الاتحاد- الأهلي الأردني - الأردني الكويتي) في الأردن وذلك خلال الفترة الممتدة من 2016 لغاية 2022.

وباستخدام نماذج البيانات المقطعية (Panel Data) خلصت الدراسة إلى وجود أثر لنسبة كفاية رأس المال حملة الأسهم العادية CET1 Ratio في العائد على الأصول ROA، والعائد على حقوق الملكية ROE، وعدم وجود أثر لنسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى، نسبة كفاية رأس المال التنظيمي، والرفع المالي في العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE، و وجود أثر سلبي للمتغير رأس المال الشريحة الأولى Tier1 Ratio في نسبة مخصص الخسائر الائتمانية على التسهيلات ECL/LOAN، و لا يوجد أثر لمتغير نسبة كفاية رأس المال حملة الأسهم العادية CET1 Ratio والرفع المالي في هذا المتغير، كما تبين وجود أثر سلبي لمتغير نسبة كفاية رأس المال التنظيمي CAR في المتغير التابع NPL/LOAN، وعند اختبار أثر كل كفاية رأس المال حملة الأسهم العادية CET1 Ratio ونسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى Tier1 Ratio، ونسبة كفاية رأس المال التنظيمي CAR كل على حدا مع الرفع المالي في المتغيرات التابعة الأنفة الذكر خلصت الدراسة إلى عدم وجود أثر للرفع المالي، وأثر إيجابي لكل من نسبة كفاية رأس المال حملة الأسهم العادية CET1 Ratio ونسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى Tier1 Ratio، ونسبة كفاية رأس المال التنظيمي CAR وحجم القروض إلى الأصول في العائد على الأصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE وأثر سلبي لهذه المتغيرات في التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات NPL/LOAN، وأثر موجب لنسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى Tier1

Ratio، وسلبى لنسبة كفاية رأس المال حملة حقوق الأسهم العادية CET1 Ratio في مخصص الخسائر الائتمانية إلى التسهيلات ECL/LOAN.

الأمر الذي يؤكد أهمية مكون رأس المال حملة الأسهم العادية CET1 من عناصر رأس المال حيث كان هو العنصر الوحيد الذي له أثر في الأداء المالي (العائد على الاصول، العائد على حقوق الملكية) عندما تم فحص أثر متطلبات كفاية رأس المال مجتمعة في الأداء المالي.

وأما فيما يتعلق بالمخاطر فكان رأس المال الشريحة الأولى Tier1 هو العنصر الأهم في متطلبات رأس المال وكان له الأثر في نسبة مخصص الخسائر الائتمانية على التسهيلات ECL/LOAN، كما أن احتفظت المصارف بنسب عالية من كفاية رأس المال التنظيمي يسهم بالحد من المخاطر الائتمانية فيما يخص التعثر ممثلة بنسبة (التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات) وفقاً لنتائج هذه الدراسة.

كما أن عدم وجود أثر للرفع المالي يعزى إلى كون كافة المصارف عينة الدراسة قد حققت نسبة عالية تفوق الحد الأدنى المطلوب وفق متطلبات بازل III وتعتمد بشكل كبير على رأس المال الشريحة الأولى Tier1 في نشاطها والذي يعتبر نقطة قوة لهذه المصارف حيث أن الرفع المالي من أهم المقاييس غير المستندة على المخاطر التي تهدف إلى تقييد الديون على مستوى القطاع المصرفي.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها قيام المصارف المركزية في كل من الدول عينة الدراسة بوضع شروط صارمة على المصارف التي تتبع منهج التقييم الداخلي لاحتساب المخاطر، وإصدار التعليمات الخاصة بإدارة المخاطر التشغيلية وفق متطلبات بازل III، وإعداد المزيد من الدراسات فيما يتعلق بتطبيق الدول النامية لبازل III والمقترحات اللازمة بشأنها في ضوء الآثار الكبيرة التي قد تلحق بمصارف هذه الدول، لاسيما أن الدول عينة الدراسة تتمتع بتصنيف ائتماني عالي ورائدة في تطبيق متطلبات بازل، بالإضافة إلى ضرورة قيام الجهات التنظيمية والإشرافية بإصدار التشريعات اللازمة بخصوص تطبيق القطاع المصرفي السوري لاتفاقية بازل III للتأكد من

مدى قدرة هذا القطاع على امتصاص الخسائر ومواجهة المخاطر لاسيما في ظل الأزمة التي تعرض لها هذا القطاع.

الكلمات المفتاحية: اتفاقية بازل III، رأس المال التنظيمي، رأس المال حقوق حملة الاسهم العادية، رأس المال الشريحة الأولى، الرفع المالي، الأداء المالي، المخاطر

Abstract

This study aimed to test the impact of capital adequacy and leverage according to the requirements of Basel III on the risks and financial performance of Arab banks, and to achieve the aim of the study, it was applied to the published annual financial statements of each of (Emirates NBD - First Abu Dhabi Bank - Abu Dhabi Commercial Bank - Bank of Sharjah - Bank of Fujairah) in the UAE and (National Bank of Kuwait - Commercial Bank of Kuwait - Burgan Bank - Gulf Bank - Al Ahli Kuwait) in the Kuwait, and (Jordan Bank - Housing Bank - Union Bank - Al Ahli Jordan - Jordan Kuwait) in Jordan during The period from 2016 to 2022

Using cross-sectional data models, the study concluded that there is an impact of the CET1 Ratio on the return on assets (ROA), the return on equity (ROE), the absence of an effect of the capital adequacy ratio (RR) of the first tranche, the regulatory capital adequacy ratio, and leverage on the return on assets (ROA) and the return on equity (ROE), and the existence of a negative impact of the Tier1 Ratio on the provision for credit losses on facilities ECL/LOAN, and there is no effect of the CET1 Ratio and leverage variable in this variable, and it was found that there is a negative impact of the CAR Regulatory Capital Adequacy Ratio variable on the NPL/LOAN variable, and when testing the impact of each capital adequacy of ordinary shareholders CET1 Ratio, Tier1 Ratio, and CAR Regulatory Capital Adequacy Ratio separately with leverage and its impact on the above dependent variables The study concluded that there was no leverage effect, and a positive effect of both the CET1 Ratio and the Capital Adequacy Ratio Tier1 ratio, regulatory capital adequacy ratio (CAR) and loan-to-asset size in ROA and ROE, negative impact of these variables in non-performing facilities to total facilities NPL/LOAN, positive impact of the Tier1 ratio and negative impact of the capital adequacy ratio CET1 in the provision for credit losses to ECL/LOAN facilities.

This confirms the importance of the CET1 Ratio of the capital component as it was the only element that had an impact on financial

performance (return on assets, no return on equity) when the impact of combined capital adequacy requirements on financial performance was examined.

With regard to risk, the Tier1 Ratio was the most important element in the capital requirements and had an impact on the ECL/LOAN ratio, and banks' retention of high rates of regulatory capital adequacy contributes to reducing credit risk in terms of default represented by the ratio of (non-performing facilities to total facilities) according to the results of this study.

The absence of leverage is due to the fact that all the banks in the study sample have achieved a high percentage that exceeds the minimum required according to the requirements of Basel III and rely heavily on the capital of the first tranche Tier1 in their activity, which is a strong point for these banks, as financial leverage is one of the most important non-risk-based measures aimed at restricting debt at the level of the banking sector.

The study concluded with a set of recommendations, the most important of which is that the central banks in each of the countries of the study sample set strict conditions on banks that follow the internal assessment approach to calculate risks, and issue instructions for managing operational risks in accordance with the requirements of Basel III, and prepare more studies regarding the application of Basel III by developing countries and the necessary proposals thereon in light of the significant effects that may be caused to the banks of these countries, especially that the countries of the study sample enjoy a high credit rating and a pioneer in applying the requirements of Basel, in addition to the need for the regulatory and supervisory authorities to issue the necessary legislation regarding the application of the Syrian banking sector to Basel III to ensure the extent to which this sector is able to absorb losses and face risks, especially in light of the crisis that this sector has been exposed to.

Keywords: Basel III, Regulatory capital, Capital Shareholders' equity, Tranche I capital, Leverage, Financial performance, Risk

الإهداء

إلى من أفخر به، ملجأى بعد الله ، سندي وعزي، معلّمى الأول

أبي الغالي

إلى من صلواتها ودعواتها ووجودها سرنجاعي، مصدر إلهامي وقوتي، من لا يوازي في تضحيتها
وحبها شيء في الوجود

أمي الحبيبة

إلى رفيق دربي وشريك حياتي الذي كان سنداً في كل خطوة من خطواتي، حبي الأبدي ملاكي
الحارس

زوجي الغالي

إلى من منحاني أعظم صفة في الكون ، روح الحياة وعطرها، من تحملا معي ضغوط الدراسة
والعمل، نعمة الله إليّ

ياسر وسام

إلى الدائمين بجوار قلبي بهجتي ومسرّتي وأملّي في الحياة

بشرى وحمزة، ميساء وأيهم، جودي

إلى من قال به ربي "شندد عضدك بأخيك" ، قطعة من قلبي وحيدتي رفيقي وعوني في هذه الدنيا

أخي الغالي

إلى أبناء قلبي، زينة عائلتنا

محمد جورى جنى سلمان حسن يحيى زين

إلى عائلتي الثانية، من أحمد الله على محبتهم ودعمهم لي

عائلة زوجي

إلى من ولدتهم الحياة أخوة لي، العطاء الذي لانظير له

حمزة ولمي

إلى من لا ينصفها الكلام ، إلى من كنا سوياً ودائماً بالعلم والعمل ، إلى من لم تكن صديقة وإنما حياة
ساندتني شجعتني ، دائماً بجانبني من بقربها المر يحلو ، شقيقة الروح ملاذي

رفيقة عمري هديل

إلى من كان دعماً لي، رفاق الطريق ، من كان يدهم دائماً ممدودة لي

بشرى ورفعا

إلى المكان الذي تعلمت فيه أبجدية الرقابة احتضني وقدم لي كل الدعم بمسيرتي المهنية ، وكنت
منه وإليه

مصرف سورية المركزي/مفوضية الحكومة لدى المصارف

إلى وطني الغالي

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر والامتنان إلى كل من كان له الفضل عليّ وكان داعماً ومسانداً لي في إنجاز هذا

البحث وأخص بالذكر

المعهد العالي لإدارة الأعمال

الدكتورة منال الموصلية

التي تفضلت بالإشراف على هذا البحث وكانت مرشداً ناصحاً مساعداً لها مني كل الشكر والتقدير

وللسادة أعضاء لجنة الحكم الموقرة الدكتور سليمان الموصلية، والدكتور ياسر كفا

فهرس المحتويات

الفصل التمهيدي الإطار العام للبحث

1	المقدمة.....
2	مشكلة الدراسة
3	فرضيات الدراسة.....
3	أهمية وأهداف الدراسة
4	منهج الدراسة.....
4	مجتمع وعينة الدراسة.....
4	متغيرات الدراسة.....
5	مصادر جمع البيانات وفترة الدراسة.....
6	الفصل الأول: مراجعة الأدبيات النظرية.....
6	المقدمة.....
7	المبحث الأول: اتفاقيات بازل I و II و III.....
7	1. اتفاق /اتفاقية بازل لرأس المال (Basel I).....
8	2. اتفاق/اتفاقية بازل لرأس المال (Basel II).....
9	3. اتفاقية بازل 3 (الاستجابة للأزمة المالية 2007-2009 (Basel III)).....
12	ثانياً: متطلبات كفاية رأس المال وفق بازل III
12	الحد الأدنى من متطلبات رأس المال والاحتياطيات الإضافية.....
14	متطلبات رأس المال الإضافية Capital Buffers.....

18	ثالثاً: تغطية المخاطر
18	مخاطر الائتمان credit risk
20	Market risk مخاطر السوق
23	operational risk مخاطر التشغيل
25	رابعاً: متطلبات الرفع المالي وفق بازل III
27	خامساً: مزايا وعيوب اتفاقية بازل III
30	المبحث الثاني: الأداء المالي
30	مؤشرات الأداء المالي
32	المبحث الثالث: مراجعة الأدبيات السابقة
		الفصل الثاني الدراسة التطبيقية
40	المقدمة
41	المبحث الأول: التعليمات الإرشادية الصادرة عن دول المصارف عينة الدراسة
41	1 التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الإماراتي
41	2 التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الكويتي
42	3 التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني
44	المبحث الثاني: عينة وإجراءات الدراسة
44	لمحة عن البنوك عينة الدراسة
49	متغيرات الدراسة
51	المبحث الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

52.....	التوصيف الاحصائي لمتغيرات الدراسة.....
57.....	اختبار الاستقرارية للمتغيرات المدروسة.....
58.....	اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية.....
59.....	اختبار الارتباط بين متغيرات الدراسة.....
61.....	اختبار الفرضيات.....
79.....	النتائج والتوصيات.....

المصادر والمراجع

الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
11	مراحل الانتقال إلى بازل III	الجدول رقم (1)
15	نسب الأرباح غير المسموح تبعاً بتوزيعها لمتطلبات رأس المال	الجدول رقم (2)
16	نسب الأرباح غير المسموح بتوزيعها تبعاً لمتطلبات رأس المال وهامش رأس المال التحفظي	الجدول رقم (3)
17	متطلبات رأس المال الإضافي للبنوك ذات الأهمية النظامية	الجدول رقم (4)
23	مؤشر الأعمال BI والمعاملات الهامشية المقابلة له α_i	الجدول رقم (5)
24	مضاعف الخسارة الداخلية ومكون مؤشر الأعمال	الجدول رقم (6)
37	ملخص أهم الأدبيات التطبيقية السابقة	الجدول رقم (7)
43	الحدود الدنيا لنسبة كفاية رأس المال والرفع المالي وفق بازل III وتشريعات الدول عينة الدراسة	الجدول رقم (8)
44	البنوك الإماراتية عينة الدراسة	الجدول رقم (9)
46	البنوك الكويتية عينة الدراسة	الجدول رقم (10)
47	البنوك الأردنية عينة الدراسة	الجدول رقم (11)
49	متغيرات الدراسة وترميزها	الجدول رقم (12)
52	التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة	الجدول رقم (13)
58	اختبار الاستقرار لمتغيرات الدراسة	الجدول رقم (14)
58	العلاقة الارتباطية بين الوحدات المقطعية لمتغيرات الدراسة	الجدول رقم (15)
59	معاملات الارتباط بين المتغيرات التابعة والمستقلة	الجدول رقم (16)
62	المقارنة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية لمتغيرات الفرضية الأولى	الجدول رقم (17)
62	نتائج تقدير نموذج بانل للتأثيرات الثابتة لمتغيرات الفرضية الأولى	الجدول رقم (18)

64	قيمة الثابت لكل من بنك البنوك عينة الدراسة نموذج بانل للتأثيرات الثابتة لمتغيرات الفرضية الأولى	الجدول رقم (19)
65	أثر كل من المتغيرات المستقلة CAR, CET1, TIER1 كل حدا وLEV في العائد على الاصول	الجدول رقم (20)
66	اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية للفرضية الثانية	الجدول رقم (21)
66	نتائج تقدير نموذج بانل للتأثيرات الثابتة لمتغيرات نموذج الفرضية الثانية	الجدول رقم (22)
68	قيمة لكل (c) من بنك البنوك عينة الدراسة نموذج بانل للتأثيرات الثابتة لمتغيرات الفرضية الثانية	الجدول رقم (23)
69	أثر كل من المتغيرات المستقلة CAR, CET1, TIER1 كل حدا وLEV حدا في العائد على حقوق الملكية	الجدول رقم (24)
70	اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية للفرضية الثالثة	الجدول رقم (25)
70	نتائج تقدير نموذج بانل للتأثيرات الثابتة لمتغيرات نموذج الفرضية الثالثة	الجدول رقم (26)
72	قيمة لكل (c) من بنك البنوك عينة الدراسة نموذج بانل للتأثيرات الثابتة لمتغيرات الفرضية الثالثة	الجدول رقم (27)
73	أثر كل من المتغيرات المستقلة CAR, CET1, TIER1 كل حدا وLEV في نسبة مخصص الخسائر الائتمانية إلى التسهيلات	الجدول رقم (28)
74	اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية للفرضية الرابعة	الجدول رقم (29)
75	نتائج تقدير نموذج بانل للتأثيرات الثابتة لمتغيرات نموذج الفرضية الرابعة	الجدول رقم (30)

76	يبين قيمة لكل (c) من بنك البنوك عينة الدراسة نموذج بانل للتأثيرات الثابتة لمتغيرات الفرضية الرابعة	الجدول رقم (31)
77	أثر كل من المتغيرات المستقلة CAR, CET1, TIER1 كل حدا و LEV في نسبة التسهيلات غير العاملة الائتمانية إلى التسهيلات	الجدول رقم (32)

فهرس الأشكال:

الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
45	المؤشرات المالية للمصارف الإماراتية عينة الدراسة	الشكل رقم (1)
47	بعض البيانات المالية للمصارف الكويتية عينة الدراسة	الشكل رقم (2)
49	بعض البيانات المالية للمصارف الأردنية عينة الدراسة	الشكل رقم (3)
64	يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج الفرضية الأولى	الشكل رقم (4)
68	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج الفرضية الثانية	الشكل رقم (5)
73	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج الفرضية الثالثة	الشكل رقم (6)
76	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج الفرضية الرابعة	الشكل رقم (7)

الفصل التمهيدي الإطار العام للدراسة

المقدمة:

يعتبر كل من سلامة واستقرار القطاع المصرفي أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد لما له من دور فعال في تحريك عجلة الاقتصاد. ونظراً لذلك، حظي باهتمام كبير من الجهات الدولية، ولعل أهم هذه الجهات لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي تأسست عام 1974 ووضعت مجموعة المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة من أجل حماية هذا القطاع كما وضعت إطار تنظيمي وفق اتفاقية بازل I للحدود الدنيا لمتطلبات كفاية رأس المال لما لها من أثر كبير على استقرار القطاع المصرفي ومدى قدرته على مواجهة الأزمات وإدارة المخاطر وامتصاص الخسائر.

وتبعاً للتطورات المصرفية وعدم قدرة اتفاقية بازل I على الإحاطة بكافة المخاطر المصرفية التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي قامت لجنة بازل بإعادة النظر في الحدود والمعايير الموضوعية وظهرت اتفاقية بازل II، ومن ثم صدرت مقررات بازل III، والتي جاءت لمعالجة القصور في مقررات بازل I وبازل II و استجابة للأزمة العالمية عام 2008، وسعيًا للحفاظ على الاستقرار المالي العالمي وتعزيز التنظيم والإشراف وتجنباً لحدوث انهيار في النظام المصرفي العالمي، وذلك من خلال تعديلات جوهرية على الاتفاقية لاسيما لجهة زيادة الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وحياسة الأصول السائلة عالية الجودة وتقليل الرافعة المالية للمصرف،

وقد وضعت اللجنة مجالاً زمنياً لتطبيقها من سنة 2013 لغاية 2019، وقد بدأت أغلب المصارف العربية بتطبيق متطلبات بازل III منذ عام 2015، وقد جاء هذا البحث لدراسة وفحص أثر متطلبات رأس المال حسب بازل III وفق التعديلات الجديدة التي قدمتها لجنة بازل على المخاطر الائتمانية والأداء المالي للمصرف وذلك على عينة من المصارف في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، الكويت، الأردن نظراً لقيام هذه الدول بتبني معيار كفاية رأس المال وفق بازل III وإصدار التعليمات الملزمة بهذا الشأن من الجهات التنظيمية والجهات الرقابية وقد كانت المصارف عينة الدراسة في هذه الدول قد قامت بتطبيق التعليمات الإرشادية وفق بازل III على البيانات المنشورة من قبلها بنهاية 2016، وقد تم اعتماد سنة 2016 بداية لفترة هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة:

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية وثيقة بازل III في أواخر عام 2010 والتي تضمنت تعديل متطلبات كفاية رأس المال وإدخال الرافعة المالية كدعم لمتطلبات رأس المال القائم على المخاطر وتعزيز قدرة المصارف على مواجهة هذه المخاطر، وذلك بعد حدوث الأزمة العالمية سنة 2008، وعدم قدرة المصارف على امتصاص الخسائر الناجمة عن حدوث هذه الأزمة، وبالتالي كان لابد من فحص مدى قدرة التعليمات الصادرة عن بازل 3 فيما يخص كفاية رأس المال على تقليل المخاطر، وتحسين الأداء المالي للمصرف بالإضافة إلى أن القيود المفروضة فيما يخص كفاية رأس المال و الرفع المالي قد يكون لها أثر المخاطر لاسيما الائتمانية منها وذلك تبعاً للآثار المترتبة من تطبيق هذه المتطلبات على قدرة المصارف على منح الائتمان الأمر الذي يستلزم قيام المصارف باتخاذ الإجراءات الواجبة لتقليل المخاطر الائتمانية من أجل الحفاظ على المستويات المطلوبة، كما أن هذه المتطلبات قد يكون لها أثر في ربحية المصرف المتمثلة في العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وعليه برزت إشكالية هذا البحث في ضوء ضرورة التأكد بدايةً من التزام هذه المصارف بمتطلبات بازل III، ليصار إلى فحص أثر هذه المتطلبات في المخاطر الائتمانية (لاسيما أنها الجزء الأكبر من المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف من جهة وما قد يكون لمتطلبات بازل أثر فيها وفق ماتم إثارته من جهة أخرى) والأداء المالي من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

1- ما مدى التزام المصارف (عينة الدراسة) بمتطلبات بازل III المتمثلة بـ كل من كفاية رأس المال والرفع المالي؟

2- هل يوجد أثر لتطبيق متطلبات كفاية رأس المال والرفع المالي حسب بازل III في المخاطر الائتمانية للمصارف المدروسة؟

3- هل يوجد أثر لتطبيق متطلبات كفاية رأس المال والرفع المالي حسب بازل III في الأداء المالي للمصارف المدروسة؟

فرضيات الدراسة:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات كفاية رأس المال والرفع المالي حسب بازل III في الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة ويتفرع عن هذه الفرضية:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات كفاية رأس المال والرفع المالي حسب بازل III في ربحية المصارف والمتمثلة ب العائد على إجمالي الأصول

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات كفاية رأس المال والرفع المالي حسب بازل III في ربحية المصارف والمتمثلة ب العائد على حقوق الملكية

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات كفاية رأس المال والرفع المالي حسب بازل III في المخاطر الائتمانية للمصارف عينة الدراسة ويتفرع عن هذه الفرضية:

الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات كفاية رأس المال والرفع المالي حسب بازل III في المخاطر الائتمانية للمصارف المدروسة والمتمثلة ب مخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات

الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات كفاية رأس المال والرفع المالي حسب بازل III في المخاطر الائتمانية للمصارف المدروسة والمتمثلة ب نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات.

أهمية وأهداف الدراسة:

من الناحية النظرية، توضيح الإطار النظري لمتطلبات كفاية رأس المال والرفع المالي حسب بازل III كما تتناول هذه الدراسة التشريعات الصادرة عن المصارف المركزية لدول المصارف عينة الدراسة ومدى اتساقها مع متطلبات اتفاقية بازل III بهذا الخصوص.

ومن الناحية العملية، التأكد من وجود أثر من عدمه لمتطلبات بازل III في المخاطر الائتمانية والأداء المالي للمصارف عينة الدراسة،

كما أن هذه الدراسة قد تكون مرجعاً للجهات والسلطات الإشرافية في الجمهورية العربية السورية عند اعتماد الإجراءات الرقابية للمصارف العاملة للالتزام بمتطلبات بازل III.

وبالتالي هدفت الدراسة إلى معالجة المشكلة المتمثلة في أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال والرفع المالي حسب بازل III في المخاطر والأداء المالي للمصارف العربية في العينة المدروسة.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال توصيف متطلبات كفاية رأس المال والرفع المالي وفق اتفاقية بازل III، والمنهج التحليلي لمعرفة أثر متطلبات كفاية رأس المال والرفع المالي حسب اتفاقية بازل III في المخاطر والأداء المالي للمصارف في العينة المدروسة، وتم استخدام نماذج البيانات الطولية لاختبار فرضيات الدراسة بهدف الوصول إلى النتائج المطلوبة

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف في الدول العربية (الإمارات العربية المتحدة-الكويت-الأردن) حيث تتمتع هذه الدول بتصنيف ائتماني عالي وفق وكالات التصنيف العالمية وذلك وفقاً لما نشرته هذه الوكالات بنهاية 2024، حيث حصلت دولة الإمارات العربية المتحدة على تصنيف "Aa2" من وكالة موديز للتصنيف الائتماني، كما أكدت فيتش التصنيف الائتماني لدولة الكويت عند "AA" ، وقد كانت ستاندر أند بورز قد رفعت تصنيف الأردن الائتماني إلى BB-

إضافة إلى أن المصارف عينة الدراسة تحقق انتشاراً جغرافياً واسعاً وتمتلك أصول تجعلها من أفضل المصارف عربياً وفقاً لحجم الأصول بينما اشتملت عينة الدراسة على خمسة مصارف في كل دولة من الدول المذكورة تتمتع بتصنيف ائتماني عالي وفق وكالات التصنيف الائتمانية العالمية، وتختلف من حيث الحجم وتاريخ التأسيس من أجل الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها على الدول مجتمع الدراسة وذلك بغض النظر عن حجم هذه المصارف.

متغيرات الدراسة:

تم اختيار متغيرات الدراسة بالاعتماد على الدراسات السابقة بهذا الصدد:

تتمثل متغيرات الدراسة في أربعة متغيرات تابعة وهي:

1- العائد على الأصول (ROA)، العائد على حقوق الملكية (ROE) كمقاييس للأداء المالي.
2- مخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات (ECL/LOAN)، التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات (NPL/LOAN) كمقاييس للمخاطر الائتمانية.
وبالنسبة للمتغيرات المستقلة تمثلت بـ بمتطلبات كفاية رأس المال والرفع المالي والتي تم قياسها بكل من:

- 1- نسبة كفاية رأس المال حملة الأسهم العادية (CET1 RATIO) = رأس المال ضمن الشريحة الأولى حقوق حملة الأسهم العادية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.
- 2- نسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى (TIER1 RATIO) = رأس المال المستوى الأول / الأصول المرجحة بأوزان المخاطر
- 3- نسبة كفاية رأس المال (CAR) = رأس المال التنظيمي / الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.
- 4- الرفع المالي (LEV) = رأس المال في الشريحة الأولى / إجمالي التعرض للمخاطر داخل وخارج الميزانية.

وثلاثة متغيرات ضابطة، وهي:

- 1- الحجم (SIZE) والذي تم قياسه باللوغاريتم الطبيعي للأصول
- 2- صافي التسهيلات إلى إجمالي الأصول (Net Loan/Total Assets)
- 3- معدل نمو الأصول (Growth in assets) = (الأصول في سنة القياس -الأصول في سنة الأساس)/الأصول في سنة الأساس

مصادر جمع البيانات وفترة الدراسة:

تم الاعتماد على التقارير والبيانات المالية السنوية للمصارف عينة الدراسة والمنشورة على المواقع الالكترونية لكل من سوق دبي المالي، سوق الكويت المالي، سوق عمان المالي وذلك خلال الفترة الممتدة من 2016 لغاية 2022 ولم يتم استخدام بيانات عام 2023، حيث أنه عند إعداد الدراسة العملية كانت بعض المصارف لم تقم بنشر البيانات المالية السنوية

الفصل الأول: مراجعة الأدبيات النظرية

المقدمة:

تم تأسيس لجنة بازل من قبل محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر في نهاية عام 1974 في أعقاب الاضطرابات الخطيرة في أسواق العملات والأسواق المصرفية الدولية (لا سيما فشل البنوك المركزية) (بن سالم، 2022، ص 66).

حيث تأسست تحت إشراف بنك التسويات الدولية في بازل، وقد عملت على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية لإيجاد آلية لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك إيماناً منها بأن سلامة القطاع المصرفي يكمن في حسن إدارة المخاطر (أحمد وزبير، 2007، ص 164)

ووضعت اللجنة بعد تأسيسها معايير دولية تستند إليها البنوك المركزية في مراقبة البنوك وسميت اتفاقيات بازل والتي تُعرف باسم بازل I وII، ومؤخراً بازل III (بن سالم، 2022، ص 67).

في البداية، كان أحد الأهداف المهمة لعمل اللجنة هو سد الفجوات في الرقابة الدولية بحيث تكون كافة المؤسسات المصرفية خاضعة للإشراف من جهة ويكون الإشراف كافياً ومتسقاً عبر كافة الدول

الأعضاء من جهة أخرى (<https://www.bis.org/bcbs/history.htm>)

يهدف هذا الفصل في مبحثه الأول إلى عرض ملخص عن كل من اتفاقيات بازل I وII بازل

III، ومن ثم التطرق إلى متطلبات كفاية رأس المال وفق بازل III، ليتم بعد ذلك ذكر المخاطر التي

يتم أخذها بعين الاعتبار لدى احتساب نسبة الكفاية وكيف يتم احتساب متطلبات رأس المال المقابل

بها، ومن ثم متطلبات الرفع المالي حسب بازل III، مزايا وعيوب اتفاقية بازل III. بعد ذلك سيتم

عرض الأداء المالي وصولاً إلى المبحث الأخير في هذا الفصل والذي يتضمن مراجعة الأدبيات

التطبيقية

المبحث الأول: اتفاقيات بازل I و II و III

1. اتفاق /اتفاقية بازل لرأس المال (Basel I):

طورت لجنة بازل مجموعة من التوصيات تختص بالسياسات المصرفية وشكلت ملاءة رأس المال المحور الرئيسي وفي أوائل الثمانينات كان وقوع أزمة الديون في أمريكا اللاتينية مبعثاً لقلق اللجنة من عدم كفاية رأس المال في البنوك مقابل ما يواجهها من مخاطر، مما حدا بتلك اللجنة إلى العمل على تحقيق قدر أكبر من التقارب في قياس كفاية رأس المال لبنوك الدول الأعضاء وترتب على ذلك وضع حد أدنى لرأس مال البنوك مرجحاً بالمخاطر سواء في ميزانياتها العمومية أو خارجها وعليه صدرت ورقة استشارية بعام 1987، بموافقة الدول العشر الأعضاء على نظام موحد لقياس رأس المال يشار إليه بحساب رأس المال حسب اتفاقية بازل Basel capital accord (ليان، ص-9، 10، 2019).

وفي اتفاق بازل الأول عام 1988 كان من المتوقع على البنوك الاحتفاظ بحد أدنى لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة 8% (Sadine،2017،P8)، وتم تقديم هذا الإطار ليس فقط في البلدان الأعضاء بل وأيضاً في كل البلدان تقريباً التي لديها بنوك دولية نشطة، وفي أيلول 1993، أصدرت اللجنة بياناً أكدت فيه أن بنوك دول مجموعة العشرة التي تمارس أعمالاً مصرفية دولية جوهرية تستوفي الحد الأدنى من المتطلبات المنصوص عليها في الاتفاقية <https://www.bis.org/bcbs/history.htm>

ونظراً لما أثبتته واقع الساحة البنكية الدولية من ضعف في مقررات اتفاقية بازل ، تعاقبت جملة من التعديلات عليها، حيث تم في سنة 1995 اقتراح إدراج المخاطر السوقية في صيغة معيار كفاية رأس المال بعدما كان مقتصرأ على تغطية المخاطر الائتمانية كما تمت إضافة شريحة ثالثة لرأس المال متمثلة في القروض المساندة لأجل سنتين وأصبحت صيغته جاهزة في سنة 1998 (وسام ومحمد، 2020، ص 202)

2. اتفاق/اتفاقية بازل لرأس المال (Basel II):

في نهاية التسعينيات، وخاصة عند وقوع الأزمة المالية الآسيوية (1997) ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في اتفاقية بازل لكفاية رأس المال، حيث يتطلب ذلك ليس مواجهة مخاطر الائتمان التي يمكن أن يتعرض لها أحد المصارف، بل كان هناك حاجة إلى ضمان استقرار النظام المالي في مجموعه، فضلاً عن أن المخاطر التي تواجهها تجاوز مجرد مخاطر الائتمان (المناعي، 2004، ص14). ونظراً لنقاط الضعف في اتفاقية بازل I قدمت اللجنة في حزيران 1999 إطاراً جديداً لكفاية رأس المال، وكان الهدف من هذا الاتفاق تعزيز متانة القطاع المالي من خلال الإطار الحساس للمخاطر وتطوير طريقة معالجته (Mehta & Bhatia، 2015، p116).

ويتألف الإطار وفق "بازل II"، من ثلاث ركائز (Darzi، Nisa، 2018، p101):

- **الركيزة الأولى (pillar1):** متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، والتركيز على المخاطر التشغيلية والسوقية والائتمانية.

- **الركيزة الثانية (pillar2):** المراجعة الإشرافية لكفاية رأس المال وعملية التقييم الداخلي.

- **الركيزة الثالثة (pillar3):** الإفصاح وانضباط السوق

كما أضافت بازل II نوعاً جديداً من المخاطر المصرفية لم يدرج ضمن بازل I، وهو مخاطر التشغيل في حين أن اتفاقية بازل الأولى اقتصر فقط على مخاطر الائتمان، كما وضعت طرائق جديدة لاحتساب مخاطر الائتمان وهي المنهج المعياري (رحال مفتاح، 2013، ص6)، وقد كان الانتقال من بازل I إلى بازل II ليس مجرد استبدال مجموعة قواعد من القواعد بمجموعة أخرى ولكنه تحول كامل بمفهوم إدارة المخاطر (المناعي، 2004، ص24)، حيث جاءت بازل II للاهتمام بالتعقيدات التي تشهدا العمليات المصرفية، إذ تركت بعض الصلاحيات للمؤسسات في اختيار وتحديد معايير أخرى غير الكمية المنصوص عنها، بحيث يكون هناك أيضاً معايير كيفية ونوعية وإحصائية وذلك لتمكين البنوك من تحديد وتقييم مخاطرها (عبد القادر، 2013، ص34)

3. اتفاقية بازل 3 (الاستجابة للأزمة المالية 2007-2009 Basel III):

نتيجة لعوامل الخطر المتزايدة وحتى قبل انهيار بنك leman brothers في أيلول 2008، أصبحت الحاجة ملحة إلى تعزيز جوهرية لإطار بازل II ، حيث أن الأزمة المالية كشفت عن نقاط الضعف التي تضمنتها التنظيمات السابقة ، وقد كان القطاع المصرفي قد دخل باستدانة مفرطة (جغريف وحلوف، 2019، ص 214) وظهرت مشكلة تدني مستوى جودة الائتمان في ميزانيات البنوك وخاصة بعد فترة من نمو الاقراض إلى مستوى عال (بريش، 2013، ص38) كما تم استخدام المشتقات المالية بشكل غير عقلاني، الأمر الذي جعلها تتحرف عن الهدف الذي وضعت لأجله، فبقدر ما توفره من فرص للتحوط ضد التقلبات السعيرية و تعزيز وضمان الاستقرار والتطور للمؤسسات المالية بشكل خاص والأسواق المالية بشكل عام إلا أنها تشكل مخاطر كبيرة تهدد الأسواق المالية. وقد كشفت هذه الأزمة إهمال اتفاقية بازل II للمخاطر المرتبطة ب المشتقات المالية، بالإضافة إلى نقص رؤوس الأموال الملائمة لتغطية المخاطر الكبيرة التي تواجهها البنوك (زبير وسناء، 2019، ص97).

بالإضافة إلى اقتصار اهتمام مقررات بازل II في صياغتها معيار كفاية رأس المال على المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية ودون الأخذ بعني الاعتبار ارتفاع مخاطر السيولة والمخاطر المحتملة والتي ساهمت بشكل كبير في إحداث الأزمة، (وسام ومحمد، 2020، ص 203) وفي أعقاب هذه الأزمة دعا زعماء مجموعة العشرين الجهات التنظيمية و مسؤولي البنوك المركزية من أجل إعادة النظر في القوانين والقواعد الدولية التي تنظم عمل البنوك لاسيما بازل II، حيث أعلنت اللجنة في أيلول 2010 عن سن قواعد أكثر صرامة بشأن إدارة البنوك في محاولة لجعلها أكثر قدرة على مواجهة الأزمات، وسميت باتفاقية بازل III (عياش، 2013، ص 433) لاحقاً لذلك، قامت اللجنة بإصدار المعايير المقترحة في منتصف كانون الأول 2010، والتي تضمنت الإطار الدولي لقياس معايير ومراقبة مخاطر السيولة.

حيث جاءت بازل III لسد الثغرات المالية في حال حدوث أزمات (بريش، 2013، ص37) ولطالما أن الهدف الأساسي من صدور اتفاقية بازل III كان تلافي نقاط القصور التي تضمنتها اتفاقية بازل

II، وإصدار متطلبات جديدة بهدف تحسين قدرة البنوك على استيعاب الصدمات الناشئة عن الأزمات الاقتصادية والمالية والحد من انتشار المخاطر النظامية من أجل المحافظة على استقرار النظام المالي العالمي نورد أدناه ما تضمنته اتفاقية بازل III بهذا الصدد:

- مراجعة وتعزيز الركائز الثلاث التي أنشأتها اتفاقية بازل II (Manisha، P20، 2015)
- تطبيق المتطلبات تدريجياً من عام 2013 لغاية 2019 (اسماعيل، ص5، 2022)
- فرض متطلبات أكثر صرامة على نوعية وكمية رأس المال التنظيمي، وخاصة حقوق حملة الأسهم العادية الشريحة الأولى (Common Equity Tier 1) والتي تعتبر ذات جودة عالية خاصة خلال الأزمات (Sadine، 2015، P16)
- بالإضافة إلى رأس المال الإضافي (The capital conservation buffer) - احتياطي الحفظ على رأس المال - والذي يستخدم لتلبية الحد الأدنى من متطلبات الأسهم العادية.
- احتياطي رأسمالي مضاد للتقلبات الدورية (countercyclical capital buffer)، والذي يفرض قيوداً على مشاركة البنوك في التوسع الائتماني وذلك في فترات الركود الائتماني (Manisha، 2015، p21)
- نسبة الرافعة المالية (leverage ratio) - الحد الأدنى من رأس المال إلى إجمالي أصول داخل و خارج الميزانية والذي يحد من قدرة البنك على التوسع في المنح الائتماني (Rashid&Islam، 2015)
- متطلبات السيولة (liquidity requirements) - الحد الأدنى من نسبة السيولة، نسبة تغطية السيولة (LCR)، كي يحافظ البنك على مستوى كاف من الأصول السائلة عالية الجودة والتي يمكن تحويلها إلى نقد لتلبية احتياجات السيولة على مدى فترة 30 يوم من الضغط؛ ونسبة طويلة الأجل، وهي نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، والتي تعتبر بمثابة آلية تنفيذ الحد الأدنى لاستكمال LCR وتعزيز الجهود الرقابية الأخرى من خلال تشجيع التغييرات الهيكلية في تشكيلات مخاطر السيولة للمؤسسات الناتجة عن عدم تطابق التمويل قصير الأجل باتجاه تمويل أنشطة الأعمال والأصول طويلة الأجل الأكثر استقراراً (جغريف وحلوف، 2019، ص 217)

- في عام 2012 وجدت لجنة بازل أن الأهمية النظامية لا تقتصر فقط على المستوى العالمي بل على المستوى المحلي أيضاً لما لها من آثار سلبية محتملة على النظام المصرفي المحلي حال فشلها أو حدوث ضعف بها (BCBS-2012-P2)

وكانت النقطة المحورية للإصلاح المقترح زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% إلى 10.5%، بالإضافة إلى التركيز على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدر أكبر من حقوق المساهمين (بوعيشاوي وعليش، 2019، ص 88)

علماً أنه أن الترتيبات الانتقالية إلى متطلبات بازل III كانت حوالي 8 سنوات بطريقة تدريجية للتمكن المصارف من اتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة رؤوس أموالها وتوفيق أوضاعها مع المتطلبات الجديدة وفق الجدول المبين أدناه:

الجدول رقم (1) مراحل الانتقال إلى بازل III

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4	%3.5	الحد الأدنى لرأس المال حقوق الملكية العادية
%2.5	%1.88	%1.25	%0.63				الدعامة التحوطية لرأس المال
%7	%6.83	%5.75	%5.13	%4.5	%4	%3.5	الحد الأدنى لرأس المال مضاف إليه الدعامة التحوطية لرأس المال
%6	%6	%6	%6	%6	%5.5	%4.5	الحد الأدنى لرأس المال Tier 1
%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8	الحد الأدنى من إجمالي رأس المال (كفاية رأس المال)
%10.5	%9.88	%9.25	%8.63	%8	%8	%8	الحد الأدنى من إجمالي رأس المال مضافاً إليه الدعامة التحوطية لرأس المال

المصدر: Moody's Analytics، 2011، p105

ثانياً: متطلبات كفاية رأس المال وفق بازل III

حددت الوثيقة التي أصدرتها لجنة بازل المعنونة بـ إطار تنظيمي عالمي لبنوك وأنظمة مصرفية القواعد والجداول الزمنية لتنفيذ إطار بازل III، وقد تم إدخال متطلبات جديدة لقياس رأس المال التنظيمي (بشقيه الشريحة الأولى والثانية) ونسبته من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر من جهة، وإدخال متطلبات إضافية لرأس المال لم تكن موجودة بالاتفاقيات السابقة من جهة أخرى.

1- الحد الأدنى من متطلبات رأس المال والاحتياطيات الإضافية (Minimum capital requirements and buffers)

أولاً: عناصر رأس المال (BCB III-Basel، 2011، P12)، يتكون إجمالي رأس المال التنظيمي من مجموع العناصر التالية:

1. رأس المال الشريحة الأولى (Tier1) والذي يسمى أيضاً رأس المال المستمر: والذي يتضمن الأسهم العادية الشريحة الأولى (CET1) مضافاً إليه رأس المال الإضافي الشريحة الأولى (AT1)

2. رأس المال الشريحة الثانية (Tier 2)

حيث أنه لكل فئة من الفئات المذكورة أعلاه مجموعة واحدة من المعايير التي يجب أن تجتمع في الأدوات قبل إدراجها في الفئة ذات الصلة وفق المبين أدناه:

يجب أن يكون رأس المال من المستوى الأول Tier1 يشكل على الأقل مانسبته 6% من الأصول المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات، والذي يتكون من رأس مال الأسهم العادية الشريحة الأولى CET1 (مطروحاً منه الاقتطاعات الرقابية)، ورأس المال الإضافي في الشريحة الأولى، على أن لا يقل رأس مال الأسهم العادية الشريحة الأولى CET1 عن نسبة 4.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر والذي يتكون ممايلي (Tarbert & King، 2011، p4):

• الأسهم العادية الصادرة عن البنك والتي تستوفي معايير التصنيف كالأسهم العادية للأغراض التنظيمية

• (علاوة الإصدار) الناتجة عن إصدار الأدوات المدرجة (الأسهم العادية) في الشريحة الأولى.

- الأرباح المحتجزة.
 - الدخل الشامل الآخر المتراكم والاحتياطيات الأخرى المفصح عنها.
 - الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة للبنك والتي يملكها الغير (أي حقوق الأقلية).
- وكانت التعديلات التنظيمية (الاقتطاعات الرقابية) على الشريحة الأولى للأسهم العادية
- (Regulatory adjustments) كمايلي: (BCB-Basel III ، 2011، p21)**

- الشهرة وصافي الموجودات الثابتة غير المادية
 - الموجودات الضريبية المؤجلة
 - الاحتياطي المتراكم للتحوط للتدفقات النقدية
 - التغيير في القيمة العادلة للالتزامات المصرف المالية
 - أسهم المصرف المعاد شراؤها
 - النقص في المخصصات الائتمانية الواجب تكوينها
 - أرباح البيع المتعلقة بعمليات التوريق
- وقد كانت الفئات التي يتم إدراجها ضمن رأس المال الإضافي الشريحة الأولى (BCB-Basel III ، 2011، p15)

- الأدوات المالية الصادرة عن البنك التي تحقق عناصر الإدراج في رأس المال الإضافي AT1 وغير الموجودة ضمن حقوق حملة الأسهم العادية CET1 مثل القيمة الإسمية للأسهم الممتازة الدائمة غير متراكمة العوائد والأدوات المشابهة لها.
- علاوة (خصم) الإصدار الناتج عن إصدار أدوات مالية من ضمن رأس المال الإضافي AT1
- حقوق الأقلية وهي الأدوات الصادرة عن شركات تابعة للبنك وموحدة حساباتها مع حسابات البنك ومحتفظ بها من قبل طرف ثالث، والتي تحقق عناصر الإدراج ضمن رأس المال الإضافي AT1 وغير موجودة ضمن حقوق حملة الأسهم العادية CET1 .

كما أنه يتوجب أن تكون نسبة إجمالي رأس المال (رأس المال من المستوى 1 بالإضافة إلى رأس المال من المستوى 2) 8% من الأصول المرجحة، ويتكون رأس المال الشريحة الثانية Tier2 (BCB- Basel III، 2011، p17) من مجموع البنود أدناه وذلك بعد التعديلات الرقابية المستخدمة في احتساب الشريحة الثانية:

- الأدوات الصادرة عن البنك والتي تحقق شروط الإدراج ضمن الشريحة الثانية ولا تكون مدرجة ضمن الشريحة الأولى من رأس المال.
- علاوة (خصم) الإصدار الناتج عن إصدار أدوات مدرجة ضمن الشريحة الثانية.
- حقوق الأقلية وهي الأدوات المالية الصادرة عن شركات تابعة توحد بياناتها مع البنك يملكها طرف ثالث وتحقق أسس الإدراج في الشريحة الثانية وليست مدرجة في الشريحة الأولى.
- احتياطي مخاطر مصرفية عامة: وبما لا يزيد عن 1.25% من مجموع الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان المحتسبة ضمن الطريقة المعيارية

ثانياً: متطلبات رأس المال الإضافية Capital Buffers:

وقد كانت متطلبات رأس المال الإضافية من أهم وأبرز التعديلات التي جاءت بها بازل III، حيث أصبح من المتوجب على المصارف الاحتفاظ برأس مال إضافي تحوطي، وآخر لمواجهة التقلبات الدورية الاقتصادية، ومتطلبات أخرى أصبحت ملزمة للبنوك ذات الأهمية النظامية وفق ما سيتم بيانه أدناه:

- هامش رأس المال التحفظي Conservation Buffer:

على البنوك الاحتفاظ برأس المال لأغراض التحوط وبنسبة 2.5% من الموجودات المرجحة بالمخاطر وعلى أن يكون من حقوق حملة الأسهم العادية CET1، وفي حال عدم قدرة البنك على تلبية الحد الأدنى من CET1 بالإضافة إلى هامش رأس المال التحفظي (والبالغة 7%) فإنه يمكن للسلطات الإشرافية فرض قيود على توزيع الأرباح على المساهمين (سلامي، 2023، ص 187) حيث يبين الجدول أدناه أحد المعايير التي تهدف إلى الحفاظ على الحد الأدنى لرأس المال (معبراً

عنها بنسب الأرباح غير المسموح بتوزيعها) تبعاً لنسبة حقوق حملة الأسهم العادية وهامش رأس المال التحفظي:

الجدول رقم (2) نسب الأرباح غير المسموح بتوزيعها تبعاً لمتطلبات رأس المال

نسبة حقوق الأسهم العادية Common Equity Tier1 Ratio	الحد الأدنى من رأس المال معبر عنها بنسب توزيع الأرباح Minimum Capital Conservation Ratios (expressed as a percentage of earnings)
4.5% - 5.125%	100%
>5.125% - 5.75%	80%
>5.75% - 6.375%	60%
>6.375% - 7.0%	40%
> 7.0%	0%

المصدر: (Hull، 2015، p383)

- هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية Countercyclical Buffer

يعاني القطاع المصرفي من خسائر كبيرة في الحالات التي يكون فيها الاقتصاد في حالة انكماش بعد فترة من النمو ولهذه الغاية لابد من قيام المصارف بالتحوط تجاه التقلبات الدورية -مخاطر دورات الأعمال- (Tarbert & King، 2011، P6) عن طريق الاحتفاظ بهامش رأس مال إضافي يتراوح بين 0%-2.5% وذلك من الموجودات المرجحة بالمخاطر وذلك بناءً على تقديرات السلطات الإشرافية (بونيهي، 2021، ص52) وفي حال عدم قدرة البنك على تلبية هامش رأس لمواجهة التقلبات الدورية فإنه على البنك الاحتفاظ بالأرباح وعدم توزيعها وذلك تبعاً لنسبة رأس المال في الشريحة الأولى CET1 التي تم تحقيقها، حيث سنتطرق في الجدول أدناه إلى معيار نسبة الأرباح غير المسموح بتوزيعها بهدف الحفاظ على الحد الأدنى لرأس المال وذلك تبعاً لنسبة حقوق حملة الأسهم العادية وهامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية 2.5% :

الجدول رقم (3) نسب الأرباح غير المسموح بتوزيعها تبعاً لمتطلبات رأس المال

نسبة حقوق الأسهم العادية مضافاً إليها هامش التقلبات الدورية Common Equity Tier 1 Ratio	الحد الأدنى من رأس المال معبر عنها بنسب توزيع الأرباح Minimum Capital Conservation Ratios expressed as a percentage of earnings
4.5% - 5.75%	100%
>5.75% - 7.0%	80%
>7.0% - 8.25%	60%
>8.25% - 9.5%	40%
> 9.5%	0%

المصدر (Hull، 2015، p384)

– البنوك ذات الأهمية النظامية

وهي التي يسبب فشلها اضطرابات كبيرة في النظام المالي وذلك وفقاً لحجمها وتعقيدها وطبيعتها (Araujo، Coffine، ElFath، 2023، p1) وكان الهدف الأساسي من إضافة متطلبات تنظيمية بخصوص البنوك ذات الأهمية النظامية الحد من الآثار السلبية على النظام المالي في حال وجود فشل أو ضعف لهذه المصارف، ويتم تطبيق هذه المتطلبات على البنوك النشطة دولياً والتي من المحتمل أن يكون لها تأثير على النظام العالمي، ويمكن أيضاً تطبيقها على البنوك الكبيرة المحلية على الرغم من عدم وجود تأثير لها على مستوى النظام العالمي، كما أنه يمكن للبلدان تجاوز الحد الأدنى الذي وضعته اللجنة للبنوك G-SIB

وإن الهدف من تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية، تحديد متطلبات رأس المال الإضافي من حجم الأصول المرجحة بأوزان المخاطر (Loudis، Glasser man، 2015، p7) ويتم ذلك عن طريق تقسيم هذه البنوك إلى مجموعة من الشرائح المختلفة للأهمية النظامية، تتمثل الشريحة الأولى في المستوى الذي يفوق المعيار الفاصل بين اعتبار البنك ذا أهمية نظامية أو لا، وهو أدنى مستوى من المخاطر النظامية ثم ثلاث شرائح متدرجة للأهمية النظامية ثم الشريحة الخامسة التي تمثل أعلى مستوى من الأهمية النظامية تفوق فيها مستويات المخاطر النظامية مستوى محدد وهو D، ومع كل شريحة يتم فرض متطلبات إضافية لرأس مال البنك، وذلك لتمكين البنك من امتصاص الصدمات المالية والاقتصادية ذاتياً (فؤاد، 2020، ص199) وتتراوح بين 0%–3.5%

وذلك من خلال الشريحة الأولى (حقوق حملة الأسهم العادية) حيث يبين الجدول أدناه متطلبات رأس المال الإضافي للبنوك ذات الأهمية النظامية.

الجدول رقم(4) متطلبات رأس المال الإضافي للبنوك ذات الأهمية النظامية

مجموعة	مؤشر التصنيف	متطلبات رأس المال الإضافي لامتناس أعلى للخسارة (الشريحة الأولى/الأصول المرجحة بالمخاطر)
5	D – E	3.5%
4	C – D	2.5%
3	B – C	2%
2	A – B	1.5%
1	Cut-off point – A	1 %

المصدر لجنة بازل للرقابة المصرفية

كما أنه يمكن للسلطات الإشرافية زيادة مستوى الدرجات وفق منهجية القياس القائمة وذلك في حالات استثنائية بحيث تكون هذه العملية قد أخذت بعين الاعتبار التأثير العالمي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية، على أن يتم توثيق العوامل الكمية والنوعية بهذا الصدد بحيث يمكن التحقق منه.

ترى الباحثة وفقاً لما تم ذكره أن متطلبات كفاية رأس المال الجديدة أخذت بعين الاعتبار أهمية جودة عناصر رأس المال ، فليس المهم تحقيق الحد الأدنى المطلوب كما كان سابقاً وفق اتفاقيات بازل الأولى والثانية، وجاء ذلك واضحاً من خلال تحديد الحد الأدنى المطلوب تحقيقه لرأس المال حملة حقوق الأسهم العادية ورأس المال الشريحة الأولى، وقد بدى واضحاً أنه تم الاستفادة من الأزمات والتجارب عندما تم التطرق إلى وجوب وجود متطلبات إضافية عن طريق تكوين هامش رأس مال للتقلبات الدورية، ورأس المال التحفظي.

وفي رأي الباحثة أن النقطة الأبرز في التعديلات التي طالت اتفاقيات بازل الأولى الثانية وتجلت في اتفاقية بازل الثالثة وجود رأس مال إضافي يتوجب الاحتفاظ به للبنوك ذات الأهمية النظامية، حيث ترى الباحثة أن فشل هذه البنوك له أثاره كبيرة جداً على الاقتصاد المحلي أو العالمي وذلك في حال كان نشاطه دولياً.

ثالثاً: تغطية المخاطر

أولاً: مخاطر الائتمان **credit risk**:

تعرف بأنها احتمال فشل الطرف المتعاقد بأداء الالتزامات تجاه المصرف وفق الشروط المتفق عليها، كما يطلق عليها عادةً مخاطر التخلف عن السداد أو مخاطر الطرف المقابل (p2،2014،Moles،Brown)

وقد كانت اللجنة قد سمحت للمصارف الاختيار بين نوعين من المنهجيات من أجل قياس المخاطر للتعرضات الائتمانية.

1. الأسلوب المعياري **The standardized approach**

2. التصنيف الداخلي **The internal ratings-based (IRB) approach**

الطريقة الأولى - الأسلوب المعياري **The standardized approach**

يتم قياس مخاطر الائتمان بخصوص الموجودات داخل الميزانية وخارج الميزانية وفقاً للتصنيفات الائتمانية الصادرة عن وكالات التصنيف الائتمانية ويتم استخدام الأوزان الترجيحية للتعرضات الائتمانية داخل الميزانية وفقاً للفئة التي تندرج ضمنها هذه التعرضات وقد كان قد تم تقسيمها إلى:

1- التعرضات تجاه الحكومات **Exposures to sovereigns**

2- التعرضات تجاه القطاع العام **Exposures to non-central government public sector entities**

3- التعرضات تجاه بنوك التنمية متعددة الأطراف **Exposures to multilateral development banks (MDBs)**

إن بنك التنمية المتعدد الأطراف (MDB) هو مؤسسة أنشأتها مجموعة من الدول لتوفير التمويل والمشورة المهنية لـ مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تتمتع بنوك التنمية المتعددة الأطراف بعضوية سيادية كبيرة وقد تشمل كل من البلدان المتقدمة و/أو البلدان النامية،

4- التعرضات تجاه البنوك **Exposures to banks** وفق التصنيف الائتماني الخارجي **External Credit Risk Assessment Approach ECRA** (وفي البلدان التي لا تسمح بالاعتماد على

التصنيف الائتماني الخارجي يتم اعتماد منهج تقييم معياري Standardized Credit Risk Assessment Approach (SCRA)

5- التعرضات على السندات المغطاة Exposures to covered bonds:

السندات الصادرة عن المصارف أو عن مؤسسات الرهن العقاري، يجب أن تكون صادرة عن الجهات السيادية أو بنوكها المركزية، أو مضمونة من قبل مؤسسات القروض العقارية بحيث تكون نسبة القرض إلى القيمة 80% فما أقل، أو المصارف التجارية التي بحيث تكون نسبة القرض إلى القيمة 60% أو أقل.

6- التعرضات تجاه شركة الأسهم والمؤسسات المالية الأخرى Exposures to securities firms and other financial institutions):

يتم التعامل مع التعرضات لشركات الأوراق المالية والمؤسسات المالية الأخرى على أنها تعرضات للبنوك شريطة أن تخضع هذه الشركات لمعايير احترازية ومستوى من الإشراف يعادل تلك المعايير المفروضة على البنوك.

7- التعرضات تجاه الشركات Exposures to corporates :

التعرضات العامة تجاه الشركات تعطي أوزان المخاطر للتصنيفات الائتمانية الخارجية، وتعرضات الإقراض المتخصص عادة يمنح هذا النوع من القروض للشركات ذات الغرض الواحد ويجب أن يكون هذا المشروع هو مصدر السداد الوحيد والتدفقات النقدية كافية لتغطية الالتزامات تجاه المصرف، والأصول مرهونة لصالح المصرف بهذا الصدد.

8- التعرضات الناجمة عن الاستثمار في أدوات الدين المساند وأدوات حقوق الملكية وأدوات رأس المال التنظيمي الأخرى

9- تعرضات التجزئة Retail exposure:

10- فئة التعرضات العقارية Real estate exposure class:

وهي التعرضات الممنوحة مقابل رهن عقاري بالكامل لصالح المصرف، وللمصرف الحق القانوني في التنفيذ على العقار، بالإضافة إلى توافر كافة الوثائق الخاصة بهذا التعرض وتكون

إما تعرضات مضمونة بعقارات سكنية **Exposures secured by residential real estate**،
أو تجارية **Exposures secured by commercial real estate** أو تجاه حيازة وبناء الأراضي.

Land acquisition, development and construction exposurer

فيما يخص البنود خارج الميزانية **Off – Balance Sheet Items** (تعليمات البنك المركزي الأردني،
2016، ص36)

يتم احتساب القيمة المرجحة بالمخاطر للبنود خارج الميزانية على خطوتين وكما يلي:
الخطوة الأولى: تحويل القيمة الاسمية للبند إلى معامل ائتماني لبنود داخل
الميزانية وذلك من خلال ضربها بمعامل التحويل الائتماني الخاص بها.
الخطوة الثانية: يتم ضرب الناتج من الخطوة أعلاه بوزن المخاطر الترجيحي
المناسب للبند لها وحسب نوع التعرض.

الطريقة الثانية-التصنيف الداخلي (IRB) approach: The internal ratings-based

يمكن للمصارف استخدام أنظمة التصنيف الداخلية الخاصة بها فيما يخص مخاطر الائتمان إلا أن
ذلك يتطلب موافقة الجهات الإشرافية

كما أن لهذا المنهج نوعين الأساسيين المتضمنين تقديرات المصارف الداخلية فيما لا يخص احتمال التعثر
(PD) والمتقدم والمتضمن تقديرات داخلية بخصوص احتمال التعثر (PD) والتخلف عن السداد
(LGD) والتعرض عند التخلف عن السداد (EAD)

ثانياً : مخاطر السوق Market risk:

تُعرف مخاطر السوق على أنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة احتفاظه بأي مراكز مالية
Financial Positions داخل أو خارج الميزانية جراء أي تغيرات تحدث في أسعار السوق.

تقسم مخاطر السوق إلى أربع فئات رئيسية وهي:

1. مخاطر أسعار الفائدة **interest rate risk**

2. مخاطر أسعار الفائدة¹:

يشير خطر سعر الفائدة في محفظة البنك إلى المخاطر الحالية أو المتوقعة على رأس مال البنك وأرباحه الناشئة عن الحركات المعاكسة في أسعار الفائدة التي تؤثر على المراكز المصرفية للبنك عندما تتغير أسعار الفائدة تتغير القيمة الحالية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وهذا بدوره يغير القيمة الأساسية لأصول ومطلوبات البنك والبنود خارج الميزانية العمومية وبالتالي قيمته الاقتصادية (قندوز، 2020، ص 59)

3. مخاطر أسعار الصرف FX risk

الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك نتيجة تقلبات أسعار العملات الأجنبية والذهب وذلك نتيجة لاحتفاظه بمراكز مفتوحة في هذه العملات سواء كانت طويلة أو قصيرة (عبيد، 2020، ص 18)

4. مخاطر أدوات الملكية equity risk²:

الخسائر التي قد يتعرض لها المصرف بسبب حدوث تغيرات في أسعار أدوات الملكية المحتفظ بها سواء بمراكز طويلة أو قصيرة (الأسهم العادية، السندات القابلة للتحويل إلى أسهم، مؤشرات الأسهم العالمية، الأسهم الممتازة القابلة للتحويل إلى أسهم عادية (عبيد، 2020، ص 17)

5. مخاطر السلع commodity risk:

تعرف السلعة على أنها منتج مادي يتم تداوله أو يمكن تداوله في سوق ثانوية، وهذه المخاطر ناجمة عن الاحتفاظ بمراكز السلع، كما أن مخاطر السلع أكثر تعقيداً من تلك المتعلقة بأسعار

¹ يجب أن تتضمن مخاطر أسعار الفائدة مشتقات أسعار الفائدة والأدوات خارج الميزانية في محفظة المتاجرة التي تتأثر بالتغيرات في أسعار الفائدة مثل العقود الآجلة لأسعار الفائدة والعقود الآجلة للسندات ومقايضة العملات، (CBCB-2011)

² يجب احتساب مخاطر السوق بخصوص مشتقات الأسهم والمراكز خارج الميزانية التي تتأثر بالتغيرات في أسعار الأسهم

الفائدة وأسعار العملات، كما أن أسواق السلع في الغالب أقل سيولة من الأسواق الأخرى وتتأثر بالعرض والطلب

وهناك نوعين من مخاطر السوق (عبيد، 2020، ص 5) :

• **مخاطر السوق العامة General Market Risk**: وهي مخاطر الخسائر الناتجة عن التغير في المستوى العام لأسعار السوق أو أسعار الفائدة والتي تؤثر على قيمة المراكز المالية المتعلقة بأسعار الفائدة، أدوات الملكية، أسعار الصرف والبضائع.

• **المخاطر الخاصة Specific Risk**: مخاطر تغير سعر الأداة المالية لأسباب مرتبطة بالجهة المصدرة، وبحيث تؤثر على أسعار الفائدة وأدوات الملكية الصادرة عن هذه الجهة المصدرة.

يتم احتساب متطلبات رأس المال المقابلة لمخاطر السوق وفق أحد الطريقتين الآتيتين:

1- طريقة النماذج الداخلية:

يتطلب اعتماد هذه الطريقة موافقة السلطات الإشرافية وأن نظام إدارة المخاطر في البنك يتضمن كافة المعايير اللازمة ويتم تنفيذه بنزاهة بالإضافة إلى وجود عدد كاف من الموظفين ذوي الخبرة بالإضافة إلى استخدام نماذج متطورة في التداول وفي التحكم في المخاطر، بالإضافة إلى إجراء اختبارات الجهد بشكل دوري.

2- الأسلوب المعياري المبسط (Simplified standardised approach):

يتم احتساب متطلبات رأس المال وفقاً للأسلوب المذكور وفق المعادلة أدناه:

$$\text{Capital requirement} = \text{CRIRR} * \text{SFIRR} + \text{CREQ} * \text{SFEQ} + \text{CRFX} * \text{SFFX} + \text{RCOMM} * \text{SFCOMM}$$

CRIRR: متطلبات رأس المال المقابلة لمخاطر أسعار الفائدة، **SFIRR** عامل التثقيل: 1.30

CREQ: متطلبات رأس المال المقابلة لمخاطر أدوات الملكية، **SFEQ** عامل التثقيل: 3.50

SFEQ: متطلبات رأس المال المقابلة لمخاطر أسعار الصرف، **SFFX** عامل التثقيل: 1.90

RCOMM: متطلبات رأس المال المقابلة لمخاطر السلع، **SFCOMM** عامل التثقيل: 1.20

ثالثاً: مخاطر التشغيل operational risk :

تعرف مخاطر التشغيل بأنها مخاطر الخسارة الناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية، العنصر البشري، والأنظمة، أو عن أحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولا يشمل المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة، (Hull، 2015، p517)

ويتم قياس الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية وذلك باستخدام طريقة المنهج المعياري (The standardized approach) والذي يحل مكان الطرق الثلاثة السابقة (طريقة المؤشر الأساسي - الطريقة المعيارية - الطريقة المعيارية البديلة) التي كانت ضمن إطار بازل 2. ويتم احتساب متطلبات رأس المال المقابلة للمخاطر التشغيلية وفق المعادلة التالية (ص 128 -

131، 2017، Basel III: Finalising post-crisis reforms):

$$ORC = BIC \cdot ILM$$

حيث أن:

1. **ORC** : (operational risk capital) يعبر عن رأس المال المقابل للمخاطر التشغيلية.
2. **BIC**: (Business Indicator Component) يعبر عن مكون مؤشر الأعمال والذي يحتسب من خلال ضرب مؤشر الأعمال BI بالمعاملات الهامشية (α_i) علماً أن المعاملات الهامشية تزداد بازدياد مؤشر الأعمال BI وفق ماتم بيانه ضمن الجدول أدناه:

الجدول رقم (5) مؤشر الأعمال BI والمعاملات الهامشية المقابلة له α_i

المجموعة	مجال مؤشر الأعمال بمليار اليورو BI	المعاملات الهامشية α_i
1	$1 \geq$	12%
2	$1 < BI \leq 30$	15%
3	> 30	18%

أما بالنسبة لمؤشر الأعمال (BI) The Business Indicator يحتسب وفق المعادلة التالية:

$$BI = ILDC + SC + FC$$

نبين أدناه مكونات المعادلة:

1- الفائدة والإيجارات وتوزيعات الأرباح (ILDC) Interest, Leases and Dividend Component؛

2- الخدمات (SC) Services Component .

3- العامل المالي (FC): Financial Component .

3. مضاعف الخسارة الداخليّة (ILM) The Internal Loss Multiplier

$$ILM = Ln \left(\exp(1) - 1 + \left(\frac{LC}{BIC} \right)^{0.8} \right)$$

LC: (Loss Component) يساوي متوسط الخسائر السنويّة للمخاطر التشغيليّة المتكبّدة خلال السنوات العشر السّابقة $\times 15\%$

الجدول رقم (6) مضاعف الخسارة الداخلية ومكون مؤشر الأعمال

LC= BIC مكون الخسارة=مكون مؤشر الأعمال	مضاعف الخسارة الداخليّة ILM يكون مساوياً للواحد (ILM=1)
LC> BIC مكون الخسارة أكبر من مكون مؤشر الأعمال وبالتالي المخاطر التشغيلية مرتفعة	مضاعف الخسارة الداخليّة ILM أكبر من 1
BIC> LC مكون مؤشر الأعمال أكبر من مكون مؤشر الخسارة	مضاعف الخسارة الداخليّة ILM أصغر من 1

ترى الباحثة ان التعديلات الأساسية في طريقة احتساب المخاطر والتي يجب الاحتفاظ برأس مال كافٍ لمواجهةها وفق الحدود الدنيا التي سبق ذكرها (ضمن متطلبات كفاية رأس المال وفق بازل III) تركزت في احتساب المخاطر السوقية لاسيما طريقة الأسلوب المعياري البسيط، وفي احتساب المخاطر التشغيلية وذلك باستخدام طريقة المنهج المعياري (The standardized approach) والذي يحل مكان الطرق الثلاثة السابقة (طريقة المؤشر الأساسي - الطريقة المعيارية- الطريقة المعيارية البديلة).

رابعاً: متطلبات الرفع المالي وفق بازل III

الرافعة المالية (Leverage Ratio) (BCB-Basel III، 2011، p61-62)³:

كانت إحدى السمات الأساسية خلال الأزمات هي تراكم الأموال الناجمة عن الرفع المالي داخل وخارج الميزانية في النظام المصرفي، وفي بعض الحالات كانت موجودة بشكل مفرط على الرغم من أن نسب رأس المال على أساس المخاطر تبدو مرتفعة جداً، وعليه بهدف وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في القطاع المصرفي أدخلت لجنة بازل نسبة الرفع المالي.

يهدف مقياس الرفع المالي إلى:

- تقييد تراكم الرفع المالي في القطاع المصرفي، والمساعدة على تجنب زعزعة الاستقرار التي يمكن أن تلحق الضرر بالاقتصاد والنظام المصرفي (Bhatia & Mehta، 2016، p1616)
- تعزيز المتطلبات القائمة على المخاطر من خلال "دعم" بسيط وغير قائم على المخاطر، حيث تقدم هذه النسبة ضمانات إضافية حال عدم قدرة نماذج تقييم المخاطر المطبقة في البنوك على تقدير المخاطر المصرفية بشكل سليم في حال، أو في حال وجود أخطاء في تقييم المخاطر (عبد المنعم 2022، ص 64)

تم تحديد نسبة الرفع المالي بـ 3%، وتم اختبار مدى ملائمة هذه النسبة بحيث يتم إنجاز التعديلات النهائية على هذا المقياس بنهاية 2017 (Sadine، 2017، p22)

■ آلية احتساب النسبة وفق الآتي (Marianne، 2014، p10)

الرفع المالي = رأس المال المستوى الأول / إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية

1. قياس رأس المال T1 (Capital measure):

وفق التعريف الجديد لرأس المال وذلك وفق المنوه عنه أعلاه واستبعاد ماتم خصمه من رأس المال والتي لا تساهم في الرافعة المالية وكذلك ينبغي خصمه من قياس التعرض تجنباً للاحتساب المزدوج.

2. إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية (Exposure measure):

³ وهو مطابق لما ورد في النسخة المنقحة عام 2017 (BCB-Basel III، 2017، P 140)

2.1 بنود داخل الميزانية (on-balance sheet items) : والتي تمثل جميع البنود داخل الميزانية بعد طرح المخصصات والفوائد المعلقة، علماً بأنه غير مسموح باستخدام مخفضات مخاطر الائتمان و التقاص ما بين الودائع والقروض عند احتساب البنود داخل الميزانية ، كما أنه يجب أن تتضمن التعرضات المشتقات (Marianne، 2014، p7)

2.2 بنود خارج الميزانية (Off-balance sheet items): تتضمن كافة الالتزامات وذلك حسب معاملات التحويل الائتماني لكل بند من البنود خارج الميزانية (CCF) بنسبة 100%، لكن بالنسبة لأية التزامات قابلة للإلغاء دون قيد أو شرط في أي وقت من قبل البنك وبدون إشعار مسبق، يجب على البنوك تطبيق CCF بنسبة 10%.

و في الوثيقة الصادرة عام 2017 بعنوان (Basel III: Finalising post-crisis reforms)

تم إقرار حد أدنى لنسبة الرفع المالي بـ 3%

و فيما يخص البنوك التي تعتبر ذات أهمية نظامية (وفق تقدير السلطات الإشرافية) يجب تحتفظ هذه البنوك بالحد الأدنى لنسبة الرفع المالي مضافاً إليه 50% من الهامش المفروض على هذه البنوك ذات الأهمية النظامية (ليان، 2019، ص43).

وفقاً لما تم إثارته بخصوص الرفع المالي ، ووفقاً لرأي الباحثة كان من المهم جداً وجود معيار غير قائم على المخاطر ضمن متطلبات بازل III والذي تمثل في مقياس الرفع المالي والذي سيوقف البنوك عن الاستدانة المفرطة ، وبالتالي الحد من الآثار التي قد تنجم عنها.

خامساً: مزايا وعيوب اتفاقية بازل III

إيجابيات تطبيق اتفاقية بازل III:

1. تعزيز الملاءة المالية للبنوك التجارية، من خلال تحسين جودة ونوعية ومعدل كفاية رأس المال لهذه البنوك، حيث أثبت الأزمة المالية العالمية هشاشة النظام المالي والبنكي العالمي (سلامي، 2023، 191).

2. تحسين قدرة القطاع المصرفي على احتواء الصدمات الناشئة عن الضغوطات المالية والاقتصادية وتخفيض مخاطر انعكاس ضغوطات القطاع المصرفي على القطاع الاقتصادي (هاني، 2017، ص312)

3. الزيادة من احتياطات البنوك ورفع رأس مالها (هاني، 2017، ص312)

4. بازل III تعتبر أداة تحوطية ضد المخاطر والأزمات المستقبلية (الضاوية ورشيدة، 2021، ص208)

5. قواعد بازل III تمثل معلماً هاماً في الرقابة المالية والمصرفية لأن المصارف سوف تصبح أقوى وتعتمد على نفسها أكثر في حال الخسائر والأزمات وليس على الدولة (الضاوية ورشيدة، ص208)

6. إقرار شفافية أكبر في العالم المالي (هاني، 2017، ص312)، حيث إن مبادئ الإفصاح والشفافية وفق مقررات بازل III تسمح للأطراف المعنية بأداء البنك للتعرف على كافة البيانات والمعلومات التي تهمهم خاصة فيما يتعلق بحجم المخاطر ومدى احتفاظه برأس المال اللازم (يحيي، 2017، ص628).

7. توسيع تغطية المخاطر وتحسين نوعية رأس مال البنك: جهة الأخذ بعين الاعتبار كل المخاطر التي يمكن أن تلحق بالبنك أثناء أداء نشاطه بما فيها مخاطر الأطراف المقابلة في عقود المشتقات والتوريق، إذ خصصت جزء من رأس المال لتغطيتها والتي أهملت في اتفاقية بازل II (عريس، بحوصي، 2017، ص 114)

8. الحد من توسع منح القروض ومخاطرها: إدخال بازل III لنسبة الرافعة المالية سيؤدي إلى كبح التوسع الجامح في القروض المصرفية والذي كان له الأثر الكبير في إفلاس البنوك بسبب عدم كفاية الأموال الخاصة لامتناس الخسائر حيث عمدت البنوك التي تتبع أسلوب التقييم الداخلي للمخاطر إلى منح أوزان ترجيحية صغيرة لتوظيفها من أجل زيادة أثر الرفع المالي (عريس، بحوصي، 2017، ص 114).

9. التقليل من المخاطر النظامية: تحاول السياسات الكلية للاتفاقية جعل الإقتصادات أقل حساسية تجاه المخاطر وذلك من خلال تقديمها لنسبة الرافعة المالية والتي تساعد على احتواء ضغط من على أساس المخاطر الشرط وتدابير لرفع مستويات رأس المال البنوك في الأوقات الجيدة (الرواج)، والتي يمكن سحبها في فترات الإجهاد (الانكماش) للحد من تقلبات الدورة الاقتصادية، وكذلك توفير نسب عالية من رأس مال لإستعاب أنواع الخسائر المرتبطة بالأزمات مماثلة لتلك التي شهدت في الأزمة المالية (عريس، بحوصي، 2017، ص 114).

10. عدم القدرة على توفير كامل الخدمات أو المنتجات (تجارة، وتوريق) نتيجة زيادة الكلفة والقيود التي تحتاجها عملية التوريق (بوحناش وشباح، 2020، ص 51)، وبالتالي تقليل عمليات التوريق.

11. إن تنفيذ المتطلبات الرقابية الجديدة لاتفاقية بازل على المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية يجبر البنوك بتكوين رأس مال إضافي بما يضمن سلامة الجهاز المصرف ككل حال حدوث خلل أو أزمة مالية (-2023- ص 203)

سلبيات تطبيق اتفاقية بازل III:

- 1- عبء مالي يكبل حركة المصارف التي ستضطر زيادة رأس مالها ثلاثة أضعاف ما كانت ملزمة بتطبيقه (الضاوية ورشيده، 2021، ص 207)
- 2- إن تطبيق بازل III له أثر على اقتصاديات الدول النامية ويضع المصارف في وضع لا تستطيع المشاركة والمساهمة في تمويل التنمية الأساسية الضرورية لبلدانها، كما أنها تفرض

على المصارف الاحتفاظ بمبالغ ضخمة كاحتياط بينما يجب إنفاقها على الاقتصاد خاصة في الدول التي تسعى للتنمية (الضاوية ورشيدة، 2021، ص212)

3- الإجراءات التحوطية لبازل III تجعل المصارف تحجم عن منح قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بمخاطر عالية وقليلة الضمانات، خاصة أن هذه الأخيرة تعتمد بشكل شبه كلي على القروض والتسهيلات المصرفية، وذلك يؤثر على اقتصاد الدول خاصة وأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر عصب الاقتصاد لأي دولة بفضل تأثيرها المباشر على الاقتصاد والمجتمع (الضاوية ورشيدة، 2021، ص212).

4- زيادة حجم الاحتياطيات النظامية التي لدى البنوك لم تلق قبولاً واسعاً، (صالح ورحال، 2015)

5- تقييد عمليات الإقراض وتمويل المشروعات التنموية، بسبب تراجع حجم السيولة المتاحة لتوظيفه في الاقتصاد الحقيقي، وزيادة تكلفة التمويل لدى البنوك لتوفير سيولة قصيرة الأجل، وبالتالي زيادة تكلفة القروض والخدمات المصرفية المقدمة للأنشطة الاقتصادية والأفراد

6- زيادة الصعوبات التي تواجه إدارة البنك في فهم النظام التنظيمي؛ (Marianne، 2014، p14)

7- إن تنفيذ المتطلبات الرقابية الجديدة لاتفاقية بازل على المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية ربما يؤثر على حجم التوزيعات النقدي للمساهمين، وفي النهاية يخفض العائد على حقوق الملكية

8- التحديات الناشئة في تخطيط رأس المال. (Marianne، 2014، p14)

وفي رأي الباحثة أنه لم يتم الأخذ بعين الاعتبار حجم المصارف واقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة بعين الاعتبار عند وضع الحدود الدنيا لمتطلبات رأس المال، فكل من هذه البلدان طبيعتها الاقتصادية وقدرة مختلفة على الالتزام بهذه القيود والشروط وماقد ينجم عن ذلك من آثار قد تكون غير مرغوبة لاسيما في البلدان النامية.

المبحث الثاني: الأداء المالي

تعد عملية تقييم الأداء المالي للمصارف إحدى المجالات الهامة في التعرف على جوانب القوة والضعف في أدائها، وبوجه عام يعبر الأداء المالي بالبنوك عن مدى كفاءة الإدارة في توظيف الموارد المالية المتاحة لديها في الأصول، وكذلك مدى قدرتها على تحقيق الأهداف الموضوعية، خاصة هدف تعظيم الأرباح (العمراوي، 2023، ص 22).

أهمية الأداء المالي:

تتجلى أهمية تحليل الأداء المالي من خلال: (عباس، 2024، ص 22)

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية، وتشغيلها من ناحية أخرى
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات المصرف وقدرته على النمو
- التحقق من مدى كفاءة النشاط
- المساعدة في عملية التخطيط المالي
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل الإدارة في تحقيق الأهداف المرجوة.
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي.
- إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

مؤشرات الأداء المالي:

من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها قياس الأداء المالي:

أ- **مؤشرات الربحية:** تعد مؤشرات الربحية من المؤشرات المالية الرئيسية لتقييم أداء البنوك، حيث تعكس مدى كفاءة إدارة البنك في استغلال الموارد المتاحة لديه، كما أنها تحظى باهتمام المساهمين كونها تمثل العائد على استثماراتهم. وهناك عدة مؤشرات لقياس ربحية البنوك من أهمها معدل العائد على الأصول "ROA" ومعدل العائد على حقوق الملكية "ROE" بالإضافة إلى نصيب السهم من صافي الربح "RPS" (عبد الجواد، 2021، ص 296).

وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مؤشرين للربحية كمتغيرات تابعة تعكس الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة تتمثل في معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية.

حيث أن كلا المؤشرين يقيسان قدرة المنشأة على توليد أرباح من استثمارتها مع وجود اختلاف فيما بينهما جهة أن العائد على الأصول ذو أهمية كبيرة للحكم على أداء الإدارة، والعائد على حقوق الملكية يمثل مقياس رئيسي من وجهة نظر المالكين (p15,2008, Monica, Sorin)

• **معدل العائد على الأصول (ROA) Return On Assets Ratio:**

وهو يعبر عن مدى قدرة البنك على توظيف الأموال توظيف أمثل، أي كفاءة البنك في تحقيق الأرباح من مجمل استثمارته باستخدام أصوله، وكلما ارتفع العائد على الأصول زادت ربحية البنك ويحتسب بقسمة صافي الربح على إجمالي الأصول (العزاني، 2023، ص23)

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \text{صافي الربح} / \text{إجمالي الأصول}$$

• **معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) Ratio Equity On Return:**

وهو مقياس الأداء الداخلي لقيمة مساهمات الملاك، حيث يقيس العائد على استثمار أموال الملاك وتعمل البنوك على زيادته بما يتناسب وحجم المخاطر، ويعتبر إلى بعيد المقياس الأكثر شيوعاً للأداء، لأنه يقترح تقييماً مباشراً للعائد المالي لاستثمار المساهم ويسمح للمقارنة بين البنوك المختلفة، وارتفاع هذه العائد يشير إلى كفاءة البنك في تحقيق الأرباح، ويحتسب بقسمة صافي الربح على حقوق المساهمين (العزاني، 2023، ص23)

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الربح} / \text{حقوق المساهمين}$$

ب- **مؤشرات السيولة:** هي قدرة المصرف على تحويل أصوله إلى نقد بعبارة أخرى، هي قدرة

المصرف على جمع النقود من خلال بيع الأصول المتداولة من أجل الوفاء بالالتزامات

المستحقة ويتم قياسها من خلال نسبة الجاهزية النقدية، نسبة السيولة

ت- **مؤشرات الملاءة المالية:** تعكس مدى توافر الأموال لمواجهة احتياجات المصرف من الأصول

الثابتة فضلاً عن مواجهة المخاطر المحتملة من استخدام الأموال، لذا فإن الحفاظ على ملاءة

رأس المال في أي مصرف يعد من الأمور الضرورية لزيادة ثقة المودعين.

المبحث الثالث: مراجعة الأدبيات السابقة

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الأدبيات السابقة ومناقشتها وذكر أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

توصلت نتائج الدراسات السابقة التي تناولت أثر معيار كفاية رأس المال والرفع المالي على الأداء المالي إلى وجود أثر لهذين المعيارين على الأداء المالي للبنوك فقد وجدت دراسة (بن سالم، 2023) أن معيار كفاية رأس المال له تأثير إيجابي في معدل العائد على الأصول، ويعتبر صمام الأمان الذي يحمي البنك من الوقوع في الأزمات المالية ومواجهة المخاطر المحتملة، وأن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لجميع معايير السلامة المالية موضوع الدراسة في مؤشرات الأداء المالي الثلاثة (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل صافي هامش الفائدة على الترتيب) كما في دراسة (عبد الله العمراوي، 2023) ، وأن البنوك ذات معدلات رأس المال المرتفعة لديها احتياطات أعلى من خسائر القروض ، وأكثر كفاءة وأكثر ربحية (Benlemlih، Saad، Bitar، 2016)

إلا أن بعضها وجد كل من متغيري الرافعة المالية و العائد على حقوق الملكية لهما تأثير سلبي (على عكس التوقعات) على كفاية رأس مال البنك، ووفقاً لما ورد في دراسة (Ebrahim Sadine، 2017) أن زيادة رأس المال بنسبة 2% عن طريق زيادة نسبة حقوق الملكية إلى الأصول سيؤدي إلى انخفاض بنسبة 0.29% في العائد على حقوق المساهمين (ROE)، كما أن دراسة (قندوز، موعش ، 2022) توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين الربحية وكفاية رأس المال.

وفي دراسات أخرى تم التوصل إلى أن معدل كفاية رأس المال ليس له تأثير كبير في ربحية هذه البنوك كما في دراسة (Rivera، Mendoza، 2017)

وفي سياق آخر تناولت إحدى الدراسات (محفوظ إسماعيل، محمود، 2021) أثر التكامل بين معدل كفاية رأس المال والرفع المالي على الاستقرار المالي للبنوك، وصولاً إلى عدم وجود تأثير معنوي للتكامل بين معدل كفاية رأس المال والرافعة المالية في الاستقرار المالي، وإنما فقط وجود علاقة طردية بين الرافعة المالية والاستقرار المالي للبنوك

أما فيما يتعلق بأثر كفاية رأس المال في المخاطر فإن تطبيق مقررات بازل يساهم في حماية البنوك من المخاطر، لا سيما في فترات الأزمات، ويحسن من كفاءة البنك وربحيته، وهذا ما أكدته دراسة (Benlemlih ، Saad،Bitar ، 2016) وأن رأس المال القائم على المخاطر ورأس المال الإضافي لهما تأثير سلبي على المخاطر في فترات ما قبل أثناء وبعد الأزمة حسب دراسة (Faisal & Zahid، 2021) كما أن دراسة (Okaro Kenneth ،Charles ، 2013) بينت أن الإدارة السليمة لمخاطر الائتمان وكفاية رأس المال قد أثرت بشكل إيجابي على الأداء المالي للبنك باستثناء القروض والتسهيلات التي تبين وجود تأثير سلبي لها في ربحية البنوك.

الجدول رقم (7) ملخص أهم الأدبيات التطبيقية السابقة

الباحث	عنوان البحث	العينة	الفترة الزمنية	الأسلوب المستخدم	النتائج
عبد الله العمرابي، 2023	أثر معياري كفاية رأس المال والرافعة المالية على مؤشرات الأداء المالي بالبنوك "دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي المصري	(38) بنكاً مصريةً	الربع الأول من عام 2016 لغاية نهاية الربع الأول من عام 2023	تم استخدام أسلوب تحليل المسار	وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لجميع معايير السلامة المالية موضوع الدراسة على مؤشرات الأداء المالي الثلاثة (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل صافي هامش الفائدة على الترتيب) التي تم استخدامها.
بن سالم، 2023	أثر كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل على ربحية البنوك التجارية- دراسة عينة من البنوك التجارية"	مجموعة من البنوك التجارية في الجزائر ودول الشرق الأوسط	2014-2020	نماذج البيانات المقطعية	معياري كفاية رأس المال له تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على معدل العائد على الأصول، ويعتبر صمام الأمان الذي يحمي البنك من الوقوع في الأزمات المالية ومواجهة المخاطر المحتملة.
قندوز، موعش، 2022	محددات كفاية رأس مال المصارف (حالة تطبيقية للملكة العربية السعودية)	11 بنكاً	2010-2019	نماذج البيانات المقطعية	عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف ونسبة كفاية رأس المال، ووجود علاقة عكسية بين متغير الربحية وكفاية رأس المال، وعلاقة موجبة ذات دلالة إحصائية

<p>بين مخاطر السيولة وكفاية رأس المال وعلاقة عكسية وذات دلالة إحصائية بين درجة المخاطرة (معيّراً عنها بنسبة القروض إلى الأصول) ومقياس رأس المال</p>					
<p>عدم وجود علاقة بين معدل كفاية رأس المال (CAR) وبين الاستقرار المالي للبنوك، بينما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية معنوية بين الرافعة المالية وبين الاستقرار المالي للبنوك، وأخيراً، فقد أظهرت النتائج عدم وجود تأثير معنوي للتكامل بين معدل كفاية رأس المال والرافعة المالية على الاستقرار المالي للبنوك. علاوة على ما سبق، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن معدل كفاية رأس المال وحده غير كافٍ لتعزيز الاستقرار المالي للبنوك.</p>	<p>الانحدار المتعدد بأسلوب المربعات الصغرى</p>	<p>2016-2020</p>	<p>(25) بنكاً من البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري</p>	<p>أثر التكامل بين معدل كفاية رأس المال CAR والرافعة المالية Leverage طبقاً لاتفاقية بازل III على الاستقرار المالي للبنوك</p>	<p>محفوظ اسماعيل، محمود، 2021</p>
<p>توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين رأس مال البنك والمخاطر قبل وأثناء الأزمة وعلاقة إيجابية في فترة ما بعد الأزمة، أما رأس المال القائم على المخاطر ورأس المال الإضافي لهما تأثير سلبي على المخاطر في فترات ما قبل أثناء وبعد الأزمة.</p>	<p>نموذج GMM الطريفة المعممة للعزم</p>	<p>من 2002 لغاية 2018</p>	<p>923 بنكاً</p>	<p>How do banks capital and capital buffer affect risk: Empirical evidence from large us commercial banks</p>	<p>Abbasaisal & Younas Zahid, 2021</p>

<p>الناتج أن ROE (العائد على حقوق الملكية) له تأثير إيجابي على CAR (نسبة كفاية رأس المال)، وأن LLR مخصص القروض متغير له تأثير سلبي على نسبة كفاية رأس مال البنك. (كلما انخفض معدل مخصص القرض) ارتفعت نسبة كفاية رأس المال. هذا يدل أيضاً على أن ضمان جودة القروض وتجنب خسارة رأس المال هي العوامل الرئيسية التي يمكن أن تساعد البنوك في الحفاظ على كفاية رأس المال.</p>	<p>نماذج البيانات المقطعية</p>	<p>2011-2018</p>	<p>بنكاً 31</p>	<p>Determinants influencing capital adequacy ratio of Vietnamese commercial banks</p>	<p>Phuong. Duc Dang2020</p>
<p>أن زيادة رأس المال بنسبة 2% (عن طريق زيادة نسبة حقوق الملكية إلى الأصول) سيؤدي إلى انخفاض بنسبة 0.29% في العائد على حقوق المساهمين (ROE) فيما يخص القطاع المصرفي في جنوب إفريقيا، كما أن تطبيق مقاييس السيولة بموجب بازل 3 (NSFR،LCR)، سيؤثر سلباً على ربحية هذه المصارف.</p>	<p>تحليل دوبونت</p>	<p>2018-2012</p>	<p>5 بنوك</p>	<p>The impact of the change from basel II to basel III on the profitability of the South African banking sector</p>	<p>Ebrahim Sadine2017</p>
<p>مخاطر الائتمان لها علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية مع الربحية، وإن كفاية رأس المال ليس له تأثير كبير على ربحية هذه البنوك</p>	<p>نماذج البيانات المقطعية الديناميكية</p>	<p>2009-2013</p>	<p>567 بنكاً ريفياً في الفيليبين</p>	<p>The effect of credit risk and capital adequacy on the profitability of rular banks in the Philippines</p>	<p>MENDOZA,RIVERA,2017</p>

<p>توصلت الدراسة إلى أن البنوك ذات معدلات رأس المال المرتفعة لديها احتياطات أعلى من خسائر القروض، وأكثر كفاءة وأكثر ربحية. كما أن تأثير متطلبات رأس المال على كفاءة البنوك وربحياتها أكثر أهمية بالنسبة للبنوك الكبيرة بالإضافة إلى وجود بعض الاختلافات في تأثير نسب رأس المال عند مقارنة البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي مع البنوك في بقية منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبنوك خلال أوقات الأزمات مع البنوك في الأوقات العادية، وتوصلت الدراسة إلى تشجيع تطبيق بازل III ، الذي يحسن من كفاءة البنك وربحيته ، وحماية البنوك من المخاطر ، لا سيما في فترات الإجهاد ، مثل الأزمة المالية</p>	<p>المربعات الصغرى</p>	<p>1999-2003</p>	<p>168 بنكاً في 17 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقي</p>	<p>Bank risk and performance in the MENA region</p>	<p>Bitar،Saad ،Benlemlih ، 2016</p>
<p>أن الإدارة السليمة لمخاطر الائتمان وكفاية رأس المال قد أثرت بشكل إيجابي على الأداء المالي للبنك باستثناء القروض والسلفيات التي تبين وجودها تأثير سلبي على ربحية البنوك في الفترة قيد الدراسة</p>	<p>البيانات المقطعية</p>	<p>2004-2009</p>	<p>8 بنوك نيجيرية</p>	<p>Impact of Credit Risk Management and Capital Adequacy on the Financial Performance of</p>	<p>Charles ،Okaro Kenneth 2013</p>

				Commercial Banks in Nigeria	
--	--	--	--	--------------------------------	--

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأن التطبيق على عينة من المصارف في الدول العربية المجاورة لاسيما في ظل ندرة الدراسات التي أجرت مقارنة بين عدد من الدول العربية أو الأجنبية لبيان

أثر متطلبات كفاية رأس المال على المخاطر والأداء المالي للبنوك حسب بازل III

ولطالما أن كفاية رأس المال تعتبر من أهم الأدوات في قياس المخاطر ووفقاً للمتطلبات حسب اتفاقيات بازل فإنه لا بد من قيام هذه المصارف امتثالاً بذلك إما:

- تخصيص رأس مال كافي لتغطية هذه المخاطر بما يضمن قدرتها على امتصاص الخسائر في حال حدوثها

- أو تحسين قدرتها على إدارة المخاطر التي قد تواجهها المخاطر

الأمر الذي سيكون له الأثر على حجم المخاطر التي سيتعرض لها المصرف وعلى ربحيته وفقاً للأصول التي سيتم الاستثمار بها وفقاً للاستراتيجية التي سيتم اعتمادها بما يضمن المواءمة بين المخاطر والربحية، ولطالما أنه من أهم المخاطر التي يتعرض لها المصرف هي المخاطر الائتمانية وفقاً لنشاطه الأساسي فقد تم الاعتماد على نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات ونسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى إجمالي التسهيلات كمؤشرين لحجم المخاطر الائتمانية التي قد يتعرض لها المصرف في ضوء نسبة هذه التسهيلات من إجمالي الأصول بالإضافة إلى نمو الأصول، وبما يخص ربحية المصرف تم الاعتماد على كل من العائد على الأصول وحقوق الملكية آخذين بعين الاعتبار حجم المصرف.

وبذلك تكون هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة التي هدفت إلى بيان أثر تطبيق متطلبات كفاية رأس المال في الأداء المالي للبنوك حسب بازل I وبازل II في دول مختلفة.

الفصل الثاني الدراسة التطبيقية

المقدمة:

يهدف المبحث الأول من الفصل الثاني إلى مقارنة التعليمات الإرشادية الصادرة عن السلطات الرقابية بين الدول العربية عينة الدراسة في إطار الالتزام بمقررات اتفاقية بازل III بخصوص متطلبات كفاية رأس المال والرفع المالي، ومن ثم تم التطرق إلى لمحة عن المصارف العربية المدروسة، بينما تناول المبحث الثاني النتائج العملية لدراسة أثر متطلبات كفاية رأس المال والرفع المالي وفق بازل III في الأداء المالي والمخاطر على هذه المصارف.

المبحث الأول: التعليمات الإرشادية الصادرة عن دول المصارف عينة الدراسة

تعتبر الدول المدروسة من أكثر الدول التي تعنى بتطبيق المعايير الدولية بتصنيف ائتماني مرتفع من وكالات التصنيف العالمية، حيث أن وكالة فيتش للتصنيف الائتماني صنفت الإمارات العربية المتحدة عند مستوى **AA-** مع نظرة مستقبلية مستقرة ، وكان التصنيف الائتماني للكويت عند **AA-** مع نظرة مستقبلية مستقرة، بينما لدولة الأردن عند **BB-** مع نظرة مستقبلية مستقرة، لقدترته على الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل بالعملة الأجنبية.

سنتطرق بداية إلى التعليمات الصادرة عن البنوك المركزية لهذه الدول فيما يخص كفاية رأس المال والرفع المالي حسب بازل III وصولاً إلى مدى انسجامها ومواءمتها لما ورد ضمن هذه الاتفاقية:

1. التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الإماراتي:

صدرت هذه التعليمات بموجب التعميم رقم 2017/52 تاريخ 2017/02/23 وتضمنت الآتي:

- يجب ألا تقل حقوق الملكية العادية الشق الأول 7% من الأصول المرجحة بالمخاطر.
- يجب أن يشكل رأس المال الشق الأول ما لا يقل عن 8.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر.
- يجب أن يشكل إجمالي رأس المال المحتسب باعتباره مجموع رأس مال الشق الأول ورأس مال الشق الثاني ما لا يقل عن 10.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر.

كما يتعين على البنوك الاحتفاظ باحتياطات لحماية رأس المال (CCB) بما يعادل 2.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر في هيئة حقوق ملكية.

كما أنه إلزام البنوك المصنفة كبنوك محلية ذات أهمية نظامية بالاحتفاظ بمتطلبات رأس مال إضافية تطبق على رأس مال حقوق ملكية الشق الأول، وسيتم إخطار هذه البنوك أصولاً من قبل مصرف الامارات المركزي.

2. التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الكويتي:

أولاً- فيما يخص كفاية رأس المال:

اعتمد مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ 2014/06/24 تعليمات معيار كفاية رأس المال بازل بشكلها النهائي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، بحيث يبلغ الحد الأدنى

لمعيار كفاية رأس المال 13%، وسوف يحدد بنك الكويت المركزي البنوك ذات التأثير النظامي (Domestic Systemically) Important Banks D-SIBs وفقاً لما يضعه من معايير في هذا الشأن، والتي يتعين عليها تكوين متطلبات رأسمالية إضافية بنسب تتراوح من 0,5% إلى 2% يتم تكوينها من حقوق المساهمين (CET1 (Common Equity Tier One)، وعلى هذه البنوك الالتزام بتكوين النسبة المطلوبة منها خلال مهلة حتى نهاية عام 2016، وقد تمكنت هذه البنوك من تكوين النسبة المطلوبة.

ثانياً- فيما يخص الرفع المالي:

اعتمد مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ 2014/10/21 تعليمات معيار الرفع المالي للبنوك الكويتية التقليدية، وبحيث يكون الحد الأدنى لنسبة الرفع المالي 3% يبدأ تطبيقها اعتباراً 2014/12/31، ويتم الاحتساب كنسبة مئوية وفق الآتي:

معيار الرفع المالي = الشريحة الأولى من رأس المال T1 / إجمالي التعرضات

إن إجمالي التعرضات يتضمن التعرضات للمشتقات والأدوات المالية وداخل وخارج الميزانية.

3. التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني:

- 1-3 صدرت تعليمات رأس المال التنظيمي وفقاً لمعيار بازل III رقم 2016/67 وتضمنت الآتي:
- لا يقل إجمالي رأس المال التنظيمي عن 12% من الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل في جميع الأوقات، وبحيث تكون مكونات النسبة كما يلي:
 - يجب أن لا تقل حقوق حملة الأسهم العادية CET1 عن 6% من الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل في جميع الأوقات.
 - يجب أن لا يزيد رأس المال الإضافي AT1 عن 1.5% من الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل في جميع الأوقات
- 2-3 بخصوص الرفع المالي:

يكون الحد الأدنى لنسبة الرفع المالي 4%، بسط النسبة عبارة عن رأس المال الأساسي T1 والمقام بنود داخل الميزانية وخارج الميزانية.

نبين في الجدول أدناه مقارنة التشريعات ذات الصلة بخصوص التعليمات الإرشادية الصادرة عن البنوك المركزية للدول المدروسة مع الحدود الدنيا التي وضعتها اتفاقية بازل III ، والتي خلصت إلى أن جميع البنوك المركزية قد فرضت حدوداً إلزامية لنسبة كفاية رأس المال تتجاوز الحدود الدنيا كما في اتفاقية بازل III ، أما فيما يخص المتطلبات الإضافية لرأس المال سواء التحفظي منها أو لمواجهة التقلبات الدورية فقد كانت مماثلة للواردة في بازل III ، كما أن البنك المركزي الأردني قد قام بفرض حد أدنى لنسبة الرفع المالي ليلبغ 4% لتبقى النسبة المفروضة من قبل البنك المركزي الإماراتي والبنك المركزي الكويتي 3% وفق ماورد ضمن بازل III ، وحدوداً متسقة مع بازل نورد الآتي:

الجدول رقم (8) الحدود الدنيا لنسبة كفاية رأس المال والرفع المالي وفق بازل III وتشريعات الدول عينة الدراسة

البند	بازل III	الإمارات	الكويت	الأردن
رأس مال الأسهم العادية الشريحة الأولى (CET1) (مطروحاً منه الاقتطاعات الرقابية)، ورأس المال الإضافي في الشريحة الأولى	4.5%	7%	7%	6%
رأس المال من المستوى الأول Tier1	6%	8.5%	8.5%	7.5%
هامش رأس المال التحفظي Conservation Buffer	2.5%	2.5%	2.5%	2.5%
هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية Countercyclical Buffer	2.5-0%	2.5-0%	2.5-0%	2.5-0%
الرفع المالي	3%		3%	4%

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع السابق ذكرها ضمن الدراسة

المبحث الثاني: عينة وإجراءات الدراسة

1. لمحة عن البنوك عينة الدراسة:

1.1 البنوك في الإمارات العربية المتحدة:

يبين الجدول أدناه بعض المعلومات عن البنوك التي تم اختيارها كعينة للدراسة:

الجدول رقم (9) البنوك الإماراتية عينة الدراسة

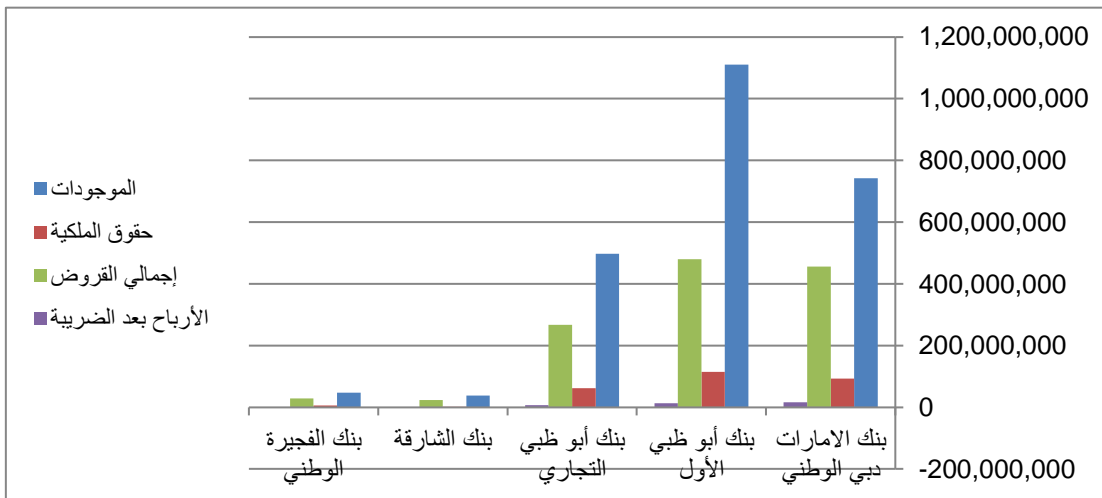
البنك	تاريخ التأسيس	التصنيف الائتماني	السوق المالي	معلومات أخرى
بنك الامارات دبي الوطني Emirates NBD	2007	A2 مع نظرة ايجابية حسب Moody's	سوق دبي للأوراق المالية	نتج عن عملية الاندماج بين بنك الإمارات الدولي و بنك دبي الوطني
بنك أبو ظبي الأول First Abu Dhabi Bank	1968	AA- حسب S&P	سوق أبوظبي للأوراق المالية	يعتبر أكبر بنك في الإمارات العربية، تم تشكيله عن طريق دمج بين بنك الخليج الأول وبنك أبوظبي الوطني وهو الثالث في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفي المرتبة 35 عالمياً
بنك أبو ظبي التجاري Dhabi Abu Commercial Bank	1985	A حسب S&P مع نظرة إيجابية	سوق أبو ظبي للأوراق المالية	دمج بنك الإمارات التجاري والبنك الفيدرالي التجاري ومصرف الخليج التجاري عام 1975 وفي تم اندماج 3 بنوك وهي بنك أبوظبي التجاري وبنك الاتحاد الوطني ومصرف الهلال. ويواصل البنك

المندمج العمل باسم بنك أبوظبي التجاري				
بنك الشارقة عام كأول بنك في إمارة الشارقة، الخامس على صعيد الدولة	تأسس بنك الشارقة عام كأول بنك في إمارة الشارقة، الخامس على صعيد الدولة	سوق أبوظبي للأوراق المالية	BBB+ حسب Fitch مع نظرة مستقبلية مستقرة	1973 Bank of sharjah
		سوق أبوظبي للأوراق المالية	BBB+ حسب S&P	1982 بنك الفجيرة الوطني National Bank of Fujairah

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المنشورة للبنوك الإماراتية

من الشكل أدناه يتبين أن بنك أبو ظبي الأول يتمتع بأعلى أصول وقد بلغت 1.1 تريليون درهم إماراتي وبإجمالي حقوق ملكية بلغ حوالي 115 مليار درهم، كما بلغت القروض الممنوحة حوالي 479 مليار درهم إماراتي، وعلى الرغم من ذلك قد حقق بنك الإمارات دبي الوطني أعلى أرباحاً صافية بين البنوك الإماراتية عينة الدراسة بمبلغ 16 مليار درهم إماراتي.

الشكل رقم (1) بعض المؤشرات المالية للمصارف الإماراتية عينة الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة للمصارف

1.2 البنوك في الكويت:

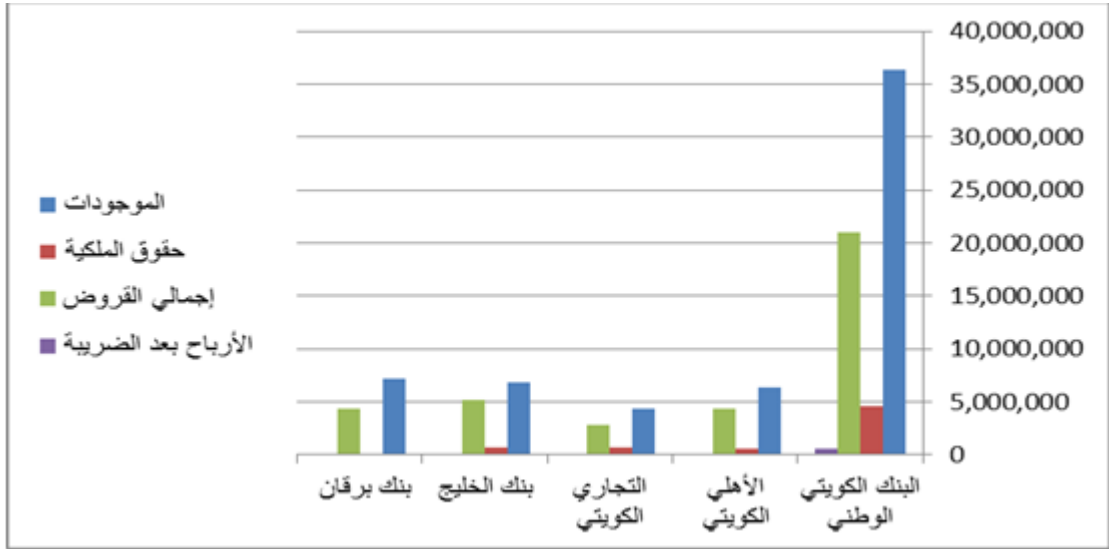
يتضمن الجدول أدناه بعض المعلومات عن البنوك الكويتية التي تم اختيارها كعينة للدراسة:

الجدول رقم (10) البنوك الكويتية عينة الدراسة

معلومات أخرى	السوق المالي	التصنيف الائتماني	تاريخ التأسيس	البنك
ويصنف البنك في قائمة أكبر 300 بنك عالمياً، كما أنه يحتل المرتبة الخامسة عربياً يتمتع بتصنيف ائتماني	سوق الكويت للأوراق المالية	A حسب S&P	1952	الكويتي الوطني Kuwait National Bank
يقوم البنك بتنفيذ العمليات المصرفية بصورة أساسية في دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة ومصر	بورصة الكويت	"A+" حسب (Fitch)	1967	الأهلي الكويتي Al Ahli bank of Kuwait
	بورصة الكويت	A من قبل وكالات التصنيف الثلاث الكبرى	1960	الخليج Gulf bank
	بورصة الكويت	حسب Fitch "A"	1960	التجاري الكويتي Commercial bank
وهو البنك الوحيد في دولة الكويت الفائز بجائزة الجودة من مؤسسة جي بي مورجان تشيس للسنة العاشرة على التوالي وذلك لحفاظ البنك على المستويات العالية للجودة في عمليات التحويلات الدولية	بورصة الكويت	BBB+ حسب S&P	1977	برقان BURGAN BANK

ومن الشكل أدناه يتضح أن البنك الكويتي الوطني حقق المرتبة الأولى بين المصارف عينة الدراسة من حيث الموجودات والتي بلغت حوالي 36 مليار دينار كويتي، وحقوق الملكية وإجمالي القروض والتي بلغت على التوالي 4 مليار ، 20 مليار ، 530 مليون دينار كويتي.

الشكل رقم (2) بعض البيانات المالية للمصارف الكويتية عينة الدراسة



2. المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة للمصارف

2.1 البنوك في الأردن:

الجدول أدناه بعض المعلومات عن البنوك الأردنية التي تم اختيارها كعينة للدراسة:

الجدول رقم (11) البنوك الأردنية عينة الدراسة

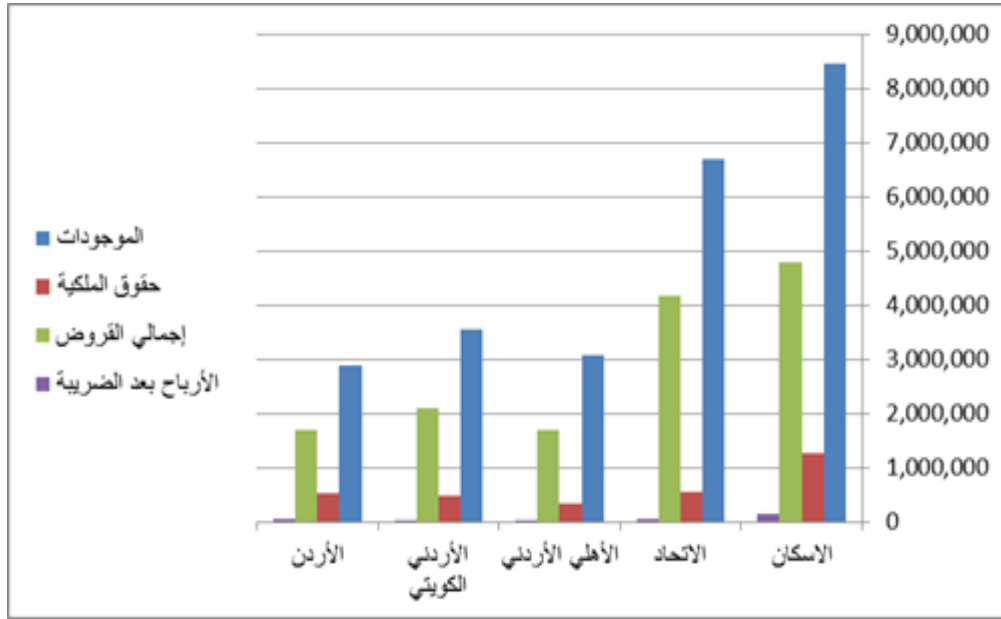
معلومات أخرى	السوق المالي	التصنيف الائتماني	تاريخ التأسيس	البنك
يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه الرئيسي بمدينة عمان وفروعه داخل المملكة وعددها 109	بورصة عمان	Ba3 حسب Moody's	1973	الإسكان للتجارة والتمويل The housing bank for trade & finance
	بورصة عمان	BB- حسب Fitch	1978 على شكل شركة تحول إلى بنك	الاتحاد Bank of Etihad

			1991	
وقد تم دمج بنك الأعمال مع البنك اعتباراً من الأول من كانون الأول 1996، كما تم دمج شركة بنك فيلادلفيا للاستثمار في البنك الأهلي الأردني المساهمة العامة المحدودة اعتباراً من الأول من تموز 2005، ويقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها ثمانية وأربعون	بورصة عمان	BBB-	1955	الأهلي الأردني Ahli bank Jordan
يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها 65	بورصة عمان	B+ حسب Fitch	1976	الأردني الكويتي JORDAN KUWAITE BANK
يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها 83	بورصة عمان		1960	الأردن Bank of Jordan

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المنشورة للبنوك الأردنية

ومن الشكل أدناه حقق بنك الاسكان المرتبة الأولى بين المصارف عينة الدراسة في الأردن من حيث الموجودات والتي بلغت حوالي 8 مليار دينار أردني، وحقوق الملكية وإجمالي القروض والتي بلغت على التوالي 1.2 مليار، 4.7 مليار أردني، 132 مليون دينار أردني.

الشكل رقم (3) بعض المؤشرات المالية للمصارف الأردنية عينة الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة للمصارف

3. متغيرات الدراسة:

تم إعداد الجدول أدناه متضمناً متغيرات الدراسة وترميزها وفق ما تم استخدامه في الدراسة العملية علماً أنه تم احتسابها من التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف عينة الدراسة:

الجدول رقم (12) متغيرات الدراسة وترميزها

دراسات استخدمته	رمز المتغير	المتغير	المتغيرات المستقلة
(Basel Committee On Banking Supervision, 2011)	CET1 Ratio	نسبة كفاية رأس المال حملة الأسهم العادية	
(فقدوز، موعش، 2022)، (رزق، 2022) Basel Committee On Banking Supervision 2011 Liu, Tau, 2020	Tier1 Ratio	نسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى	
(العمراوي، 2023)، (عبد الغني، أبو جليل، 2022)، (اسماعيل، محمود، 2021)، (Basel Committee On Banking	CAR	نسبة كفاية رأس المال التنظيمي	

Supervision, 2011)			
(العمراوي، 2023) (اسماعيل، محمود، 2021)، (Phuong، Dang، 2021)	LEV	الرفع المالي	المتغيرات المستقلة
(العمراوي، 2023) (بن سالم، 2022) (قندوز، موعش، 2022) (اسماعيل، محمود، 2021)، (Phuong، Dang، 2021)	ROA	العائد على إجمالي الأصول	المتغيرات التابعة
(بن سالم، 2022)، (عبد الغني، أبو جليل، 2022)، (ابنسام، حياة، 2021)، (Phuong، Dang، 2021)	ROE	العائد على حقوق الملكية	
(العمراوي، 2023) (رزق، 2022)، (Benlemlih Saad، 2016 Bitara)(Ikpesu, Oke, 2022)	ECL/LOAN	مخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات	
(ابنسام، حياة، 2021)، (Phuong، Dang، 2021) (Benlemlih Bitara، Saad، 2016 (Ikpesu, Oke, 2022)	NPL/LOAN	نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات NPL/LOAN	
(قندوز، موعش، 2022) (Benlemlih Bitara، Saad، 2016	Net Loan/Total Assets	نسبة صافي التسهيلات إلى إجمالي الأصول	
(الجواد، 2021)، (Liu, Tau, 2020)، (Benlemlih Bitara، Saad، 2016	Growth in assets	نمو الأصول	المتغيرات الضابطة
(العمراوي، 2023) (قندوز، موعش، 2022)، (اسماعيل، محمود، 2021)، (الجواد، 2021)، (Benlemlih Bitara، Saad، 2016 (Dang، Phuong، 2021)	SIZE	الحجم (اللوغاريتم الطبيعي للأصول)	

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج:

تمهيد

سنقوم في هذا المبحث بالبء بالتوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة، ومن ثم اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة، بعد ذلك اختبار الارتباط بين متغيرات الدراسة لاحقاً لذلك سيتم استخدام نماذج البيانات الطولية لدراسة أثر المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة وفقاً لفرضيات الدراسة وصولاً إلى نتائج هذه الفرضيات ومناقشتها. وللتطبيق المذكور أعلاه تم استخدام برنامج Eviews 10

3.1 التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

يوضح الجدول التالي التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (13): التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

	CET1 RATIO	TIER1 RATIO	CAR	LEV	ROE	ROA	ECL LOAN	NPL LOAN	SIZE	LOAN ASSETS	GROWTH ASSETS
Mean	0.148777	0.158353	0.173491	0.102358	0.069614	0.009395	0.056565	0.051378	36263905	0.566910	0.054560
Maximum	0.220762	0.220762	0.226648	0.168883	0.177726	0.021705	0.184616	0.136225	302294626	0.710196	0.447787
Minimum	0.095239	0.095239	0.107120	0.044220	-0.210524	-0.018438	0.026150	0.000000	1246688.	0.207434	-0.354100
Std. Dev.	0.025878	0.022043	0.020630	0.023787	0.058931	0.007112	0.022840	0.030192	70458696	0.073169	0.092745
Skewness	0.271437	-0.226895	-0.663843	0.618955	-2.136047	-1.527014	1.902104	0.478755	2.092406	-1.067223	0.729173
Kurtosis	2.727175	3.861190	5.051155	3.816742	9.767294	6.470083	10.70836	2.774073	6.261901	7.323463	10.29171
Jarque-Bera	1.615016	4.145627	26.11868	9.622752	280.2058	93.48743	323.2721	4.234420	123.1678	101.7108	241.9190
Probability	0.445968	0.125831	0.000002	0.008137	0.000000	0.000000	0.000000	0.120367	0.000000	0.000000	0.000000
Observations	105	105	105	105	105	105	105	105	105	105	105

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 10

نلاحظ من الجدول ما يلي:

- نسبة كفاية رأس المال حملة الأسهم العادية **CET1 Ratio**: بلغت أكبر نسبة كفاية رأس المال حملة الأسهم العادية **CET1 Ratio** حوالي 22.08% في بنك الأردن BOJX وذلك في عام 2022، وبلغت أصغر نسبة لها حوالي 9.52% في بنك الشارقة BOS وذلك في عام 2020، وبمتوسط نسبة كفاية رأس المال حملة الأسهم العادية لمصارف الدول الثلاثة حوالي 14.88%، وانحراف معياري قدره 2.59% وهو انحراف يدل على وجود تقارب في نسبة كفاية رأس المال حملة الأسهم العادية بين المصارف العربية للدول الثلاثة حيث أن الحد الأدنى المفروض لكافة المصارف متقارب جداً يبلغ 7% في كل من الكويت والإمارات و6% في الأردن. وقد بلغ معامل الالتواء 0.72 ومعامل التقلطح 2.72 مما يعني أن البيانات تأخذ شكلاً مفلطحاً نحو اليمين أما قيمة **Jarque-Bera** بلغت 1.61 بقيمة احتمالية أكبر من 5% وبالتالي تتبع بيانات السلسلة توزيعاً طبيعياً

- نسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى **Tier1 Ratio**: بلغت أكبر نسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى **Tier1 Ratio** حوالي 22.08% في بنك الأردن BOJX وذلك في عام 2022، وبلغت أصغر نسبة لها حوالي 9.52% في بنك الشارقة BOS وذلك في عام 2020، وبمتوسط نسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى لمصارف الدول الثلاثة حوالي 15.84%، وانحراف معياري قدره 2.20% وهو انحراف يدل على وجود تقارب في نسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى بين المصارف العربية للدول الثلاثة حيث أن الحد الأدنى المفروض لكافة المصارف متقارب جداً يبلغ 8.5% في كل من الكويت والإمارات و7.5% في الأردن. وقد بلغ معامل الالتواء -0.22 ومعامل التقلطح 3.86 مما يعني أن البيانات تأخذ شكلاً مدبباً نحو اليسار أما قيمة **Jarque-Bera** بلغت 4.14 بقيمة احتمالية أكبر من 5% وبالتالي تتبع بيانات السلسلة توزيعاً طبيعياً

- **نسبة كفاية رأس المال التنظيمي CAR:** بلغت أكبر نسبة كفاية رأس المال التنظيمي CAR حوالي 22.66% في بنك الأردن BOJX وذلك في عام 2022، وبلغت أصغر نسبة لها حوالي 10.71% في بنك الشارقة BOS وذلك في عام 2020، وبمتوسط نسبة كفاية رأس المال التنظيمي لمصارف الدول الثلاثة حوالي 17.35%، وانحراف معياري قدره 2.06% وهو انحراف يدل على وجود تقارب في نسبة كفاية رأس المال التنظيمي بين المصارف العربية للدول الثلاثة.
- وقد بلغ معامل الالتواء -0.66 ومعامل التقلطح 5.05 مما يعني أن البيانات تأخذ شكلاً مديباً نحو اليسار أما قيمة **Jarque-Bera** بلغت 26.11 بقيمة احتمالية أقل من 5% وبالتالي لا تتبع بيانات السلسلة توزيعاً طبيعياً
- **الرفع المالي LEV:** بلغت أكبر نسبة للرفع المالي LEV حوالي 16.89% في بنك التجاري الكويتي CBK وذلك في عام 2020، وبلغت أصغر نسبة لها حوالي 4.42% في بنك أبو ظبي الأول FAB وذلك في عام 2016، وبمتوسط نسبة رفع مالي لمصارف الدول الثلاثة حوالي 10.23%، وانحراف معياري قدره 2.38% وهو انحراف يدل على وجود تقارب في نسبة الرفع المالي بين المصارف العربية للدول الثلاثة.
- وقد بلغ معامل الالتواء 0.61 ومعامل التقلطح 3.81 مما يعني أن البيانات تأخذ شكلاً مديباً نحو اليمين أما قيمة **Jarque-Bera** بلغت 9.62 بقيمة احتمالية أقل من 5% وبالتالي لا تتبع بيانات السلسلة توزيعاً طبيعياً
- **العائد على حقوق الملكية ROE:** بلغت أكبر نسبة للعائد على حقوق الملكية حوالي 17.77% في بنك الامارات دبي الوطني NBD وذلك في عام 2019، وبلغت أصغر نسبة لها حوالي 21.05% في بنك الشارقة BOS وذلك في عام 2020، وبمتوسط نسبة للعائد على حقوق الملكية لمصارف الدول الثلاثة حوالي 6.96%، وانحراف معياري قدره 5.89% وهو انحراف يدل على وجود اختلاف في العائد على حقوق الملكية بين المصارف العربية للدول الثلاثة وذلك تبعاً لطبيعة عمل ونشاط وحجم كل مصرف في الدول الثلاثة.

وقد بلغ معامل الالتواء -2.13 ومعامل التقلطح 9.76 مما يعني أن البيانات تأخذ شكلاً مديباً نحو اليسار أما قيمة **Jarque-Bera** بلغت 280.205 بقيمة احتمالية أقل من 5% وبالتالي لا تتبع بيانات السلسلة توزيعاً طبيعياً

- **العائد على إجمالي الأصول ROA**: بلغت أكبر نسبة للعائد على إجمالي الأصول حوالي 2.17% في بنك الامارات دبي الوطني NBD وذلك في عام 2022، وبلغت أصغر نسبة لها حوالي -1.84% في بنك الشارقة BOS وذلك في عام 2020، وبمتوسط نسبة للعائد على إجمالي الأصول لمصارف الدول الثلاثة حوالي 0.94%، وانحراف معياري قدره 0.71% وهو انحراف يدل على وجود اختلاف في العائد على إجمالي الأصول بين المصارف العربية للدول الثلاثة وذلك تبعاً لحجم المصرف ونتائج أعماله والأداء الذي يقوم به في كل دولة من دول المصارف الثلاثة.

وقد بلغ معامل الالتواء -1.52 ومعامل التقلطح 6.47 مما يعني أن البيانات تأخذ شكلاً مديباً نحو اليسار أما قيمة **Jarque-Bera** بلغت 93.48 بقيمة احتمالية أقل من 5% وبالتالي لا تتبع بيانات السلسلة توزيعاً طبيعياً

- **مخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات ECL/LOAN**: بلغت أكبر نسبة لمخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات حوالي 18.46% في بنك أبو ظبي التجاري ADCB وذلك في عام 2016، وبلغت أصغر نسبة لها حوالي 2.61% في بنك أبو ظبي الأول FAB وذلك في عام 2019، وبمتوسط نسبة لمخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات لمصارف الدول الثلاثة حوالي 5.66%، وانحراف معياري قدره 2.28% وهو انحراف يدل على وجود اختلاف في نسبة مخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات بين المصارف العربية للدول الثلاثة وذلك وفقاً لحجم محفظة التسهيلات والقرارات الناظمة في البلدان المذكورة وما تفرضه من ضوابط احترازية بخصوص تكوين المخصصات على التسهيلات تبعاً لمراحل التصنيف بما ينسجم مع معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 (IFRS 9) لإعداد التقارير المالية.

وقد بلغ معامل الالتواء 1.9 ومعامل التفلطح 10.708 مما يعني أن البيانات تأخذ شكلاً مديباً نحو اليسار أما قيمة **Jarque-Bera** بلغت 323.27 بقيمة احتمالية أقل من 5% وبالتالي لا تتبع بيانات السلسلة توزيعاً طبيعياً

- **نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات NPL/LOAN**: بلغت أكبر نسبة للتسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات حوالي 13.62% في بنك الشارقة BOS وذلك في عام 2019، وبلغت أصغر نسبة لها حوالي 0.00% في بنك التجاري الكويتي CBK وذلك في عامي 2018, 2019، وبمتوسط نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات لمصارف الدول الثلاثة حوالي 5.14%، وانحراف معياري قدره 3.02% وهو انحراف يدل على وجود اختلاف في نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات بين المصارف العربية للدول الثلاثة وذلك تبعاً لطبيعة كل مصرف وحجم التمويلات الممنوحة من قبله والقطاعات التي يتم تمويلها والشرائح المستهدفة وما تتضمنه من تسهيلات غير عاملة.

وقد بلغ معامل الالتواء 2.77 ومعامل التفلطح 4.23 مما يعني أن البيانات تأخذ شكلاً مديباً نحو اليسار أما قيمة **Jarque-Bera** بلغت 4.23 بقيمة احتمالية أكبر من 5% وبالتالي تتبع بيانات السلسلة توزيعاً طبيعياً

- **نسبة صافي التسهيلات إلى إجمالي الأصول Net Loan/Total Assets**: بلغت أكبر نسبة لصافي التسهيلات إلى إجمالي الأصول حوالي 71.02% في بنك الخليج في الكويت GBK وذلك في عام 2022، وبلغت أصغر نسبة لها حوالي 20.74% في بنك أبو ظبي الأول FAB وذلك في عام 2016، وبمتوسط نسبة صافي التسهيلات إلى إجمالي الأصول لمصارف الدول الثلاثة حوالي 56.69%، وانحراف معياري قدره 7.32% وهو انحراف يدل على وجود تقارب في نسبة صافي التسهيلات إلى إجمالي الأصول بين المصارف العربية للدول الثلاثة، وهذا يعود لطبيعة عمل المصارف والتي تعود بشكل رئيسي لمنح التسهيلات وتشكل الجزء الأكبر من أصول المصارف.

وقد بلغ معامل الالتواء -1.06 ومعامل التقلطح 7.32 مما يعني أن البيانات تأخذ شكلاً مدبباً نحو اليسار أما قيمة **Jarque-Bera** بلغت 101.71 بقيمة احتمالية أقل من 5% وبالتالي لا تتبع بيانات السلسلة توزعاً طبيعياً.

- **نمو الأصول Growth in Assets**: بلغ أعلى نمو للأصول حوالي 44.78% في بنك أبو ظبي التجاري ADCB وذلك في عام 2019، وبلغ أقل نمو له حوالي 35.41% في بنك الأهلي الأردني AHLI وذلك في عام 2016، وبمتوسط نمو الأصول لمصارف الدول الثلاثة حوالي 5.64%، وانحراف معياري قدره 9.27% وهو انحراف يدل على وجود اختلاف في نمو الأصول بين المصارف العربية للدول الثلاثة

وقد بلغ معامل الالتواء 0.72 ومعامل التقلطح 10.29 مما يعني أن البيانات تأخذ شكلاً مدبباً نحو اليمين أما قيمة **Jarque-Bera** بلغت 241.91 بقيمة احتمالية أقل من 5% وبالتالي لا تتبع بيانات السلسلة توزعاً طبيعياً

- **الحجم SIZE**: بلغ أكبر حجم للأصول حوالي 302,294,626 ألف دولار أمريكي في بنك أبو ظبي الأول FAB وذلك في عام 2022، وبلغ أصغر حجم للأصول حوالي 1246688 ألف دولار أمريكي في البنك التجاري الكويتي CBK وذلك في عام 2016، وبمتوسط حجم أصول لمصارف الدول الثلاثة حوالي 36,263,905 ألف دولار أمريكي، وانحراف معياري قدره 70,458,696 دولار أمريكي وهو انحراف يدل على وجود اختلاف في حجم الأصول بين المصارف العربية للدول الثلاثة. وقد بلغ معامل الالتواء 2.09 ومعامل التقلطح 6.26 مما يعني أن البيانات تأخذ شكلاً مدبباً نحو اليمين أما قيمة **Jarque-Bera** بلغت 123.16 بقيمة احتمالية أقل من 5% وبالتالي لا تتبع بيانات السلسلة توزعاً طبيعياً

3.2 اختبار الاستقرار للمتغيرات المدروسة،

إن أبرز اختبارات جذر الوحدة للبيانات الطولية:

(PP- Phillips, Perron)، (LLC- Levin, Lin,Chu)

(IPS- LM, Pesaran, Shin)، (ADF- Augmented Dickey-Fuller)

وبإجراء اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل (Panel Unit root tests) على سلاسل متغيرات الدراسة وفق اختبار (Levin, Lin & Chu) يتضح من الجدول رقم (14) أدناه أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار لجميع متغيرات الدراسة أصغر من مستوى المعنوية 0.05، (لا يوجد جذر وحدة عند مستوى دلالة 5%) لذلك نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن بيانات سلاسل جميع هذه المتغيرات مستقرة عند المستوى.

الجدول رقم (14) اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

Series	Statistic	Prob*
CET1_Ratio	-21.5447	0.0000
Tier1_Ratio	-14.3484	0.0000
CAR	-14.9683	0.0000
LEV	-4.57693	0.0000
ROE	-5.03285	0.0000
ROA	-5.65341	0.0000
ECL_LOAN	-2.04342	0.0205
NPL_LOAN	-8.81145	0.0000
SIZE	-11.6595	0.0000
Loan_ASSETS	-13.6574	0.0000
Growth_ASSETS	-11.0658	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 10

3.3 اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية:

يشير وجود ارتباط بين الوحدات المقطعية للمتغيرات التابعة إلى أن وجود مشكلة لدى أحد المصارف والذي بدوره يؤدي إلى انتقال هذه المشكلة إلى باقي المصارف في البلد الواحد أو إلى البلدين الآخرين، يوضح الجدول رقم (15) اختبار الارتباط بين الوحدات المقطعية لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (15) العلاقة الارتباطية بين الوحدات المقطعية لمتغيرات الدراسة

Test	ROA		ROE		ECL_LOAN		NPL_LOAN	
	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Breusch-Pagan LM	276.0738	0.0000	261.2778	0.0000	170.1814	0.0001	229.8445	0.0000
Pesaran scaled LM	11.80521	0.0000	10.78420	0.0000	4.497944	0.0000	8.615086	0.0000
Bias-corrected scaled LM	10.55521	0.0000	9.534195	0.0000	3.247944	0.0012	7.365086	0.0000
Pesaran CD	13.30487	0.0000	13.31129	0.0000	0.805656	0.4204	2.077018	0.0378

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 10

نلاحظ من الجدول رقم (15) أنه يوجد ارتباط بين المصارف المدروسة للدول الثلاثة بالنسبة للمتغيرات التابعة، حيث أن القيمة الاحتمالية المقابلة لجميع الاختبارات أصغر من 5%، وهذا يشير إلى أن حدوث أي مشكلة أو أزمة في أي مصرف فإنه سينتقل أثرها إلى المصارف الأخرى.

3.4 اختبار الارتباط بين متغيرات الدراسة:

يوضح الجدول رقم (16) معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (16) معاملات الارتباط بين المتغيرات التابعة والمستقلة

Correlation								
t-Statistic								
Probability	CET1_ROA	TIER1_RAO	CAR	LEV	ROA	ROE	NPL_LOAN	ECL_LOAN
CET1_	1							
TIER1	0.87323	1						
	18.1863							
	0.000							
CAR	0.731627	0.906889	1					
	10.8921	21.84291						
	0.000	0.000						
LEV	0.551426	0.57929	0.56001	1				
	6.708462	7.212607	6.86013					
	0.000	0.000	0.000					
ROA	0.352818	0.412017	0.44154	0.10862	1			
	3.826806	4.589146	4.99433	1.1089				
	0.0002	0.000	0.000	0.2701				
ROE	0.271137	0.350232	0.41942	0.0101	0.95891	1		
	2.858831	3.794814	4.68898	0.10248	34.3011			
	0.0051	0.0002	0.000	0.9186	0.000			
NPL_LOAN	0.059314	-0.016422	-	0.02565	-	-	1	
	0.60303	-0.166684	-2.4849	0.26042	-3.8381	-4.4378		
	0.5478	0.8679	0.0146	0.7951	0.0002	0.000		
ECL_LOAN	0.166743	0.047405	0.05961	0.16485	-	-	0.352707	1
	1.716281	0.481651	0.60608	1.6962	-1.8548	-	3.825425	

					2.10174		
	0.0891	0.6311	0.5458	0.0929	0.0665	0.038	0.0002

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews 10

نلاحظ من الجدول رقم (16) ما يلي:

- المتغير التابع "العائد على إجمالي الأصول ROA": توجد علاقة طردية وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية إحصائية 0.05 بين العائد على إجمالي الأصول ROA ومتطلبات كفاية رأس المال "نسبة كفاية رأس المال حملة الأسهم العادية CET1 Ratio، نسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى Tier1 Ratio، نسبة كفاية رأس المال التنظيمي CAR"، حيث أنه بارتفاع نسبة كفاية رأس المال يكون البنك أكثر كفاءة وربحية وأقل عرضة للمخاطر بينما لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على إجمالي الأصول ROA والرفع المالي LEV.
- المتغير التابع "العائد على حقوق الملكية ROE": توجد علاقة طردية وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية إحصائية 0.05 بين العائد على حقوق الملكية ROE ومتطلبات كفاية رأس المال "نسبة كفاية رأس المال حملة الأسهم العادية CET1 Ratio، نسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى Tier1 Ratio، نسبة كفاية رأس المال التنظيمي CAR"، حيث أنه بارتفاع نسبة كفاية رأس المال يكون البنك أكثر تحوطاً ويمتلك الاحتياطيات الكافية لتقليل الخسائر التي قد تنجم عن القروض وبالتالي أكثر كفاءة وربحية بينما لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ROE والرفع المالي LEV.
- المتغير التابع "مخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات ECL/LOAN": لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية إحصائية 0.05 بين مخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات ECL/LOAN وكل من متطلبات كفاية رأس المال "نسبة كفاية رأس المال حملة الأسهم العادية CET1 Ratio، نسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى Tier1 Ratio، نسبة كفاية رأس المال التنظيمي CAR"، والرفع المالي LEV، إلا أنه عند مستوى معنوية 0.10 فنلاحظ أنه توجد علاقة طردية بين مخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات ECL/LOAN وكل من متطلبات كفاية رأس المال "نسبة كفاية رأس المال حملة الأسهم العادية CET1 Ratio،

والرفع المالي LEV حيث أنه كلما زاد تحوط المصارف تجاه المخاطر الائتمانية وتكوين المخصصات اللازمة تجاه هذه المخاطر سترتفع كفاءة المصرف وزيادة كفاية رأس المال.

- المتغير التابع "نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات NPL/LOAN": توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية إحصائية 0.05 بين نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات NPL/LOAN ونسبة كفاية رأس المال التنظيمي CAR، حيث أنه بارتفاع التسهيلات غير العاملة كنسبة من القروض التي تم منحها من قبل المصرف ستخفض كفاءة المصرف وسيكون هناك أثر على نسبة كفاية رأس المال بينما لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية إحصائية 0.05 بين نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات NPL/LOAN وكل من نسبة كفاية رأس المال حملة الأسهم العادية CET1 Ratio، نسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى Tier1 Ratio، والرفع المالي LEV.

3.5 اختبار الفرضيات:

استناداً إلى الجدول المبين أعلاه رقم (16) والذي يوضح وجود علاقة ارتباط قوية بين كل من المتغيرات المستقلة (CAR، CET1 Ratio، Tier1 Ratio) تم اختبار الفرضيات الأربعة الأساسية وفق ماسيتم ذكره أدناه ومن ثم اختبار كل من المتغيرات المذكورة بمفردها مع بقية المتغيرات بنموذج منفصل للوصول إلى مدى وجود أثر لكل من هذه المتغيرات على حدا في المتغير التابع، ومدى وجود أثر لهذه المتغيرات مجتمعة في المتغير التابع وفق الآتي:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات كفاية رأس المال والرفع المالي حسب بازل

III في العائد على إجمالي الأصول:

• المقارنة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية:

تم تقدير نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، و قد كان النموذج المناسب هو

نموذج التأثيرات الثابتة وفقاً لنتائج اختبار Hausman وفق للمبين بالجدول أدناه والذي يبين أن

القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار أصغر من 5% وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل

الفرضية البديلة :

الجدول رقم (17) المقارنة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Pool: BANK			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	37.121673	7	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 10

- نتائج تقدير نموذج بانل للتأثيرات الثابتة لأثر المتغيرات المستقلة في متغير العائد على إجمالي الأصول (ROA):

الجدول رقم (18) نتائج تقدير نموذج بانل للتأثيرات الثابتة لمتغيرات الفرضية الأولى

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.025429	0.010591	-2.401022	0.0186
CET1_Ratio	0.262949	0.100795	2.608746	0.0108
Tier1_Ratio	-0.116780	0.165339	-0.706309	0.4820
CAR	-0.033175	0.131128	-0.252999	0.8009
LEV	-0.052880	0.052045	-1.016034	0.3126
SIZE	0.000674	0.001544	0.436736	0.6634
Loan_ASSETS	0.041626	0.015988	2.603666	0.0109
Growth_ASSETS	0.008554	0.006934	1.233567	0.2208
Fixed Effects (Cross)				
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.555766	Mean dependent var	0.009395	
Adjusted R-squared	0.443370	S.D. dependent var	0.007112	
S.E. of regression	0.005306	Akaike info criterion	-7.456122	
Sum squared resid	0.002337	Schwarz criterion	-6.900055	
Log likelihood	413.4464	Hannan-Quinn criter.	-7.230793	

F-statistic	4.944695	Durbin-Watson stat	1.843612
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews

يظهر النموذج المختار من خلال إحصائية t معنوية متغير نسبة كفاية رأس المال حملة الأسهم العادية CET1 Ratio عند مستوى معنوية 0.05، وأنه يوجد أثر طردي لهذا المتغير على المتغير التابع ROA، ونلاحظ أنه بلغت المرونة الجزئية لنسبة كفاية رأس المال حملة الأسهم العادية بالنسبة للعائد على إجمالي الأصول 0.263 وهذا يعني أن زيادة نسبة كفاية رأس المال حملة الأسهم العادية بنسبة 1% سيؤدي إلى ازدياد العائد على إجمالي الأصول بنسبة 0.263% في الأجل الطويل، كما يظهر النموذج عدم معنوية متغير نسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى، نسبة كفاية رأس المال التنظيمي، والرفع المالي عند مستوى معنوية 0.05 أي أنه لا يوجد أثر لهذه المتغيرات على متغير العائد على إجمالي الأصول، ومن الممكن تفسير العلاقة بين العائد على الأصول ونسبة كفاية رأس المال حملة الأسهم العادية أن زيادة رأس مال المصرف من حقوق المساهمين كان لها أثر ايجابي في العائد على الاستثمار وبالنسبة للمتغيرات الضابطة، نلاحظ أن متغير نسبة صافي التسهيلات إلى إجمالي الأصول له أثر طردي معنوي على العائد على إجمالي الأصول عند مستوى معنوية 0.05 وهذا يعني أنه كلما ازدادت مخاطرة المصرف "نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول" بنسبة 1% ازداد العائد على إجمالي الأصول بنسبة 0.042%، وهذا يتفق مع العلاقة النظرية القائلة أنه بارتفاع درجة المخاطرة يزداد العائد، ونلاحظ بالنسبة للبلدان الثلاثة وبافتراض ثبات المتغيرات الداخلة في النموذج أن متوسط العائد على إجمالي الأصول لمصارف دولة الإمارات هو الأعلى يليه متوسط العائد لدولة الكويت وأخيراً الأردن؛ وبهذه النتيجة نكون قد أجابنا على فرضيتنا الأولى حيث تبين أنه يوجد أثر معنوي لنسبة كفاية رأس المال حملة الأسهم العادية فقط على العائد على إجمالي الأصول عند مستوى معنوية 0.05 في الأجل الطويل.

كما نبين وفق الجدول أدناه قيمة (C) لكل من بنك البنوك عينة الدراسة نموذج بازل للتأثيرات الثابتة لمتغيرات الفرضية الأولى

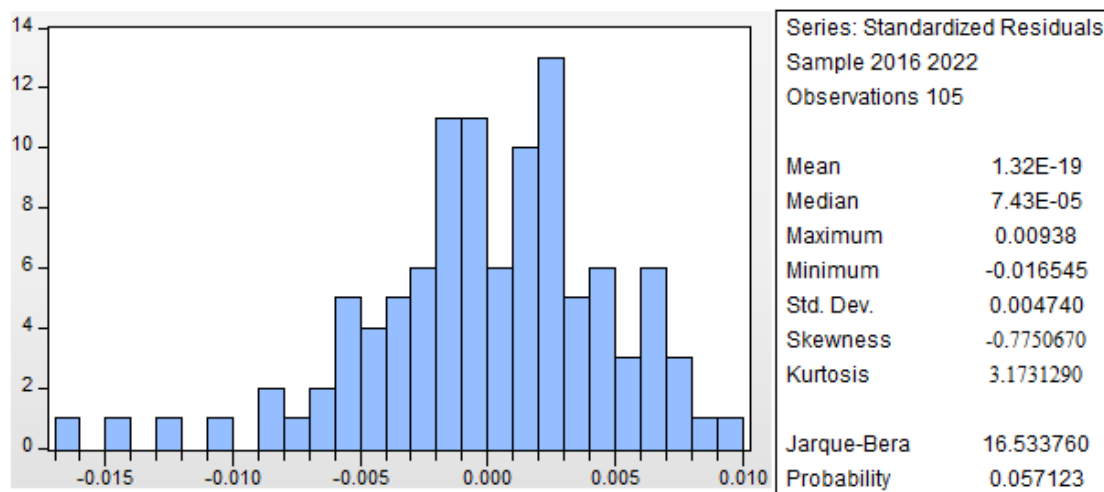
الجدول رقم (19) يبين قيمة الثابت لكل من بنك البنوك عينة الدراسة نموذج بانل للتأثيرات الثابتة لمتغيرات الفرضية الأولى

Fixed Effects (Cross)					
THBK--C	0.003310	NBD--C	0.003116	ABK--C	-0.006671
UBSI--C	-0.005469	FAB--C	0.008096	CBK--C	0.001283
AHLI--C	-0.001306	BOS--C	-0.012486	NBK--C	0.005950
JOKB--C	-0.003841	ADCB--C	0.003564	GBK--C	-0.005452
BOJX--C	0.003437	NBF--C	-0.000236	BURG--C	0.006705

• نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج:

بهدف التأكد من أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي تم إجراء اختبار jarque-bera والذي أظهر وفق المبين بالشكل أدناه: أن القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بأن بواقي النموذج تتوزع طبيعياً.

الشكل رقم (4) يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي لنموذج الفرضية الأولى



المصدر: البرنامج الإحصائي Eviews 10

بعد أن تم اختبار الفرضية الأولى وتم التأكد من أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي تم اختبار أثر كل من المتغيرات المستقلة التالية على حدا في المتغير التابع ROA وفق الملخص المبين في الجدول أدناه حيث تضمن الملاحق (2-3-4) النماذج المناسبة لهذه الاختبارات:

الجدول رقم (20) يبين أثر كل من المتغيرات المستقلة CAR, CET1, TIER1 كل على حد وLEV في العائد على الاصول

TIER1, LEV	CET1, LEV	CAR, LEV	المتغيرات المستقلة
ROA			المتغير التابع
Loan_ASSETS, Growth_ASSETS,SIZE			المتغيرات الضابطة
نموذج التأثيرات العشوائية	نموذج التأثيرات العشوائية	نموذج التأثيرات الثابتة	النموذج المناسب وفقاً لنتائج اختبار Hausman
يوجد أثر ذو دلالة معنوية موجبة لكفاية رأس المال الشريحة الأولى ففي العائد على ال أصول عند مستوى دلالة 5% كلما زادت نسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى العادية 1% زاد العائد على الأصول 0.1215%	يوجد أثر ذو دلالة معنوية موجبة لكفاية رأس المال الشريحة الأولى حملة حقوق الأسهم العادية في العائد على الأصول عند مستوى دلالة 5% كلما زادت نسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى حملة حقوق الأسهم العادية 1% زاد العائد على الأصول 0.1273% كما يوجد أثر ذو دلالة معنوية موجبة لحجم القروض على الأصول في العائد على ال أصول عند مستوى دلالة 10%	يوجد أثر ذو دلالة معنوية موجبة لكفاية رأس المال في العائد على الأصول كلما زادت نسبة كفاية رأس المال 1% زاد العائد على الأصول 0.11% كما يوجد أثر ذو دلالة معنوية موجبة لحجم القروض على الأصول في العائد على الأصول عند مستوى دلالة 5%	النتائج

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات كفاية رأس المال والرفع المالي حسب بازل

III في العائد على حقوق الملكية:

- المقارنة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية:

تم تقدير نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، و قد كان النموذج المناسب هو نموذج التأثيرات الثابتة وفقاً لنتائج اختبار Hausman وفق للمبين بالجدول أدناه والذي يبين أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار أصغر من 5% وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة:

الجدول رقم (21) اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية للفرضية الثانية

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Pool: BANK			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	35.460585	7	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews 10

- نتائج تقدير نموذج بانل للتأثيرات الثابتة لأثر المتغيرات المستقلة في متغير العائد على إجمالي حقوق الملكية (ROE)

الجدول رقم (22) نتائج تقدير نموذج بانل للتأثيرات الثابتة لمتغيرات نموذج الفرضية الثانية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.239048	0.086435	-2.765651	0.0070
CET1_Ratio	1.903339	0.822618	2.313759	0.0232
Tier1_Ratio	-1.226858	1.349378	-0.909203	0.3659
CAR	0.224816	1.070169	0.210075	0.8341
LEV	-0.445883	0.424756	-1.049739	0.2969
SIZE	0.010787	0.012603	0.855870	0.3945
Loan_ASSETS	0.358635	0.130479	2.748608	0.0073
Growth_ASSETS	0.042436	0.056591	0.749880	0.4554
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.569111	Mean dependent var	0.069614	

Adjusted R-squared	0.460091	S.D. dependent var	0.058931
S.E. of regression	0.043302	Akaike info criterion	-3.257320
Sum squared resid	0.155628	Schwarz criterion	-2.701252
Log likelihood	193.0093	Hannan-Quinn criter.	-3.031990
F-statistic	5.220235	Durbin-Watson stat	2.043548
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews 10

يظهر النموذج المختار من خلال إحصائية t معنوية متغير نسبة كفاية رأس المال حملة الأسهم العادية CET1 Ratio عند مستوى معنوية 0.05، وأنه يوجد أثر طردي لهذا المتغير على المتغير التابع ROE، حيث أن زيادة رأس المال لمواجهة المخاطر من الشريحة الأولى والذي يعني زيادة رأس مال البنك من الأسهم العادية (وكافة البنود ضمن هذه الشريحة والتي تعتمد على الأموال الذاتية وليس أموال الغير) سينجم عنها زيادة العائد على حقوق الملكية ونلاحظ أنه بلغت المرونة الجزئية لنسبة كفاية رأس المال حملة الأسهم العادية بالنسبة للعائد على حقوق الملكية 1.903 وهذا يعني أن زيادة نسبة كفاية رأس المال حملة الأسهم العادية بنسبة 1% سيؤدي إلى ازدياد العائد على حقوق الملكية بنسبة 1.903% في الأجل الطويل، وبالتالي إن زيادة كفاية رأس المال تحسن من أداء البنك وربحيته إن كانت ناجمة عن زيادة البنود الواردة ضمن CEIT 1، حيث أظهر النموذج عدم معنوية متغير نسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى، نسبة كفاية رأس المال التنظيمي، والرفع المالي عند مستوى معنوية 5% أي أنه لا يوجد أثر لهذه المتغيرات على متغير العائد على حقوق الملكية، وبالنسبة للمتغيرات الضابطة، نلاحظ أن متغير نسبة صافي التسهيلات إلى إجمالي الأصول له أثر طردي معنوي على العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية 0.05 وهذا يعني أنه كلما ازدادت مخاطرة المصرف "نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول" بنسبة 1% ازداد العائد على حقوق الملكية بنسبة 0.36%، ونلاحظ بالنسبة للبلدان الثلاثة وبافتراض ثبات المتغيرات الداخلة في النموذج أن متوسط العائد على حقوق الملكية لمصارف دولة الكويت هو الأعلى يليه متوسط العائد لدولة الأردن وأخيراً الامارات؛ وبهذه النتيجة نكون قد أجبنا على فرضيتنا الثانية حيث تبين أنه يوجد أثر معنوي

لنسبة كفاية رأس المال حملة الأسهم العادية فقط على العائد على حقوق الملكية عند مستوى معنوية 5% في الأجل الطويل.

كما نبين وفق الجدول أدناه قيمة (c) لكل من بنك البنوك عينة الدراسة نموذج بانل للتأثيرات الثابتة لمتغيرات الفرضية الأولى

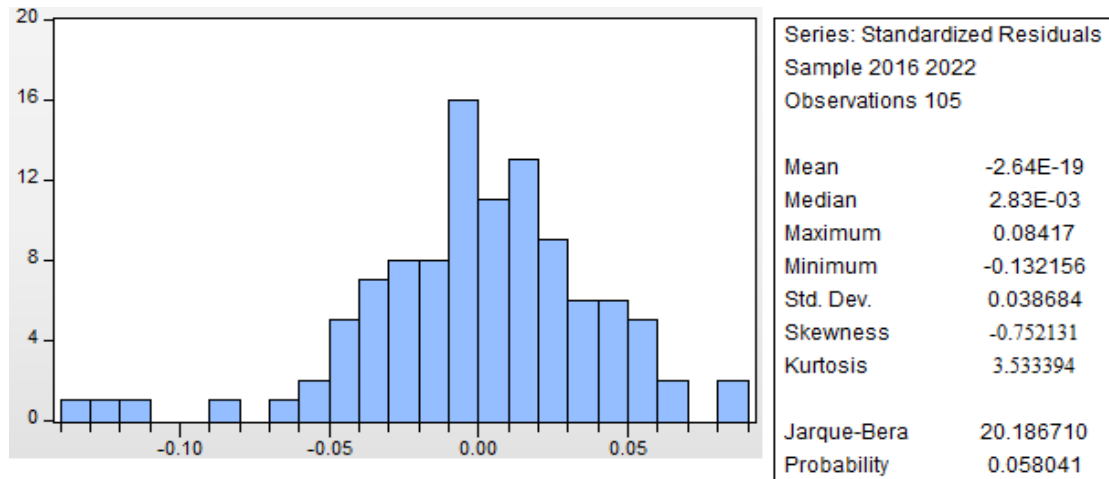
الجدول رقم (23) يبين قيمة لكل (C) من بنك البنوك عينة الدراسة نموذج بانل للتأثيرات الثابتة لمتغيرات الفرضية الثانية

Fixed Effects (Cross)					
THBK--C	0.028761	NBD--C	0.014192	ABK--C	-0.043458
UBSI--C	-0.015726	FAB--C	0.051825	CBK--C	0.011939
AHLI--C	0.009249	BOS--C	-0.122655	NBK--C	0.038160
JOKB--C	-0.025391	ADCB--C	0.020856	GBK--C	-0.029518
BOJX--C	0.015670	NBF--C	-0.007305	BURG--C	0.053401

• نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج:

بهدف التأكد من أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي تم إجراء اختبار jarque-bera والذي أظهر وفق المبين بالشكل أدناه: أن القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرضية عدم القائلة بأن بواقي النموذج تتوزع طبيعياً.

الشكل رقم (5) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لنموذج الفرضية الثانية



المصدر: البرنامج الإحصائي Eviews 10

بعد أن تم اختبار الفرضية الثانية وتم التأكد من أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي تم اختبار أثر كل من المتغيرات المستقلة التالية على حدا في المتغير التابع ROE وفق الملخص المبين في الجدول أدناه حيث تضمن الملاحق (6-7-8) النماذج المناسبة لهذه الاختبارات:

الجدول رقم (24) أثر كل من المتغيرات المستقلة CET1, TIER1, CAR, كل حدا وLEV حدا في العائد على حقوق الملكية

TIER1, LEV	CET1, LEV	CAR, LEV	المتغيرات المستقلة
ROE			المتغير التابع
Loan_ASSETS, Growth_ASSETS,SIZE			المتغيرات الضابطة
نموذج التأثيرات العشوائية	نموذج التأثيرات العشوائية	نموذج التأثيرات الثابتة	النموذج المناسب وفقاً لنتائج اختبار Hausman
يوجد أثر ذو دلالة معنوية موجبة لكفاية رأس المال الشريحة الأولى في العائد على حقوق الملكية عند مستوى دلالة 5% حيث أنه كلما زادت نسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى 1% زاد العائد على حقوق الملكية 1.08%	يوجد أثر ذو دلالة معنوية موجبة لكفاية رأس المال الشريحة الأولى حملة حقوق الأسهم العادية في العائد على حقوق الملكية عند مستوى دلالة 5% حيث أنه كلما زادت نسبة كفاية رأس المال حملة الأسهم العادية 1% زاد العائد على حقوق الملكية 1.03% كما يوجد أثر ذو دلالة معنوية موجبة لحجم القروض على الأصول في العائد على حقوق الملكية.	يوجد أثر ذو دلالة معنوية موجبة لكفاية رأس المال في العائد على الأصول عند مستوى دلالة 0.05، حيث أنه كلما زادت نسبة كفاية رأس المال 1% زاد العائد على حقوق الملكية 0.94% كما يوجد أثر ذو دلالة معنوية موجبة لحجم القروض على الأصول في العائد على الأصول عند مستوى دلالة 0.05 كلما زاد حجم القروض كنسبة من الأول بمقدار 1% زاد العائد على الأصول 0.26%	النتائج

الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات كفاية رأس المال والرفع المالي في مخصص

الخسائر الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات (ECL/LOAN):

• المقارنة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية:

تم تقدير نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وقد كان النموذج المناسب هو نموذج التأثيرات الثابتة وفقاً لنتائج اختبار Hausman وفق للمبين بالجدول أدناه والذي يبين أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار أصغر من 5% وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة

جدول رقم (25) اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية للفرضية الثالثة

Correlated Random Effects – Hausman Test			
Pool: BANK			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	38.762093	7	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews 10

• نتائج تقدير نموذج بانل للتأثيرات الثابتة لأثر المتغيرات المستقلة في مخصص الخسائر

الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات (ECL/LOAN):

الجدول رقم (26) نتائج تقدير نموذج بانل للتأثيرات الثابتة لمتغيرات نموذج الفرضية الثالثة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.088722	0.033946	2.613601	0.0106
CET1_Ratio	0.343741	0.323073	1.063973	0.2904
Tier1_Ratio	-0.930681	0.529952	-1.756162	0.0827
CAR	0.716358	0.420296	1.704415	0.0920
LEV	0.089040	0.166818	0.533753	0.5949
SIZE	-0.014017	0.004950	-2.831795	0.0058

Loan_ASSETS	-0.073913	0.051244	-1.442371	0.1530
Growth_ASSETS	-0.007738	0.022225	-0.348180	0.7286
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.557547	Mean dependent var	0.056565	
Adjusted R-squared	0.445601	S.D. dependent var	0.022840	
S.E. of regression	0.017006	Akaike info criterion	-5.126547	
Sum squared resid	0.024005	Schwarz criterion	-4.570479	
Log likelihood	291.1437	Hannan-Quinn criter.	-4.901217	
F-statistic	4.980500	Durbin-Watson stat	1.538850	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews 10

يظهر النموذج المختار من خلال إحصائية t معنوية المتغيرين نسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى Tier1 Ratio ونسبة كفاية رأس المال التنظيمي CAR عند مستوى معنوية 0.10، وأنه يوجد أثر سلبي لمتغير Tier1 Ratio في المتغير التابع ECL/LOAN، وأثر طردي لمتغير CAR في المتغير التابع ECL/LOAN، حيث أنه كلما زادت المخاطرة " حجم الخسائر الائتمانية كنسبة من القروض" يتوجب على المصرف زيادة نسبة كفاية رأس المال، ومن الجدول نبين أن زيادة نسبة كفاية رأس المال التنظيمي بنسبة 1% سيؤدي إلى ارتفاع مخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات بنسبة 0.716% في الأجل الطويل، وفي حال تمت الزيادة من "حقوق المساهمين" سينجم عن ذلك انخفاض في هذه المخاطر بنسبة 0.931- وهذا يعني أن زيادة نسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى بنسبة 1% سيؤدي إلى انخفاض مخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات بنسبة 0.931% في الأجل الطويل لكن عند مستوى دلالة 10%، حيث أن البنوك تقوم بتخفيض أصولها الخطرة وبالتالي مخصص الخسائر الائتمانية الواجب الاحتفاظ به من أجل الحفاظ على المستويات المناسبة لرأس المال وبالنسبة للمتغيرات الضابطة، نلاحظ أن متغير حجم الأصول له أثر سلبي معنوي على مخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أنه كلما ازداد حجم

أصول المصرف بنسبة 1% انخفض مخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات بنسبة 0.014%، ونلاحظ بالنسبة للبلدان الثلاثة وبافتراض ثبات المتغيرات الداخلة في النموذج أن متوسط مخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات لمصارف دولة الإمارات هو الأعلى تليها دولة الأردن وأخيراً الكويت؛ وبهذه النتيجة نكون قد أجبنا على فرضيتنا الثالثة حيث تبين أنه يوجد أثر معنوي لكل من نسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى ونسبة كفاية رأس المال التنظيمي على مخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات عند مستوى معنوية 10% في الأجل الطويل.

كما نبين وفق الجدول أدناه قيمة (c) لكل من بنك البنوك عينة الدراسة نموذج بانل للتأثيرات الثابتة لمتغيرات الفرضية الثالثة

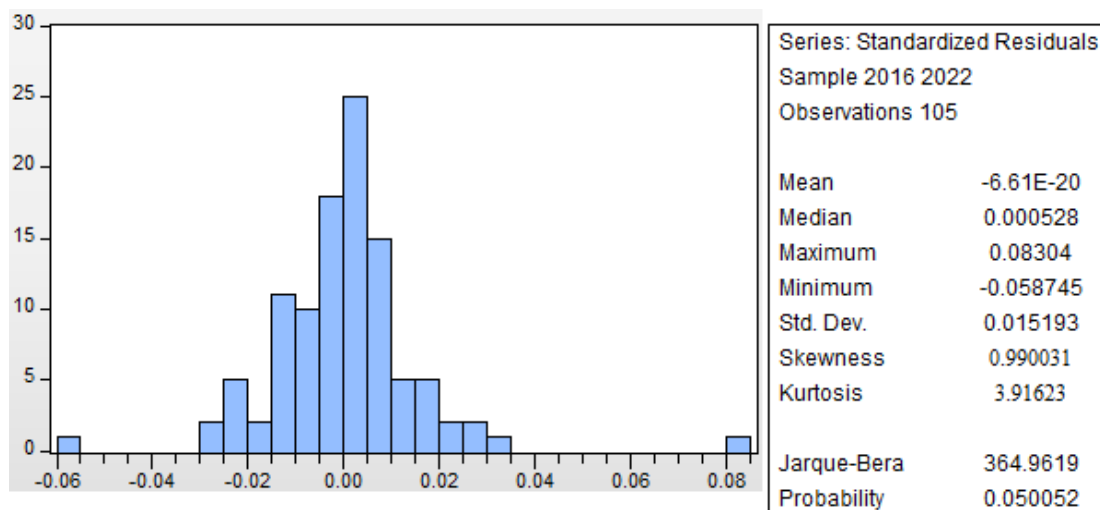
الجدول رقم (27) يبين قيمة لكل (c) من بنك البنوك عينة الدراسة نموذج بانل للتأثيرات الثابتة لمتغيرات الفرضية الثالثة

Fixed Effects (Cross)					
THBK--C	0.005668	NBD--C	0.061824	ABK--C	-0.001622
UBSI--C	-0.023842	FAB--C	0.022790	CBK--C	-0.038317
AHLI--C	-0.022607	BOS--C	0.048521	NBK--C	-0.016378
JOKB--C	-0.025267	ADCB--C	0.034101	GBK--C	-0.014914
BOJX--C	-0.010893	NBF--C	0.015558	BURG--C	-0.034622

• نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج:

بهدف التأكد من أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي تم إجراء اختبار jarque-bera والذي أظهر وفق المبين بالشكل أدناه أن القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرضية عدم القائلة بأن بواقي النموذج تتوزع طبيعياً:

الشكل رقم (6) يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي لنموذج الفرضية الثالثة



المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews 10

بعد أن تم اختبار الفرضية الثالثة وتم التأكد من أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي تم اختبار أثر كل من المتغيرات المستقلة التالية على حدا في المتغير التابع ECL/LOAN وفق الملخص المبين في الجدول أدناه حيث تضمن الملاحق (10-11-12) النماذج المناسبة لهذه الاختبارات:

الجدول رقم (28) أثر كل من المتغيرات المستقلة CAR, CET1, TIER1 كل حدا وLEV في نسبة مخصص الخسائر الائتمانية إلى التسهيلات

TIER1, LEV	CET1, LEV	CAR, LEV	المتغيرات المستقلة
ECL/LOAN			المتغير التابع
SIZE, Loan_ASSETS, Growth_ASSETS			المتغيرات الضابطة
نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات الثابتة	النموذج المناسب وفقاً لنتائج اختبار Hausman
لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لكفاية رأس المال الشريحة الأولى في مخصص الخسائر الائتمانية على القروض	يوجد أثر ذو دلالة معنوية سالبة لكفاية رأس المال الشريحة الأولى حملة حقوق الأسهم العادية الأولى في مخصص الخسائر الائتمانية على القروض بمعدل -0.23%	يوجد أثر ذو دلالة معنوية موجبة لكفاية رأس المال الأولى في مخصص الخسائر الائتمانية على القروض عند مستوى دلالة 10% وذلك بمعدل 0.233% كما يوجد أثر ذو دلالة معنوية	النتائج

	موجبة لنمو الأصول في مخصص الخسائر الائتمانية على القروض بمعدل -0.07%	سالبة لحجم المصرف الأولى في نسبة مخصص الخسائر الائتمانية على القروض كلما قل حجم زادت نسبة الخسائر الائتمانية بمعدل - %0.018	
--	--	---	--

الفرضية الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات كفاية رأس المال والرفع المالي في نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات

• المقارنة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية:

تم تقدير نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، و قد كان النموذج المناسب هو نموذج التأثيرات الثابتة وفقاً لنتائج اختبار Hausman وفق للمبين بالجدول أدناه والذي يبين أن القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية الاختبار أصغر من 5% وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة

الجدول رقم (29) اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية للفرضية الرابعة

Correlated Random Effects – Hausman Test			
Pool: BANK			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	10.036432	7	0.1865

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews 10

- نتائج تقدير نموذج بانل للتأثيرات الثابتة لأثر المتغيرات المستقلة في نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات

الجدول رقم (30) نتائج تقدير نموذج بانل للتأثيرات الثابتة لمتغيرات نموذج الفرضية الرابعة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.133147	0.031264	4.258842	0.0001
CET1_Ratio	-0.205245	0.297543	-0.689800	0.4922
Tier1_Ratio	0.422276	0.488073	0.865189	0.3894
CAR	-0.465013	0.387083	-1.201326	0.2330
LEV	0.102242	0.153635	0.665486	0.5076
SIZE	0.002080	0.004559	0.456189	0.6494
Loan_ASSETS	-0.084683	0.047194	-1.794352	0.0764
Growth_ASSETS	-0.071272	0.020469	-3.481927	0.0008
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.785227	Mean dependent var	0.051378	
Adjusted R-squared	0.730887	S.D. dependent var	0.030192	
S.E. of regression	0.015662	Akaike info criterion	-5.291186	
Sum squared resid	0.020361	Schwarz criterion	-4.735118	
Log likelihood	299.7873	Hannan-Quinn criter.	-5.065856	
F-statistic	14.45023	Durbin-Watson stat	1.286264	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews 10

وأنه يوجد أثر سلبي لمتغير نسبة كفاية رأس المال التنظيمي CAR على المتغير التابع NPL/LOAN، وأن زيادة نسبة كفاية رأس المال التنظيمي بنسبة 1% سيؤدي إلى انخفاض نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات بنسبة 0.806% في الأجل الطويل، أو أن المصارف من أجل الحفاظ على المستويات المناسبة من كفاية رأس المال تقوم بتخفيض أصولها الخطرة، كما يظهر النموذج عدم معنوية متغير نسبة كفاية رأس المال حملة الأسهم العادية، نسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى،

والرفع المالي عند مستوى معنوية 5% أي أنه لا يوجد أثر لهذه المتغيرات على متغير نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات، وبالنسبة للمتغيرات الضابطة، نلاحظ أن متغير نمو الأصول له أثر سلبي معنوي على نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أنه كلما ازداد نمو الأصول بنسبة 1% انخفضت نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات بنسبة 0.067%، ونلاحظ بالنسبة للبلدان الثلاثة وبافتراض ثبات المتغيرات الداخلة في النموذج أن متوسط نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات لمصارف دولة الأردن هو الأعلى تليها دولة الامارات وأخيراً الكويت؛ وبهذه النتيجة نكون قد أجينا على فرضيتنا الرابعة حيث تبين أنه يوجد أثر معنوي لنسبة كفاية رأس المال التنظيمي فقط على نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات عند مستوى معنوية 0.05 في الأجل الطويل.

كما نبين وفق الجدول أدناه قيمة (c) لكل من بنك البنوك عينة الدراسة نموذج بانل للتأثيرات الثابتة لمتغيرات الفرضية الرابعة

الجدول رقم (31) يبين قيمة لكل (c) من بنك البنوك عينة الدراسة نموذج بانل للتأثيرات الثابتة لمتغيرات الفرضية

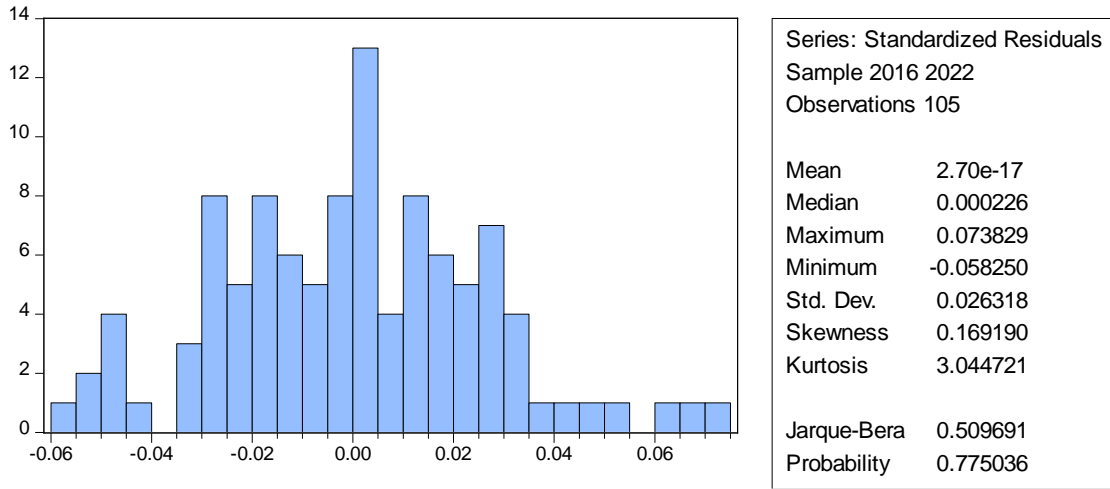
الرابعة

Fixed Effects (Cross)					
THBK--C	0.014679	NBD--C	0.008337	ABK--C	-0.001942
UBSI--C	0.005390	FAB--C	-0.028482	CBK--C	-0.047777
AHLI--C	0.020818	BOS--C	0.033195	NBK--C	-0.031287
JOKB--C	0.030270	ADCB--C	-0.002459	GBK--C	-0.018185
BOJX--C	0.018249	NBF--C	0.021914	BURG--C	-0.022720

• نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج:

بهدف التأكد من أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي تم إجراء اختبار jarque-bera والذي أظهر وفق المبين بالشكل أدناه أن القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرضية عدم القائلة بأن بواقي النموذج تتوزع طبيعياً:

الشكل رقم (7) يبين نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا لنموذج الفرضية الرابعة



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews)

بعد أن تم اختبار الفرضية الرابعة وتم التأكد من أن بقايا النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي تم اختبار أثر كل من المتغيرات المستقلة التالية على حدا في المتغير التابع NPL/LOAN وفق الملخص المبين في الجدول أدناه حيث تضمن الملاحق (14-15-16) النماذج المناسبة لهذه الاختبارات:

الجدول رقم (32) أثر كل من المتغيرات المستقلة CAR, CET1, TIER1 كل حدا وLEV في نسبة التسهيلات غير العاملة الائتمانية إلى التسهيلات

TIER1, LEV	CET1, LEV	CAR, LEV	المتغيرات المستقلة
NPL/LOAN			المتغير التابع
SIZE, Loan_ASSETS, Growth_ASSETS			المتغيرات الضابطة
نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية	النموذج المناسب وفقاً لنتائج اختبار Hausman
يوجد أثر سالب ذو دلالة معنوية لكفاية رأس المال الشريحة الأولى في التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات وذلك بمعدل 0.26% عند مستوى	يوجد أثر سالب ذو دلالة معنوية لكفاية رأس المال حملة حقوق الأسهم العادية في التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات وذلك بمعدل 0.23% عند مستوى	يوجد أثر سالب ذو دلالة معنوية لكفاية رأس المال في التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات وذلك بمعدل 0.30% عند مستوى دلالة 0.05	النتائج

<p>دلالة 0.05</p> <p>كما يوجد أثر سالب ذو دلالة معنوية لنمو الأصول في التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات بمعدل 0.09 % فيما يخص نمو الأصول وبمعدل 0.07 % فيما يخص القروض إلى الأصول</p>	<p>دلالة 0.05</p> <p>كما يوجد أثر سالب ذو دلالة معنوية لنمو الأصول في التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات بمعدل 0.07 % فيما يخص نمو الأصول وبمعدل 0.08 % فيما يخص القروض إلى الأصول</p>	<p>كما يوجد أثر سالب ذو دلالة معنوية لنمو الأصول في التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات بمعدل 0.07 % فيما يخص نمو الأصول وبمعدل 0.08 % فيما يخص القروض إلى الأصول</p>	
--	--	--	--

النتائج والتوصيات

النتائج:

خلصت هذه الدراسة إلى مايلي:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة كفاية رأس المال حملة الأسهم العادية $CET1$ Ratio عند مستوى معنوية 5% وعلاقة طردية مع المتغير التابع ROA
- عدم وجود أثر لنسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى، نسبة كفاية رأس المال التنظيمي، والرفع المالي عند مستوى معنوية 5% في العائد على إجمالي الأصول.
- وجود علاقة طردية بين نسبة صافي التسهيلات إلى إجمالي الأصول والعائد على إجمالي الأصول عند مستوى معنوية 5%.
- متوسط العائد على إجمالي الأصول لمصارف دولة الإمارات هو الأعلى يليه متوسط العائد لدولة الكويت وأخيراً الأردن - بافتراض ثبات المتغيرات الداخلة في نموذج الفرضية الأولى.
- وجود علاقة طردية بين نسبة كفاية رأس المال حملة الأسهم العادية والعائد على حقوق الملكية ROE .
- عدم وجود أثر لنسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى، نسبة كفاية رأس المال التنظيمي، والرفع المالي عند مستوى معنوية 5% في إجمالي العائد على حقوق الملكية.
- ونلاحظ بالنسبة للبلدان الثلاثة وبافتراض ثبات المتغيرات الداخلة في نموذج الفرضية الثانية أن متوسط العائد على حقوق الملكية لمصارف دولة الكويت هو الأعلى يليه متوسط العائد لدولة الأردن وأخيراً الامارات؛
- يوجد أثر سلبي لمتغير $Tier1$ Ratio في المتغير التابع $ECL/LOAN$ ، وأثر طردي لمتغير CAR في المتغير التابع $ECL/LOAN$ عند مستوى دلالة 10%.
- لا يوجد أثر لمتغير نسبة كفاية رأس المال حملة الأسهم العادية، والرفع المالي في متغير مخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات.

- وبالنسبة للمتغيرات الضابطة، نلاحظ أن متغير حجم الأصول له أثر سلبي ومعنوي على مخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات.
- متوسط مخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالي التسهيلات لمصارف دولة الإمارات هو الأعلى تليها دولة الأردن وأخيراً الكويت.
- لا يوجد أثر لنسبة كفاية رأس المال حملة الأسهم العادية، نسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى، والرفع المالي عند مستوى معنوية 5% على متغير نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات.
- متوسط نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات لمصارف دولة الأردن هو الأعلى تليها دولة الامارات وأخيراً الكويت؛
- وعند اختبار أثر المتغيرات المستقلة كل على حدا والرفع المالي في المتغيرات التابعة تبين مايلي:
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية موجبة لكفاية رأس المال في العائد على الأصول كلما زادت نسبة كفاية رأس المال 1% زاد العائد على الأصول 0.11%
- وجد أثر ذو دلالة معنوية موجبة لحجم القروض على الأصول في العائد على الأصول عند مستوى دلالة 5%
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية موجبة لكفاية رأس المال الشريحة الأولى حملة حقوق الأسهم العادية في العائد على الأصول عند مستوى دلالة 5% كلما زادت نسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى حملة حقوق الأسهم العادية 1% زاد العائد على الأصول 0.1273%
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية موجبة لحجم القروض على الأصول في العائد على ال أصول عند مستوى دلالة 10%
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية موجبة لكفاية رأس المال الشريحة الأولى في العائد على ال أصول عند مستوى دلالة 5%
- كلما زادت نسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى العادية 1% زاد العائد على الأصول 0.1215%

- يوجد أثر سالب ذو دلالة معنوية لكفاية رأس المال في التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات وذلك بمعدل 0.30% عند مستوى دلالة 0.05
- أثر سالب ذو دلالة معنوية لنمو الأصول في التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات بمعدل 0.07% فيما يخص نمو الأصول وبمعدل 0.08% فيما يخص القروض إلى الأصول
- أثر سالب ذو دلالة معنوية لكفاية رأس المال حملة حقوق الأسهم العادية في التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات وذلك بمعدل 0.23% عند مستوى دلالة 0.05
- يوجد أثر سالب ذو دلالة معنوية لنمو الأصول في التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات بمعدل 0.07% فيما يخص نمو الأصول وبمعدل 0.08% فيما يخص القروض إلى الأصول
- يوجد أثر سالب ذو دلالة معنوية لكفاية رأس المال الشريحة الأولى في التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات وذلك بمعدل 0.26% عند مستوى دلالة 0.05
- يوجد أثر سالب ذو دلالة معنوية لنمو الأصول في التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات بمعدل 0.09% فيما يخص نمو الأصول وبمعدل 0.07% فيما يخص القروض إلى الأصول
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية موجبة لكفاية رأس المال الأولى في مخصص الخسائر الائتمانية على القروض عند مستوى دلالة 10% وذلك بمعدل 0.233%
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية سالبة لحجم المصرف الأولى في نسبة مخصص الخسائر الائتمانية على القروض كلما قل حجم زادت نسبة الخسائر الائتمانية بمعدل -0.018%
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية سالبة لكفاية رأس المال الشريحة الأولى حملة حقوق الأسهم العادية الأولى في مخصص الخسائر الائتمانية على القروض بمعدل -0.23%
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية موجبة لنمو الأصول في مخصص الخسائر الائتمانية على القروض بمعدل -0.07%
- لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لكفاية رأس المال الشريحة الأولى في مخصص الخسائر الائتمانية على القروض

- يوجد أثر ذو دلالة معنوية موجبة لكفاية رأس المال في العائد على الأصول كلما زادت نسبة كفاية رأس المال 1% زاد العائد على الأصول 0.11%.
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية موجبة لحجم القروض على الأصول في العائد على الأصول عند مستوى دلالة 5%.
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية موجبة لكفاية رأس المال الشريحة الأولى حملة حقوق الأسهم العادية في العائد على الأصول عند مستوى دلالة 5% كلما زادت نسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى حملة حقوق الأسهم العادية 1% زاد العائد على الأصول 0.1273%.
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية موجبة لحجم القروض على الأصول في العائد على ال أصول عند مستوى دلالة 10%.
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية موجبة لكفاية رأس المال الشريحة الأولى في العائد على ال أصول عند مستوى دلالة 5% كلما زادت نسبة كفاية رأس المال الشريحة الأولى العادية 1% زاد العائد على الأصول 0.1215%.

ترى الباحثة وفقاً للنتائج التي تم التوصل إليها أهمية مكون رأس المال حملة الأسهم العادية CET1 Ratio من عناصر رأس المال حيث كان هو العنصر الوحيد الذي له أثر على الأداء المالي (العائد على الاصول، العائد على حقوق الملكية) عندما تم فحص أثر متطلبات كفاية رأس المال مجتمعة في الاداء المالي، و فيما يتعلق بالمخاطر فكان رأس المال الشريحة الأولى Tier1 Ratio هو العنصر الأهم في متطلبات رأس المال وكان له الأثر في نسبة مخصص الخسائر الائتمانية على التسهيلات ECL/LOAN، كما أن احتفظت المصارف بنسب عالية من كفاية رأس المال التنظيمي يسهم بالحد من المخاطر الائتمانية فيما يخص التعثر ممثلة بنسبة (التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات) وفقاً لنتائج هذه الدراسة.

وتؤكد الباحثة أن هذه النتائج قد تختلف في حال تم تطبيق هذه الدراسة على مصارف تمارس نشاطها في اقتصاديات البلدان النامية حيث أن المصارف عينة الدراسة تتمتع بتصنيف ائتماني عالي، وتمتلك

مؤشرات مالية قوية ونسب تعثر متدنية بالإضافة إلى أن هذه البلدان كانت رائدة في تطبيق متطلبات اتفاقيات بازل.

التوصيات:

- 1- إعداد المزيد من الدراسات فيما يتعلق بتطبيق الدول النامية لبازل III والمقترحات اللازمة بشأنها في ضوء الآثار الكبيرة التي قد تلحق بمصارف هذه الدول.
- 2- إعداد المزيد من الدراسات بهدف التأكد من وجود أثر لحجم المصرف في متطلبات كفاية رأس المال.
- 3- إعداد المزيد من الدراسات فيما يخص وجود علاقة بين الرفع المالي وكفاية رأس المال حسب بازل III.
- 4- قيام المصارف التقليدية في الجمهورية العربية السورية بتطبيق متطلبات بازل III والتأكد من مدى توفر رأس مال كافي لمواجهة المخاطر وقدرتها على امتصاص واستيعاب الخسائر في حال حدوثها، ومدى جاهزيتها للتطبيق في حال صدور قرارات ملزمة بهذا الشأن
- 5- قيام المصارف المركزية في الدول عينة الدراسة وفي الجمهورية العربية السورية بتحديد المصارف ذات الأهمية النظامية لما لها من أهمية على المستوى المحلي والمستوى العالمي وتحديد المتطلبات الواجب التقيد بها
- 6- قيام الجهات الإشرافية والتنظيمية بإصدار التشريعات اللازمة بخصوص تطبيق القطاع المصرفي السوري لاتفاقية بازل III والتأكد من مدى قدرة هذا القطاع على امتصاص الخسائر ومواجهة المخاطر لاسيما في ظل الأزمة التي تعرض لها هذا القطاع.
- 7- قيام المصارف المركزية في كل من الدول عينة الدراسة بوضع شروط صارمة على المصارف التي تتبع منهج التقييم الداخلي لاحتساب المخاطر
- 8- مواصلة المصارف المركزية في الكويت-الإمارات-الأردن من اصدار التعليمات الخاصة بإدارة المخاطر التشغيلية وفق متطلبات بازل III.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

1.1 المقالات

1. ابتسام، بوغدة، حياة، نجار، كفاية رأس المال وفق بازل 3 وأثرها على السيولة المصرفية: دراسة قياسية لعينة من البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي باستخدام نماذج البانل، مجلة المقرزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 2، ص31-51، 2021
2. ابراهيم رزق، علاء أحمد، نموذج مقترح للقياس والإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة في البنوك التجارية لتقييم القدرة على الاستمرار، المجلة العلمية للدراسات والبحوث التجارية، المجلد الثالث، العدد الثاني، الجزء الثاني، 2022، (ص70-135).
3. أحمد، بوراس، عياش، زبير المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها على الأنظمة المصرفية للدول النامية، مجلة العلوم الانسانية، العدد27، 2007، ص 161-184
4. العزاني، احمد، ابتهاج، تقييم ومقارنة الاداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية "دراسة عينة من البنوك الحكومية والخاصة العاملة في اليمن للفترة(2016-2020)، مجلة الجامعة البيضاء، المجلد 5، العدد 5، 2023، ص33-49
5. العسالي، جمال، مقررات لجنة بازل (II, III) قراءة لمختلف الجوانب الاساسية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد الثاني، 2018.
6. العمرابي، السيد عبدالله، أحمد، هاني ، دراسة أثر معياري كفاية رأس المال والرافعة المالية على مؤشرات الأداء المالي بالبنوك "دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي المصري"، مجلة البحوث الادارية ، المجلد 41، العدد الأول، 2023
7. الضاوية، تاتي، رشيدة، خالدي، ملاءمة معايير لجنة بازل للأنظمة المصرفية للدول النامية دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري ، مجلت أبحاث ودراسات التنمية، المجلد8، العدد 2، ديسمبر 2021، ص 21-199.

8. بريش، عبد القادر، إدارة المخاطر المصرفية وفقاً لمقررات بازل II و III ومتطلبات تحقيق لاستقرار المالي والمصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية، مجلة العلوم الانسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد التاسع والعشرون، 2013، ص 42-27.
9. بوعيشاوي، يوسف، عليش، فطيمة، إدارة المخاطر المصرفية وفقاً لمتطلبات لجنة بازل 1، 2، 3، مجلة دراسات اقتصادية المجلد 20، العدد 1، 2019، ص 77-98
10. جغريف، علي، حلوز، فاطمة، تحديات تطبيق بازل III في الأنظمة المصرفية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 10، العدد 1، 2019، ص 209-232
11. زبير، عياش، سناء، العايب، تسيير مخاطر السوق بين مقررات بازل 2 وإصلاحات بازل 3- مجلة دراسات اقتصادية- المجلد 6 العدد 2، 2019، ص 107-86
12. سلامي، سمية، أثر مقررات بازل 3 على كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والاسلامية، دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التقليدية والاسلامية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 10، العدد 1، 2023، ص 183-198
13. عبد الغني، محمد، شريف، أبو جليل، أحمد، رانيا، الالتزام بمتطلبات اتفاقية بازل III في البنوك التجارية المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد الثالث عشر، العدد الثالث، 2022
14. عريس، عمار، بحوصي مجدوب، تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 1، 2017.
15. عياش، زبير اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي، مجلة العلوم الانسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 31/30، (463-447)
16. محفوظ إسماعيل، محمود اسماعيل، محمود، منصور حامد، أثر التكامل بين معدل كفاية رأس المال CAR والرافعة المالية Leverage طبقاً لاتفاقية بازل III على الاستقرار المالي للبنوك، المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة، المجلد الأول، العدد الأول، 2021.

17. مفتاح، صالح ، ورحال، فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي، النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المجلد 21 العدد 1، 2015.
18. هاني، منال، اتفاقية بازل 3 و دورها في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة الاقتصاد الجديد العدد 16، المجلد 1، (ص305-ص 315)، 2017.
19. وسام، عباي، محمد، بوبهي، نحو الالتزام بمقررات لجنة بازل III كآلية لتعزيز الرقابة لدى النظام البنكي الجزائري مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6 العدد 1، 2020 ص 197-212
20. يحيي، شريف، أحمد متطلبات تطبيق بازل III وأثرها على الأداء المالي بالتطبيق على البنوك، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد الثامن، العدد الثاني، 2017

1.2 الأطروحات

1. بن سالم، فرح، أثر كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل على ربحية البنوك التجارية -دراسة عينة من البنوك التجارية، أطروحة دكتوراه، 2022
2. حسن، محمد، احمد، مقارنة الأداء المالي للمصارف التقليدية والإسلامية باستخدام أدوات التحليل المالي (دراسة تطبيقية على المصارف السورية)، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2019.
3. عباس، مجد، آية، أثر المخاطر التشغيلية في الاداء المالي للمصارف السورية، مشروع تخرج، المعهد العالي لإدارة الأعمال، 2024
4. كيلو، جهاد، أنتوني، أثر الابتكار المالي في الأداء المالي للمصارف السورية الخاصة، مشروع تخرج، المعهد العالي لإدارة الأعمال، 2024

1.3 صندوق النقد العربي

1. المناعي، جاسم ، "الملامح الأساسية لاتفاق بازل II " والدول النامية، صندوق النقد العربي، دراسة قدمت إلى الاجتماع السنوي الثامن والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، أيلول 2004.

2. عبد المنعم، هبة، تطبيق متطلبات بازل في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 187، 2022.
3. عبيد، يوسف، رامي إطار مخاطر السوق لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 150، 2020
4. فؤاد، مصطفى، ايمان، دور البنوك المركزية في التعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً بالإشارة إلى مصر، كلية التجارة بنات جامعة الأزهر، 2020، 213-195
5. قندوز، احمد، عبد الكريم ، المخاطر المصرفية وأساليب قياسها، صندوق النقد العربي 2020
6. قندوز، عبد الكريم ، موعش، محمد محددات كفاية رأس مال المصارف (حالة تطبيقية للملكة العربية السعودية)، صندوق النقد العربي، العدد95، 2022.

1.4 القوانين والتشريعات

1. تعليمات البنك المركزي الكويتي، التعميم رقم (/٢رب، رب أ/ 336 / 2014)
2. تعليمات مصرف الأردن المركزي التعميم رقم 2016/67
3. تعليمات مصرف الامارات العربية المركزي، التعميم رقم 2017/52 تاريخ 2017/02/23

1.5 الأبحاث

- 1- اسماعيل، باسم، ميس، مدى إمكانية تطبيق بازل III على عينة من المصارف العراقية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022
- 2- ليان، حبيب، فريد مقررات كفاية رأس المال بين النشأة والتطور، الكويت، اتحاد شركات الاستثمار، 2019.

المراجع الأجنبية:

1-1 الكتب

1. Hull , Jounh Risk Management and Financial institution fifth edition.

1-2 المقالات

- 1- Benlemlih, Saad, Bitar, Bank risk and performance in the MENA The importance of capital requirements, Economic Systems, Volume:40,issue 3, 2016
2. Bhatia ,Mani & Mehta, Palak, Basel III Accord and Its Implications on Indian Banking: An Evaluation, International Journal of Engineering Technology, Management and Applied Sciences, March 2015, Volume 3 Issue 3,115-121.
3. Bhatia, Mani & Mehta, Palak, BASEL III: A FRAMEWORK FOR STRONG AND RESILIENT INDIAN BANKING SYSTEM, International Journal of Advanced Research (2016), Volume 4, Issue5, 1614-1620.
4. Duc, Ngoc, Hung, Dang Phuong, Determinants influencing capital adequacy ratio of Vietnamese commercial banks Accounting 6 2020 871–878,2020
5. Faisal , Abbas, Younas Zahid Irshad ,How do banks capital and capital buffer affect risk: Empirical evidence from large us commercial banks, Journal of Central Banking Theory and Practice, 2021, 2, pp. 109-131
6. Glasserman, Paul and Loudi ,Bert, A Comparison of U.S. and International Global Systemically Important Banks, OFFICE OF FINANCIAL RESEAR, 5-07, 2015
7. Kenneth ,Okaro, Charles , Impact of Credit Risk Management and Capital Adequacy on the Financial Performance of Commercial Banks in Nigeria, Journal of Emerging Issues in Economics, Finance and Banking, Volume:2 No.3 2013.
8. King ,Peter ,Tarbert ,Heath, Basel III: An Overview,Banking and financial service, volume 30, Number 5 May 2011.

9. Manisha, BASEL III AND ITS IMPLEMENTATION International Journal of Management (IJM), Volume 6, Issue 5, 2015, pp. 18-24
10. Mendoza ,Rufo, Paolo, John The effect of credit risk and capital adequacy on the profitability of rural banks in the Philippines, Scientific Annals of Economics and Business 64 (1), 2017, 83-96
11. Nisa, Rooful Darzi ,Ahmad, Impact of Basel-III implementation on profitability of banks, International Journal of Commerce and Management Research, Volume 4; Issue 5; September 2018; Page No. 101-109
12. Ojo, Marianne ,Do competitive disadvantages really arise from „over complying“?: proposed Basel III Leverage and Supplementary Leverage Ratios re-visited, North-West University South Africa, 21 July 2014
13. Sadine ,Ebrahim, THE IMPACT OF THE CHANGE FROM BASEL II TO BASEL III ON THE PROFITABILITY OF THE SOUTH AFRICAN BANKING SECTOR, 2017.
14. Wei, Zou , Tao, Liu Research on the Impact of Heterogeneous Leverage Regulation on the Risks of China's Commercial Banks, Sinologia Hispanica, China Studies Review, 11, 2 (2020), pp. 157-174, 2020

1-3 الأبحاث

1. Kenm, Brown, Peter ,Moles, credit risk management ,Edinburgh ,business school, 2014
2. Md Mamun Or Rashid and Md Saiful Islam Basel III: Capital efficiency and challenges for banks, The financial express
3. Moody's Analytics & The Institute of Banking Symposium Risk Strategies for Basel III Compliance & Beyond Extracting Business Value from Regulatory Change, 30th November, 2011

1-4 لجنة بازل للرقابة المصرفية Basel

1. A framework for dealing with domestic systemically important banks, Basel Committee on Banking Supervision, October 2012

2. Araujo Mamandine, Jérôme Coffinet, El Fathi, Karim A specific regulatory framework for global systemically important banks, Financial stability and financial system, 247/2 - 2023
3. Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Basel Committee on Banking Supervision, December 2010 (rev June 2011)
4. Basel III: Finalising post-crisis reforms, Basel Committee on Banking Supervision, December 2017
5. Minimum capital requirements for market risk, Basel Committee on Banking Supervision, January 2019 (rev. February 2019)

المراجع الالكترونية:

- 1- موقع سوق دبي المالي www.dfm.ae
- 2- موقع بورصة الكويت: www.boursakuwait.com.kw
- 3- موقع بورصة عمان: www.ase.com.jo
- 4- <https://www.fitchratings.com>:
- 5- <https://www.bis.org>
- 6- <https://www.bis.org/bcbs/history.htm>
- 7- <https://www.bis.org/bcbs/publ/d424.htm>

الملاحق:

ملحق رقم (1) جدول يتضمن نتائج تقدير نموذج بانل للتأثيرات العشوائية لمتغيرات نموذج الفرضية الأولى

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.015697	0.006338	-2.476492	0.0150
CET1_Ratio	0.102559	0.051094	2.007258	0.0475
Tier1_Ratio	-0.151740	0.097332	-1.558997	0.1223
CAR	0.206978	0.071272	2.904057	0.0046
LEV	-0.015399	0.032600	-0.472363	0.6377
SIZE	0.001208	0.000417	2.900211	0.0046
Loan_ASSETS	-0.005269	0.008841	-0.595971	0.5526
Growth_ASSETS	0.003471	0.006087	0.570212	0.5699
Random Effects (Cross)				
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.000805	0.0225
Idiosyncratic random			0.005306	0.9775
Weighted Statistics				
R-squared	0.275768	Mean dependent var		0.008718
Adjusted R-squared	0.223503	S.D. dependent var		0.006893
S.E. of regression	0.006074	Sum squared resid		0.003579
F-statistic	5.276415	Durbin-Watson stat		1.356499
Prob(F-statistic)	0.000039			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.296352	Mean dependent var		0.009395
Sum squared resid	0.003701	Durbin-Watson stat		1.311647

ملحق رقم (2) جدول يتضمن نتائج تقدير نموذج بانل للتأثيرات الثابتة لمتغيرات النموذج ROA: CAR, LEV

Dependent Variable: ROA				
Method: Pooled Least Squares				
Sample: 2016 2022				
Included observations: 7				
Cross-sections included: 15				
Total pool (balanced) observations: 105				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.028638	0.010832	-2.643770	0.0098

CAR	0.112472	0.040969	2.745329	0.0074
LEV	-0.064775	0.051720	-1.252422	0.2139
SIZE	0.000572	0.001361	0.420253	0.6754
Loan_ASSETS	0.041844	0.016175	2.586875	0.0114
Growth_ASSETS	0.006008	0.006984	0.860327	0.3920
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.516508	Mean dependent var	0.009395	
Adjusted R-squared	0.408434	S.D. dependent var	0.007112	
S.E. of regression	0.005470	Akaike info criterion	-7.409534	
Sum squared resid	0.002543	Schwarz criterion	-6.904018	
Log likelihood	409.0006	Hannan-Quinn criter.	-7.204689	
F-statistic	4.779183	Durbin-Watson stat	1.706851	
Prob(F-statistic)	0.000000			

ملحق رقم (3) جدول يتضمن نتائج تقدير نموذج بانل للتأثيرات العشوائية لمتغيرات النموذج

ROA: CET1_RATIO , LEV

Dependent Variable: ROA				
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)				
Sample: 2016 2022				
Included observations: 7				
Cross-sections included: 15				
Total pool (balanced) observations: 105				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.020865	0.008564	-2.436276	0.0166
CET1_RATIO	0.127362	0.033609	3.789522	0.0003
LEV	-0.042406	0.041511	-1.021562	0.3095
SIZE	0.001092	0.000662	1.650460	0.1020
Loan_ASSETS	0.023395	0.012329	1.897472	0.0607
Growth_ASSETS	0.005229	0.006530	0.800782	0.4252
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.004190	0.3848
Idiosyncratic random			0.005297	0.6152
Weighted Statistics				
R-squared	0.175019	Mean dependent var	0.004051	
Adjusted R-squared	0.133353	S.D. dependent var	0.005712	
S.E. of regression	0.005317	Sum squared resid	0.002799	

F-statistic	4.200549	Durbin-Watson stat	1.521618
Prob(F-statistic)	0.001669		
Unweighted Statistics			
R-squared	0.181922	Mean dependent var	0.009395
Sum squared resid	0.004303	Durbin-Watson stat	0.989872

ملحق رقم (4) جدول يتضمن نتائج تقدير نموذج بانل للتأثيرات العشوائية لمتغيرات النموذج

ROA: _RATIO , LEV

Dependent Variable: ROA				
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)				
Sample: 2016 2022				
Included observations: 7				
Cross-sections included: 15				
Total pool (balanced) observations: 105				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.017185	0.008543	-2.011634	0.0470
TIER1_RATIO	0.121512	0.039438	3.081112	0.0027
LEV	-0.033707	0.043195	-0.780351	0.4370
SIZE	0.000789	0.000633	1.245846	0.2158
Loan_ASSETS	0.015955	0.011815	1.350383	0.1800
Growth_ASSETS	0.004113	0.006656	0.617954	0.5380
Random Effects (Cross)				
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.003541	0.2965
Idiosyncratic random			0.005455	0.7035
Weighted Statistics				
R-squared	0.140015	Mean dependent var	0.004727	
Adjusted R-squared	0.096581	S.D. dependent var	0.005840	
S.E. of regression	0.005551	Sum squared resid	0.003051	
F-statistic	3.223649	Durbin-Watson stat	1.422995	
Prob(F-statistic)	0.009719			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.193489	Mean dependent var	0.009395	
Sum squared resid	0.004242	Durbin-Watson stat	1.023318	

ملحق رقم (5) جدول يتضمن نتائج تقدير نموذج بانل للتأثيرات العشوائية لمتغيرات نموذج الفرضية الثانية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
-----------------	--------------------	-------------------	--------------------	--------------

C	-0.155956	0.054072	-2.884251	0.0048
CET1_Ratio	0.746752	0.439890	1.697588	0.0928
Tier1_Ratio	-1.339116	0.831867	-1.609772	0.1107
CAR	1.943241	0.606238	3.205408	0.0018
LEV	-0.429386	0.277737	-1.546017	0.1254
SIZE	0.009718	0.003633	2.674867	0.0088
Loan_ASSETS	0.024738	0.075838	0.326194	0.7450
Growth_ASSETS	0.010986	0.050240	0.218659	0.8274
Random Effects (Cross)				
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.009942	0.0501
Idiosyncratic random			0.043302	0.9499
Weighted Statistics				
R-squared	0.257985	Mean dependent var		0.059497
Adjusted R-squared	0.204437	S.D. dependent var		0.055212
S.E. of regression	0.049246	Sum squared resid		0.235244
F-statistic	4.817873	Durbin-Watson stat		1.509810
Prob(F-statistic)	0.000109			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.293302	Mean dependent var		0.069614
Sum squared resid	0.255245	Durbin-Watson stat		1.391500

ملحق رقم (6) جدول يتضمن نتائج تقدير نموذج بانل للتأثيرات الثابتة لمتغيرات النموذج

ROE: CAR , LEV

Dependent Variable: ROE				
Method: Pooled Least Squares				
Sample: 2016 2022				
Included observations: 7				
Cross-sections included: 15				
Total pool (balanced) observations: 105				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.262957	0.087481	-3.005895	0.0035
CAR	0.948703	0.330857	2.867415	0.0052
LEV	-0.562768	0.417684	-1.347355	0.1814
SIZE	0.008001	0.010988	0.728125	0.4685
Loan_ASSETS	0.368079	0.130630	2.817724	0.0060
Growth_ASSETS	0.027644	0.056399	0.490153	0.6253
Effects Specification				

Cross-section fixed (dummy variables)			
R-squared	0.540799	Mean dependent var	0.069614
Adjusted R-squared	0.438154	S.D. dependent var	0.058931
S.E. of regression	0.044173	Akaike info criterion	-3.231778
Sum squared resid	0.165854	Schwarz criterion	-2.726261
Log likelihood	189.6683	Hannan-Quinn criter.	-3.026932
F-statistic	5.268632	Durbin-Watson stat	1.942553
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (7) جدول يتضمن نتائج تقدير نموذج بانل للتأثيرات العشوائية لمتغيرات النموذج

ROE: _CET1_RATIO , LEV

Dependent Variable: ROE				
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)				
Sample: 2016 2022				
Included observations: 7				
Cross-sections included: 15				
Total pool (balanced) observations: 105				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.204497	0.072358	-2.826183	0.0057
CET1_RATIO	1.036061	0.280138	3.698393	0.0004
LEV	-0.490142	0.349372	-1.402921	0.1638
SIZE	0.009980	0.005938	1.680602	0.0960
Loan_ASSETS	0.263619	0.105331	2.502775	0.0140
Growth_ASSETS	0.026952	0.053548	0.503327	0.6159
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.040435	0.4680
Idiosyncratic random			0.043110	0.5320
Weighted Statistics				
R-squared	0.179940	Mean dependent var	0.026019	
Adjusted R-squared	0.138523	S.D. dependent var	0.046023	
S.E. of regression	0.042716	Sum squared resid	0.180643	
F-statistic	4.344575	Durbin-Watson stat	1.736541	
Prob(F-statistic)	0.001288			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.149936	Mean dependent var	0.069614	
Sum squared resid	0.307026	Durbin-Watson stat	1.021719	

ملحق رقم (8) جدول يتضمن نتائج تقدير نموذج بانل للتأثيرات العشوائية لمتغيرات النموذج

ROE: TIER1_RATIO, LEV

Dependent Variable: ROE				
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)				
Sample: 2016 2022				
Included observations: 7				
Cross-sections included: 15				
Total pool (balanced) observations: 105				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.180584	0.072652	-2.485585	0.0146
TIER1_RATIO	1.018762	0.327374	3.111921	0.0024
LEV	-0.472083	0.364577	-1.294881	0.1984
SIZE	0.007221	0.005693	1.268321	0.2077
Loan_ASSETS	0.215717	0.101897	2.117004	0.0368
Growth_ASSETS	0.018277	0.054464	0.335573	0.7379
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.034521	0.3785
Idiosyncratic random			0.044237	0.6215
Weighted Statistics				
R-squared	0.146782	Mean dependent var	0.030345	
Adjusted R-squared	0.103690	S.D. dependent var	0.046876	
S.E. of regression	0.044379	Sum squared resid	0.194979	
F-statistic	3.406259	Durbin-Watson stat	1.637011	
Prob(F-statistic)	0.006992			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.169195	Mean dependent var	0.069614	
Sum squared resid	0.300070	Durbin-Watson stat	1.063695	

ملحق رقم (9) جدول يتضمن نتائج تقدير نموذج بانل للتأثيرات العشوائية لمتغيرات نموذج الفرضية الثالثة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.023089	0.023821	0.969252	0.3348
CET1_Ratio	0.609659	0.198639	3.069181	0.0028
Tier1_Ratio	-1.015573	0.367106	-2.766433	0.0068
CAR	0.422252	0.265413	1.590922	0.1149
LEV	0.105856	0.121751	0.869450	0.3867
SIZE	0.001021	0.001717	0.594612	0.5535
Loan_ASSETS	0.032198	0.033924	0.949115	0.3449
Growth_ASSETS	-0.013203	0.020276	-0.651147	0.5165
Random Effects (Cross)				

Effects Specification			
		S.D.	Rho
Cross-section random		0.007032	0.1460
Idiosyncratic random		0.017006	0.8540
Weighted Statistics			
R-squared	0.106197	Mean dependent var	0.038164
Adjusted R-squared	0.041695	S.D. dependent var	0.020015
S.E. of regression	0.019594	Sum squared resid	0.037239
F-statistic	1.646427	Durbin-Watson stat	0.916469
Prob(F-statistic)	0.131537		
Unweighted Statistics			
R-squared	0.132236	Mean dependent var	0.056565
Sum squared resid	0.047079	Durbin-Watson stat	0.724926

ملحق رقم (10) جدول يتضمن نتائج تقدير نموذج بانل للتأثيرات الثابتة لمتغيرات النموذج

ECL_LOAN: CAR, LEV

Dependent Variable				
Method: Pooled Least Squares				
Sample: 2016 2022				
Included observations: 7				
Cross-sections included: 15				
Total pool (balanced) observations: 105				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.083145	0.033901	2.452570	0.0162
CAR	0.233093	0.128216	1.817976	0.0726
LEV	0.010726	0.161864	0.066266	0.9473
SIZE	-0.018317	0.004258	-4.301535	0.0000
Loan_ASSETS	-0.057581	0.050623	-1.137458	0.2585
Growth_ASSETS	-0.003659	0.021856	-0.167415	0.8674
Fixed Effects (Cross)				
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.540904	Mean dependent var	0.056565	
Adjusted R-squared	0.438283	S.D. dependent var	0.022840	
S.E. of regression	0.017118	Akaike info criterion	-5.127718	
Sum squared resid	0.024907	Schwarz criterion	-4.622202	
Log likelihood	289.2052	Hannan-Quinn criter.	-4.922873	
F-statistic	5.270873	Durbin-Watson stat	1.631111	
Prob(F-statistic)	0.000000			

ملحق رقم (11) جدول يتضمن نتائج تقدير نموذج بانل للتأثيرات الثابتة لمتغيرات النموذج

ECL_LOAN: TIER1_RATIO, LEV

Dependent Variable: ECL_LOAN				
Method: Pooled Least Squares				
Sample: 2016 2022				
Included observations: 7				
Cross-sections included: 15				
Total pool (balanced) observations: 105				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.092618	0.033942	2.728725	0.0077
TIER1_RATIO	0.183120	0.142249	1.287316	0.2015
LEV	0.041996	0.167250	0.251096	0.8023
SIZE	-0.018775	0.004505	-4.167653	0.0001
Loan_ASSETS	-0.058318	0.051555	-1.131181	0.2612
Growth_ASSETS	-0.002406	0.022153	-0.108616	0.9138
Fixed Effects (Cross)				
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.532174	Mean dependent var	0.056565	
Adjusted R-squared	0.427601	S.D. dependent var	0.022840	
S.E. of regression	0.017280	Akaike info criterion	-5.108881	
Sum squared resid	0.025381	Schwarz criterion	-4.603364	
Log likelihood	288.2162	Hannan-Quinn criter.	-4.904035	
F-statistic	5.089031	Durbin-Watson stat	1.604458	
Prob(F-statistic)	0.000000			

ملحق رقم (12) جدول يتضمن نتائج تقدير نموذج بانل للتأثيرات الثابتة لمتغيرات النموذج

ECL_LOAN: CET1_RATIO, LEV

Dependent Variable: ECL_LOAN				
Method: Pooled Least Squares				
Sample: 2016 2022				
Included observations: 7				
Cross-sections included: 15				
Total pool (balanced) observations: 105				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.090173	0.032533	2.771724	0.0068
CET1_RATIO	0.210932	0.123010	1.714758	0.0900
LEV	0.034421	0.157895	0.217999	0.8280
SIZE	-0.018490	0.004302	-4.298023	0.0000
Loan_ASSETS	-0.057952	0.050764	-1.141594	0.2568

Growth_ASSETS	-0.000957	0.022024	-0.043434	0.9655
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.539001	Mean dependent var	0.056565	
Adjusted R-squared	0.435954	S.D. dependent var	0.022840	
S.E. of regression	0.017154	Akaike info criterion	-5.123580	
Sum squared resid	0.025011	Schwarz criterion	-4.618064	
Log likelihood	288.9879	Hannan-Quinn criter.	-4.918735	
F-statistic	5.230635	Durbin-Watson stat	1.575758	
Prob(F-statistic)	0.000000			

ملحق رقم (13) جدول يتضمن نتائج تقدير نموذج بانال للتأثيرات العشوائية لمتغيرات نموذج الفرضية الرابعة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.128854	0.028825	4.470132	0.0000
CET1_Ratio	-0.059055	0.257119	-0.229680	0.8188
Tier1_Ratio	0.619044	0.434571	1.424493	0.1575
CAR	-0.806257	0.325024	-2.480607	0.0148
LEV	0.108762	0.142087	0.765463	0.4459
SIZE	0.001781	0.002892	0.615942	0.5394
Loan_ASSETS	-0.066550	0.042226	-1.576047	0.1183
Growth_ASSETS	-0.067339	0.019815	-3.398350	0.0010
Random Effects (Cross)				
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.020604	0.6338
Idiosyncratic random			0.015662	0.3662
Weighted Statistics				
R-squared	0.206609	Mean dependent var	0.014188	
Adjusted R-squared	0.149354	S.D. dependent var	0.017245	
S.E. of regression	0.015906	Sum squared resid	0.024540	

F-statistic	3.608577	Durbin-Watson stat	1.104923
Prob(F-statistic)	0.001696		
Unweighted Statistics			
R-squared	0.240147	Mean dependent var	0.051378
Sum squared resid	0.072035	Durbin-Watson stat	0.376411

ملحق رقم (14) جدول يتضمن نتائج تقدير نموذج بانل للتأثيرات العشوائية لمتغيرات النموذج

NPL_LOAN: TIER1_RATIO, LEV

Dependent Variable: NPL_LOAN				
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)				
Sample: 2016 2022				
Included observations: 7				
Cross-sections included: 15				
Total pool (balanced) observations: 105				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.134341	0.029856	4.499571	0.0000
CAR	-0.307783	0.114239	-2.694205	0.0083
LEV	0.161725	0.139103	1.162625	0.2478
SIZE	0.003514	0.002940	1.195557	0.2347
Loan_ASSETS	-0.086429	0.042538	-2.031816	0.0449
Growth_ASSETS	-0.071293	0.019625	-3.632746	0.0004
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.027099	0.7522
Idiosyncratic random			0.015554	0.2478
Weighted Statistics				
R-squared	0.189957	Mean dependent var	0.010893	
Adjusted R-squared	0.149046	S.D. dependent var	0.016631	
S.E. of regression	0.015342	Sum squared resid	0.023301	
F-statistic	4.643159	Durbin-Watson stat	1.084593	
Prob(F-statistic)	0.000754			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.145270	Mean dependent var	0.051378	
Sum squared resid	0.081029	Durbin-Watson stat	0.311895	

ملحق رقم (15) جدول يتضمن نتائج تقدير نموذج بانل للتأثيرات العشوائية لمتغيرات النموذج

NPL_LOAN: CET1_RATIO, LEV

Dependent Variable: NPL_LOAN				
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)				
Sample: 2016 2022				
Included observations: 7				
Cross-sections included: 15				
Total pool (balanced) observations: 105				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.123455	0.029578	4.173838	0.0001
CET1_RATIO	-0.237531	0.108304	-2.193201	0.0306
LEV	0.112718	0.138385	0.814523	0.4173
SIZE	0.003178	0.003082	1.031046	0.3050
Loan_ASSETS	-0.088811	0.043646	-2.034791	0.0445
Growth_ASSETS	-0.074194	0.019814	-3.744516	0.0003
Random Effects (Cross)				
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.030864	0.7963
Idiosyncratic random			0.015611	0.2037
Weighted Statistics				
R-squared	0.172640	Mean dependent var		0.009647
Adjusted R-squared	0.130855	S.D. dependent var		0.016436
S.E. of regression	0.015323	Sum squared resid		0.023245
F-statistic	4.131551	Durbin-Watson stat		1.090153
Prob(F-statistic)	0.001889			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.033052	Mean dependent var		0.051378
Sum squared resid	0.091668	Durbin-Watson stat		0.276443

ملحق رقم (16) جدول يتضمن نتائج تقدير نموذج بانل للتأثيرات العشوائية لمتغيرات النموذج

NPL_LOAN: TIER1_RATIO, LEV

Dependent Variable: NPL_LOAN	
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)	
Sample: 2016 2022	
Included observations: 7	
Cross-sections included: 15	

Total pool (balanced) observations: 105				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.126714	0.030654	4.133695	0.0001
TIER1_RATIO	-0.264925	0.125210	-2.115851	0.0369
LEV	0.138158	0.146468	0.943266	0.3478
SIZE	0.004115	0.003231	1.273563	0.2058
Loan_ASSETS	-0.090756	0.044137	-2.056221	0.0424
Growth_ASSETS	-0.073308	0.019884	-3.686799	0.0004
Effects Specification				
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.031502	0.8013
Idiosyncratic random			0.015685	0.1987
Weighted Statistics				
R-squared	0.170447	Mean dependent var		0.009502
Adjusted R-squared	0.128551	S.D. dependent var		0.016415
S.E. of regression	0.015324	Sum squared resid		0.023247
F-statistic	4.068289	Durbin-Watson stat		1.067988
Prob(F-statistic)	0.002117			
Unweighted Statistics				
R-squared	0.066127	Mean dependent var		0.051378
Sum squared resid	0.088532	Durbin-Watson stat		0.280430